جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: العلوم المالية

الموضوع:

محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية

دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الجزائر باستخدام نماذج بنال (Panel Data)

خلال الفترة (2009–2013)

من إعداد الطالب:

زين الدين شروقي

تحت إشراف الدكتور:

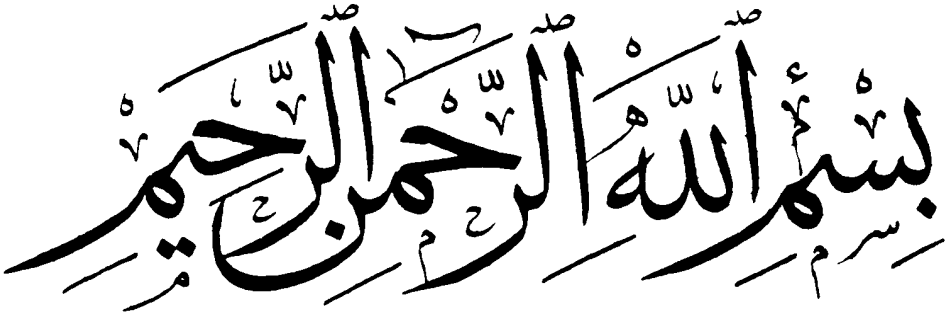
موراد تهتان

نوقشت بتاريخ 22 أفريل 2017

أعضاء لجنة المناقشة

خليل عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
تهتان موراد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مقررا
بلعباس رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا ممتحنا
مزيود إبراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
رتيعة محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
بوعافية رشيد	أستاذ محاضر أ	المركز ج تيبازة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2016–2017.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحد لله والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعاني على اتمام دراستي هذه، ولولا توفيقه عز وجل لما تحقق من ذلك شيء، وبعد:

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في اخراج هذا البحث الى حيز التنفيذ، والى كل من كان سببا في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي.

يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان الى من تقصر كل كلمات الشكر وعبارات الثناء عن الوفاء بحقه، الى أستاذي الفاضل موراد تهتان المشرف على هذه الرسالة، والذي له كل الشكر على ما منحني اياه من الوقت والجهد والاهتمام وكل ما من شأنه تعزيزي لإخراج هذا العمل في أفضل صورة ممكنة فكان نعم المشرف ونعم المعلم.

كما أتوجه بالشكر والتقدير الى كل من تفضل في قبول مناقشة هذه الأطروحة فجزاه الله عنها خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الى كل من مد لي يد العون وأخص بالذكر الأستاذ بلال بن يلس، والأستاذ حمزة جيلالي التومي على كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات طيلة مرحلة هذه الرسالة.

كما أسجل في هذا السياق جزيل شكري إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية.

شكرا لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة،

شكرا للجميع وجزاكم الله عني كل خير الجزاء.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي الى:

- الوالدين العزيزين اللذان كان لهما كل الفضل فيما وصلت اليه وكانا سندي في هذه الحياة أطال الله في عمرهما.
- الى أختي، زوجتي وكافة أفراد عائلتي، أصدقائي وزملائي في الدراسة.
- الى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع، ولو بكلمة طيبة.

الملخص

محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية

–دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الجزائر باستخدام نماذج بنال (Panel Data)

خلال الفترة (2009–2013) –

سياسة توزيع الأرباح هي ذلك القرار الذي تتخذه ادراة البنك لتحديد مبلغ الأرباح الموزعة ومبلغ الأرباح المحتجزة، حيث تهدف هذه الدراسة الى ايجاد بعض محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009–2013)، عينة الدراسة مكونة من خمسة بنوك عمومية وسبعة بنوك خاصة، البيانات المستعملة تم الحصول عليها من القوائم المالية للبنوك، وقصد الاجابة على الاشكالية الرئيسية تم الاعتماد على نموذج السلاسل الزمنية المقطعية وذلك لمعرفة أثر كل من حجم البنك، معدل الرفع المالي، الربحية، النمو في الاستثمارات، السيولة، المخاطر، الملكية الأجنبية، الأرباح الموزعة في السنة الماضية على سياسة توزيع الأرباح ممثلة بمعدل توزيع الأرباح، وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- تختلف سياسة توزيع الأرباح من بنك الى أخر، كما أن البنوك الجزائرية لا تستهدف معدل توزيع معين.
- تعتبر البنوك الجزائرية الأكثر توزيعا للأرباح مقارنة بالبنوك العمومية.
- تعتبر الملكية الأجنبية العامل الأكثر تأثيرا على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، بالإضافة الى حجم البنك، السيولة، الأرباح الموزعة في السنة الماضية.
- لا يوجد تأثير معنوي احصائيا لمعدل الرفع المالي، الربحية، النمو في الاستثمارات، المخاطر على سياسة توزيع الأرباح في البنوك العاملة في الجزائر.

الكلمات المفتاح: البنوك الجزائرية، سياسة توزيع الأرباح، الربحية، خصائص البنك، الحوكمة.

Résumé.

Les Déterminants de la Politique de Dividende dans les Banque Commerciales.

-Etude empirique sur les banques opérationnelles en Algérie en utilisant les models (Panel Data) durant la période (2009-2013).

La politique de dividende c'est la décision prise par l'administration de la banque pour déterminer le montant des dividendes et le montant des bénéfices non répartis, cette étude à pour but de trouver les déterminants de la politique de dividendes dans les banques algériennes durant la période (2009-2013), L'échantillon d'étude composé de cinq banques étatique et sept banques privées, les données utilisées obtenues à partir des états financiers des banques afin de répondre à la problématique principale, il a mise sur le modelé du panel afin de connaitre l'impact de chacun de la taille de la banque, l'effet de levier, le taux de rentabilité, la croissance, liquidité, risques, la propriété étrangères, des dividendes distribués durant l'année passée sur la politique de dividendes présentées par la moyenne de distribution des bénéfices , cette étude a abouti aux conclusions suivantes :

- La politique de dividendes varie d'une banque à une autre, en outre, les banques algériennes n'aillent pas un taux de distribution spécifique.
- Les banques algériennes privées sont considérées comme les les distributeurs des dividendes par rapport aux banques étatiques.
- La propriété étrangère est considérée comme le facteur plus influant sur la politique des dividendes dans les banques algériennes, en plus de la taille de la banque, liquidité, les bénéfices distribués l'année précédente.
- Il n y'a aucun Effect de levier financier, la rentabilité, la croissance et les risques sur la politique de distribution des dividendes dans les banques opérationnelles en Algérie.

Mots clés : Les banques algériennes, politique de dividendes, la rentabilité, caractéristiques de la banque, gouvernance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير		
الإهداء		
الملخص		
فهرس المحتويات		
فهرس الجداول		
فهرس الأشكال		
فهرس الملاحق		
المقدمة العامة		
تمهيد		
إشكالية الدراسة		
الأسئلة الفرعية		
فرضيات الدراسة		
أهمية الدراسة		
أهداف الدراسة		
مبررات الدراسة		
منهجية الدراسة		
حدود الدراسة		
الدراسات السابقة		
مميزات الدراسة		
هيكل الدراسة		
صعوبات الدراسة		
الفصل الأول	**الإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح.**	
تمهيد		02
المبحث الأول	**سياسة توزيع الأرباح.**	03
المطلب الأول	مفهوم الأرباح ومصادرها في البنوك.	03
المطلب الثاني	مفهوم سياسة توزيع الأرباح.	10

المطلب الثالث	الواقع العملي لسياسة توزيع الأرباح.	16
المبحث الثاني	سياسة توزيع الارباح في ظل فرضيات السوق الكفء	20
المطلب الأول	أولى النظريات التي عالجت سياسة توزيع الأرباح	20
المطلب الثاني	سياسة توزيع الارباح في ظل التأكد التام.	23
المطلب الثالث	سياسة توزيع الأرباح في ظل عدم التأكد	27
المبحث الثالث	سياسة توزيع الأرباح في ظل اختلال فرضيات السوق الكفء.	31
المطلب الأول	سياسة توزيع الأرباح وأثر الزبون.	31
المطلب الثاني	سياسة توزيع الأرباح ونظرية الاشارة.	34
المطلب الثالث	سياسة توزيع الأرباح ونظرية الوكالة.	38
خلاصة الفصل		42-41
الفصل الثاني	**الدراسات النظرية والتطبيقية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك.**	
تمهيد		44
المبحث الأول	أثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية والربحية على سياسة توزيع الارباح في البنوك.	45
المطلب الأول	علاقة كل من الأرباح الموزعة سابقا والربح المحقق على سياسة توزيع الأرباح الجارية.	45
المطلب الثاني	أثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.	50
المبحث الثاني	أثر بعض خصائص البنك على سياسة توزيع الأرباح.	56
المطلب الأول	السيولة، النمو في الاستثمارات، حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح.	56
المطلب الثاني	الرفع المالي، المخاطر وسياسة توزيع الأرباح.	64
المطلب الثالث	هيكل الملكية وسياسة توزيع الأرباح.	70
المبحث الثالث	الحوكمة المؤسسية وسياسة توزيع الأرباح.	76
المطلب الأول	مفاهيم عامة حول الحوكمة.	76
المطلب الثاني	المحددات والاليات الداخلية والخارجية للحوكمة.	82
المطلب الثالث	الدراسات التطبيقية لأثر الحوكمة المؤسسية على سياسة توزيع الأرباح.	87
خلاصة الفصل		91-90
الفصل الثالث	**دراسة تحليلية لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.**	
تمهيد		93
المبحث الأول	الاطار التشريعي، المحاسبي والجبائي للجهاز المصرفي الجزائري.	94

المطلب الأول	هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري.	94
المطلب الثاني	القوانين التشريعية للجهاز المصرفي الجزائري.	100
المطلب الثالث	الإطار المحاسبي للبنوك.	103
المبحث الثاني	تحليل بعض مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري.	109
المطلب الأول	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.	109
المطلب الثاني	هيكل الودائع والقروض في القطاع المصرفي الجزائري.	115
المطلب الثالث	مؤشرات الصلابة المالية للبنوك الجزائرية.	127
المبحث الثالث	تحليل سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).	135
المطلب الأول	تحليل الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).	135
المطلب الثاني	تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).	140
المطلب الثالث	شكل سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية.	145
خلاصة الفصل		149
الفصل الرابع	**دراسة قياسية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).**	
تمهيد		151
المبحث الأول	البيانات والمنهجية.	152
المطلب الأول	لمحة حول البنوك الجزائرية العمومية والخاصة.	152
المطلب الثاني	متغيرات الدراسة المستقلة.	158
المبحث الثاني	دراسة احصائية وصفية لمتغيرات الدراسة.	162
المطلب الأول	تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.	162
المطلب الثاني	تحليل الارتباط ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.	165
المطلب الثالث	تحليل العينة باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP).	168
المبحث الثالث	النموذج القياسي وتحليل النتائج.	172
المطلب الأول	بناء النموذج.	172
المطلب الثاني	اختبار جودة النموذج (صلاحية النموذج).	177

المطلب الثالث	النموذج المقدر وتحليل النتائج.	179
خلاصة الفصل		183
الخاتمة العامة		190-185
قائمة المراجع		211-192
قائمة الملاحق		227-213

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	احتجاز أو توزيع الأرباح.	12
(2-1)	سياسة توزيع الأرباح في البنوك.	14
(3-1)	اختيار قيمة الأرباح الموزعة.	15
(4-1)	سياسة التوزيعات وقيمة السهم وفق نموذج (Walter).	23
(1-2)	87	48
(2-2)	بعض الدراسات التطبيقية لأثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح.	53
(3-2)	بعض الدراسات التطبيقية لأثر السيولة على سياسة توزيع الأرباح.	59
(4-2)	بعض الدراسات التطبيقية لأثر النمو على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.	61
(5-2)	بعض الدراسات التطبيقية لأثر حجم البنك على سياسة توزيع الأرباح.	63
(6-2)	بعض الدراسات التطبيقية لأثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح.	67
(7-2)	بعض الدراسات التطبيقية لأثر المخاطر على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.	69
(8-2)	بعض الدراسات التطبيقية لأثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح.	73
(9-2)	بعض الدراسات التطبيقية لأثر الحوكمة المؤسسية على سياسة توزيع الأرباح.	87
(1-3)	تطور الناتج الداخلي الاجمالي PIB).	110
(2-3)	تطور احتياطات الصرف الأجنبي (RES).	111
(3-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي (CE).	112
(4-3)	تطور معدل التضخم (INFL).	113
(5-3)	الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).	114
(6-3)	تطور الودائع حسب نوعها خلال الفترة (2009-2014).	117
(7-3)	تطور الودائع حسب القطاع خلال الفترة (2009-2014).	120
(8-3)	تطور القروض الممنوحة حسب القطاع خلال الفترة (2009-2014)	123
(9-3)	تطور القروض الممنوحة حسب احالها خلال الفترة (2009-2014)	126

(3-10)	تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).	136
(3-11)	تحليل الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).	142
(3-12)	نسبة توزيع الأرباح وعدم توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية.	146
(3-13)	معدل توزيع الأرباح من طرف البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013).	147
(4-1)	البنوك الجزائرية (العمومية والخاصة) المشكلة لعينة الدراسة.	153
(4-2)	المتغيرات المستخدمة في النموذج.	159
(4-3)	تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.	163
(4-4)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.	165
(4-5)	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (Vif).	168
(4-6)	نتائج تقدير محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).	174
(4-7)	اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية (Breush and pagan lagrangium multiplier test for random effects)	175
(4-8)	نتائج اختبار HAUSMAN.	176
(4-9)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي (test auto corrélation)	178
(4-11)	نتائج اختبار عدم تجانس التباين (testing for heteroskedasticity).	178
(4-12)	محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية باستخدام طريقة (PCSEs).	180

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	دور وأهداف المسيرين في البنك في البنك.	11
(1-3)	تطور الناتج الداخلي الاجمالي PIB).	110
(2-3)	تطور احتياطات الصرف الأجنبي (RES).	111
(3-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي (CE).	112
(4-3)	تطور معدل التضخم (INFL).	113
(5-3)	الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).	115
(6-3)	حصص البنوك العمومية والخاصة من الودائع خلال الفترة (2009-2014).	118
(7-3)	تطور الودائع حسب القطاع خلال الفترة (2009-2014)	121
(8-3)	حصص البنوك العمومية والخاصة من القروض خلال الفترة (2009-2014).	125
(9-3)	تطور نسب الملاءة الاجمالية خلال الفترة (2009-2014).	128
(10-3)	تطور معدل المستحقات المصنفة خلال الفترة (2009-2014).	129
(11-3)	تطور معدل مؤونات المستحقات المصنفة خلال الفترة (2009-2014).	130
(12-3)	تطور معدل مردودية الأموال الخاصة خلال الفترة (2009-2014).	131
(13-3)	تطور معدل مردودية الأصول خلال الفترة (2009-2014).	132
(14-3)	تطور نسبة هامش الربح الى الدخل الإجمالي خلال الفترة (2009-2014).	133
(15-3)	تطور نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول خلال الفترة (2009-2014).	134
(16-3)	تطور نسبة الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الأجل خلال الفترة (2009-2014).	134
(17-3)	توزيع الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2014).	138
(18-3)	حصص البنوك العمومية والخاصة من الأرباح المحققة خلال الفترة (2009-2013)	139
(19-3)	الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية حسب كل بنك خلال الفترة (2009-2013)	144
(20-3)	تطور اجمالي الأرباح الموزعة ما بين البنوك العمومية والخاصة.	145
(21-3)	تطور متوسط معدل توزيع الأرباح ما بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)	148

(4-1)	التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات (اسقاط المتغيرات) للبنوك الجزائرية.	170
(4-2)	التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات.	171

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	دراسة وصفية إحصائية لمتغيرات الدراسة.	213
02	دراسة العلاقة الارتباطية ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.	214
03	مصفوفة الارتباط الخاصة بطريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP).	215
04	نموذج الانحدار التجميعي.	216
05	نموذج التأثيرات الثابتة.	217
06	نموذج التأثيرات العشوائية.	218
07	اختبار Hausman للمفاضلة ما بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.	219
08	اختبار Breush Pagan للمفاضلة ما بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية.	220
09	اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge.	220
10	اختبار معامل تضخم التباين (Vif) للكشف عن التعدد الخطي.	221
11	خطوات اجراء اختبار عدم تجانس التباين.	222-223
12	اختبار Ramsey Reset Test.	224
13	تقدير النموذج باستخدام طريقة (PCSE).	225
14	متغيرات الدراسة حسب كل بنك.	226-227

المقدمة العامة

تمهيد.

تهدف البنوك عند قيامها بأنشطتها المختلفة من منح القروض المصرفية المتنوعة (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) وتقديم مختلف الخدمات المصرفية الحديثة الى تحقيق الأرباح، فتحقيق الأرباح يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للبنوك إضافة الى هدفي السيولة والأمان، ويسمح لها بالبقاء والمنافسة في القطاع المصرفي ويدعم مركزها المالي ويرفع من حقوق ملكيتها، كما أن تحقيق الأرباح في البنوك يهم العديد من الأطراف أهمها المساهمون الذين يتطلعون الى تحقيق الأرباح بغرض زيادة ثروتهم.

تحقق البنوك في الغالب كل سنة أرباح، هذه الأرباح إما توزع على المساهمين أو يتم إحتجازها، فسياسة توزيع الأرباح تعبر عن ذلك القرار المالي الذي يقترحه مجلس الإدارة في البنك على المساهمين حول ذلك الجزء من الأرباح الذي سيتم توزيعه على المستثمرين (المساهمين) والجزء الذي سيتم احتجازه للقيام باستثمارات مستقبلية، وقرار المفاضلة ما بين توزيع الأرباح، (احتجازها أو الموازنة بينهما) يعد من أهم القرارات التمويلية في البنوك، فقرار توزيع الجزء الأكبر من الأرباح كمكافأة للمساهمين يتطلب وجود أموال (سيولة) كافية لذلك، كان يمكن إحتجازها للقيام بإستثمارات ومشاريع مستقبلية مربحة.

وموضوع سياسة توزيع الأرباح يعتبر من بين المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين في مجال الإدارة المالية، الذي يهتم بدراسة القرارات المالية والاقتصادية للبنوك، والتي ترتكز على ثلاثة قرارات استراتيجية قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح، حيث سنركز دراستنا هذه على سياسة توزيع الأرباح في البنوك التي تعتبر من القرارات المالية الاستراتيجية الهامة والصعبة التي تهم كل من المستثمرين (المساهمين) والمسيرين، فقد حاول العديد من الباحثين الإجابة على هذين السؤالين: هل لسياسة توزيع الأرباح تأثير على قيمة البنك؟ وما هي أهم العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح؟ وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي حاولت الإجابة على السؤالين السابقين، الا أنه لم تتفق حول ما إذا كان لسياسة توزيع الأرباح تأثير على قيمة المؤسسة أو لا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تباينت الأراء حول العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح.

تختلف سياسة توزيع الأرباح من سياق لأخر، نتيجة لإختلاف القوانين التشريعية والأنظمة الجبائية، وكذلك لاختلاف طبيعة المؤسسات أو طبيعة قطاع النشاط، فهذه الدراسات تعد نادرة نسبيا في السياق الجزائري وخاصة في القطاع المصرفي الذي يتميز بكثرة البنوك الخاصة (الأجنبية) مقارنة بالبنوك المحلية، والذي يختلف عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية بحثنا هذا حول التساؤل التالي:

ما هي محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف النظريات التي تطرقت لموضوع سياسة توزيع الأرباح؟
- ما هي مختلف المحددات النظرية والتطبيقية لسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة؟
- ما هو الإطار القانوني لعملية توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية؟ وكيف تتعامل البنوك الجزائرية مع أرباحها؟ وهل لها معدل توزيع ثابت؟
- ما هي مختلف العوامل التي توثر على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية؟

فرضيات الدراسة.

على ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة جملة من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تستهدف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة معدل توزيع معين.
- **الفرضية الثانية:** البنوك الجزائرية الخاصة لها معدلات توزيع عالية مقارنة بالبنوك العمومية.
- **الفرضية الثالثة:** تتأثر سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية بتوزيعات الأرباح في السنة الماضية، حيث غالبا ما يفضل المسيرين اتباع سياسة توزيع أرباح مستقرة في المدى القصير.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير لبعض خصائص البنك على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها المتمثل في سياسة توزيع الأرباح في البنوك، اذ تعتبر سياسة توزيع الأرباح من أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية في البنوك والتي لفتت الأرباح إهتمام الباحثين منذ أواسط القرن 20، حيث تعتبر الأرباح التي تحققها البنوك نقطة جدل بين إدارة البنك والمساهمين، فهذه الأرباح تعتبر مصدر للاستثمار والتمويل الداخلي إذا ما تقرر احتجازها، وتمثل مكافأة للمساهمين في حالة ما إذا تقرر توزيعها، فأمثليه سياسة توزيع الأرباح تكون حول القيمة التي يتم توزيعها.

قلة مثل هذه الدراسات في السياق الجزائري حيث يعتبر موضوع سياسة توزيع الأرباح ذا أهمية كبيرة كونه يتناول محددات سياسة توزيع الأرباح من واقع البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013) بالاعتماد على البيانات والإحصائيات الرسمية الصادرة عن البنوك ذاتها.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة الى فهم وقياس وتحليل محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، حيث تختبر هذه الدراسة ماهية العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح في البنوك، كما نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ جملة من الأهداف لعل أهمها:

- التعرف على النتائج المحققة من طرف البنوك الجزائرية.
- تحديد التغير السنوي في اجمالي أصول البنوك الجزائرية.
- بيان كيفية تعامل البنوك الجزائرية مع أرباحها، أي بيان ما إذا كانت هذه البنوك تلجأ الى توزيع أرباحها على المساهمين او احتجازها لتمويل استثمارات جديدة.
- تحليل سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية.
- إكتشاف العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.

مبررات الدراسة.

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الفضول نحو اكتشاف أهم العوامل المؤثرة في قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة.
- جل الدراسات التطبيقية والنظرية تناولت موضوع سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية، لذلك سنحاول دراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع سياسة توزيع الأرباح في السياق الجزائري وخاصة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.

منهجية الدراسة.

بناءا على طبيعة الاشكال المطروح وبغية الوصول الى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وقصد الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع والتمكن منه، سنحاول استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإحاطة بمختلف المفاهيم المرتبطة بالربح وسياسة توزيع الأرباح، بالإضافة الى محددات سياسة توزيع الأرباح

في البنوك، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع العربية والأجنبية، وكذا الدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

ولدراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية تم استخدام أدوات التحليل الاحصائي وذلك قصد اجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية بالاعتماد على النسب المالية والنماذج القياسية.

حدود الدراسة.

سوف نقتصر في دراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية على عينة مكونة من 12 بنكا ينشط في القطاع المصرفي الجزائري، من بينها 5 بنوك عمومية و07 بنوك خاصة خلال الفترة (2009-2013).

الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحث وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، فإن موضوع محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك قد تم تناوله كمقالات علمية وأطروحات دكتوراه، حيث سنحاول الإشارة إلى بعض الدراسات بعد تقسمهما الى مجموعتين، أولها الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالاعتماد على عينة من المؤسسات تختلف في قطاع نشاطها، وثانيتها الدراسات التي تناولت الموضوع بالاعتماد على عينة مشكلة من البنوك:

أولا: الدراسات التي تناولت الموضوع في المؤسسات الاقتصادية.

1- دراسة علام محمد موسى حمدان 2013 بعنوان (العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي).

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح في عينة مكونة من (175) شركة مساهمة عامة كويتية، وهي تمثل 86%من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2011)، وباستخدام مجموعة من الاختبارات المعلمية وغير المعلمية، حصلت الدراسة على أدلة تجريبية تدعم وجود علاقة إيجابية بين الحاكمية المؤسسية وسياسة توزيع الأرباح، وتدعم فرضية أن زيادة التوزيعات تأتي نتيجة لجودة الحاكمية المؤسسية، ولم تؤثر في هذه العلاقة صعوبات التمويل الخارجي.

2- دراسة كل من (Eng, S., H et al, 2013) بعنوان (The Dividend Payout Policy-a comparaison on Malaysian Islamic and conventional Financial institutions)

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد ومعرفة محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الماليزية، وذلك على عينة مكونة من مجموعة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية باستخدام نماذج بنال (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية).

وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية معنوية احصائيا بين سياسة توزيع الأرباح ونمو الايرادات بالنسبة للمؤسسات المالية التقليدية الماليزية، بمعنى ان هذه البنوك تقوم بتوزيع عوائد أرباح عالية عندما تسجل دخل كبير وعالي، كما توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية معنوية احصائيا بين الأرباح الموزعة سابقا وسياسة توزيع الأرباح بالنسبة للبنوك الإسلامية الماليزية، أي أن هذه البنوك تعتمد في توزيع الأرباح المستقبلية على توزيعات الأرباح في السنوات السابقة.

3- دراسة (Ebenze et badu, 2013) بعنوان (Determinant of Dividend Payout Policy of Listed Financial institutions in Ghana)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية في غانا، وذلك باستخدام نماذج بنال (نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية)، خلال الفترة (2005-2009)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية معنوية احصائيا بين عمر المؤسسة، السيولة وسياسة توزيع الأرباح، ووجود علاقات ارتباطية غير معنوية احصائيا بين الربحية، الضمانات، وسياسة توزيع الأرباح.

4- دراسة (Eliasu, N., et al, 2013) بعنوان (Déterminants of Dividend Payout of Financial firms and non-Financial firms in Ghana)

هدفت هذه الدراسة الى البحث في محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية وغير المالية في غانا خلال الفترة، عينة الدراسة مشكلة من المؤسسات المدرجة في بورصة غانا خلال الفترة (2000-2009)، وقد تم تطبيق نموذج البيانات السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير محددات سياسة توزيع الأرباح، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن كل من الربحية، عدد أعضاء مجلس الإدارة، الرفع المالي، الضرائب تؤثر على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات التي تنشط في القطاع المالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجد علاقة ارتباطية بين الربحية، عدد أعضاء مجلس الإدارة، الرفع المالي وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات التي تنشط في القطاع غير المالي، كما أوضحت نتائج الدراسة أنه فقط حجم مجلس الإدارة الذي كان له تأثير على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات التي تنشط في القطاع المالي وغير المالي.

5- دراسة (Yong et Mazilina, 2016) بعنوان (Déterminants of Dividend Payout Ratio: Evidence from Malaysian public Listed Firms)

هدفت هذه الدراسة الى البحث في محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات العمومية المدرجة في ماليزيا، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد خلال فترة 5 سنوات، بالاعتماد على المعلومات الثانوية المستخرجة من التقارير السنوية للمؤسسات المشكلة لعينة الدراسة وذلك لتحديد طبيعة العلاقة بين المحددات وقرار توزيع الأرباح، وقد توصلت الدراسة الى أن كل من السيولة، الاستثمارات المستقبلية وحجم البنك كلها عوامل تؤثر معنويا على قرار توزيع الأرباح.

6- دراسة (Mossadek, A et al, 2015) بعنوان (lien entre la structure de propriété et la politique de dividends dans un Marché emergent: le cas du maroc)

هدفت هذه الدراسة الى البحث في أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح في المغرب، وذلك بالاعتماد على 146 مشاهدة، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية معنوية احصائيا بين تركز الملكية، الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، حيث خلصت الدراسة الى أن كبار المستثمرين يفضلون توزيعات كبيرة، بالإضافة الى ذلك فان المستثمرين الأجانب يرغبون في الحصول على توزيعات الأرباح لتخفيض تكاليف الوكالة.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال المؤسساتي وسياسة توزيع الأرباح.

ثانيا: الدراسات التي تناولت الموضوع في البنوك.

1- دراسة (Christopher et El khoury, 2014) بعنوان (determinant of the dividend Policy: an empirical study on the Lebanese listed banks)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل التي تحدد سياسة توزيع الأرباح في البنوك اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت، حاولت هذه الدراسة قياس أثر 07 متغيرات (الربحية، السيولة، الرفع المالي، النمو، المخاطر، الأرباح الموزعة في السنة الماضية) بعلى سياسة توزيع الأرباح باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية غير متوازنة خلال الفترة (2005-2011)، بينت النتائج التطبيقية ان سياسة توزيع الأرباح تتأثر إيجابا ب حجم الشركة، المخاطر، أرباح السنة الماضية، وتتأثر سلبيا ب النمو والربحية، كما توصلت الدراسة الى ان البنوك اللبنانية تفضل استثمار أرباحها بدلا من توزيعها.

2- دراسة (Sumaiya zaman, 2013) بعنوان (Determinants of dividend Policy of a private commercial Bank in Bangladesh: which Is the strongest profitability, growth or size ?)

يهدف هذا البحث الى دراسة سياسة توزيع الأرباح في البنوك الخاصة في بنغلادش، وذلك خلال فترة 7 سنوات ابتداءا من جانفي 2006 الى غاية ديسمبر 2012، حيث تم استخدام المتغيرات التالية: الحجم، الربحية والنمو كمحددات لسياسة توزيع الأرباح في هذه البنوك خلال نفس الفترة، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية كالانحدار المتعدد والارتباط لتحديد العوامل التي تؤثر احصائيا على سياسة توزيع الأرباح.

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن الربحية تعتبر كأفضل محدد لسياسة توزيع الأرباح في هذه البنوك يليها كل من النمو وحجم البنك.

3- دراسة (Hashim, Z et al 2013) بعنوان (Determinants of Dividends policy : a case of banking sector in Pakistan)،

هدفت هذه الدراسة الى تحديد محددات سياسة توزيع الأرباح في القطاع البنكي الباكستاني، تم الاعتماد على عينة مكونة من 27 بنك محلي وأجنبي ناشط في القطاع البنكي الإسلامي والتجاري في باكستان.

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر كل من السيولة، الربحية، أرباح السنة الماضية وهيكلٍ رأس المال على سياسة رأس المال، وتوصلت الى وجود علاقة إحصائية طردية بين كل من الربحية، أرباح السنة الماضية، هيكل رأس المال وسياسة توزيع الأرباح، في حين كان هناك علاقة إحصائية عكسية للسيولة على سياسة توزيع الأرباح.

4- دراسة (Jasim Al-Ajmi) بعنوان (Modeling the Dividend Policy of Banks in Gulf coopérations Council countries).

تناولت هذه المقالة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك، وذلك بالنسبة للبنوك المدرجة في 7 بورصات في دول مجلس التعاون الخليجي، والنتائج بينت ان قرار توزيع الأرباح يتأثر بربحية البنوك وأن البنوك في أبو ظبي تتبع سياسة غياب توزيعات الأرباح.

5- دراسة (Seok Weon Lee, 2009) بعنوان (Determinant of Dividend Policy in korean Banking Industry)

هدف هذا المقال الى دراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك في كوريا، وذلك باستخدام نماذج بنال خلال الفترة (1994-2005)، وتوصلت الى أن البنوك التي تكون لديها ربحية عالية تقوم بتوزيعات أكبر للأرباح، كما أن سياسة توزيع الأرباح في هذه البنوك مرتبطة ارتباطا وثيقا بدرجة المخاطر مقارنة بالقطاعات الأخرى.

6- دراسة (Zeeshan, H et al) بعنوان (The effet of taxes on Dividend Policy of Banking sector in Pakistan)

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر الضرائب على سياسة توزيع الأرباح في القطاع البنكي الباكستاني، حيث تم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المالية ل 21 بنك مدرج في البورصة خلال فترة 5 سنوات (2006-2010).

تم تطبيق معامل الارتباط ونموذج الانحدار لكشف العلاقة التي تربط بين الضرائب وسياسة توزيع الأرباح، وتوصلت في الأخير الى وجود ارتباط معنوي احصائيا الضرائب وسياسة توزيع الأرباح، كما أشارت الدراسة الى أهمية نسبة الضريبة على أرباح الشركات كمحدد لسياسة توزيع الأرباح في القطاع البنكي الباكستاني.

7- دراسة (Devanadhen et.Karthik, 2015) بعنوان (Determinant of Dividend Policy of public and private commercial Banks in india: a panel data approach)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح البنوك الهندية وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية)، تمثلت عينة الدراسة في 19 بنك عمومي و10 بنوك خاصة خلال الفترة (2007-2014)، وتوصلت في الأخير الى وجود علاقة عكسية ما بين ربحية البنك وسياسة توزيع الأرباح، وهذا راجع الى تفضيل المسيرين توظيف الأموال في تنمية الاستثمارات عوضا عن توزيعها.

8- دراسة (Abubakar et Nasiru) بعنوان (Determinant of Dividend Payout in Nigerian Banking Industry)

هذه الدراسة تختبر محددات سياسة توزيع الأرباح في القطاع البنكي النيجيري خلال الفترة (2004-2013)، تستخدم هذه الدراسة بيانات ثانوية حول 5 بنوك من 14 بنك مدرج في البورصة، وقد تم استخدام الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون، وتوصلت الى أن كل من الربحية، السيولة، من العوامل الأكثر تأثيرا على سياسة توزيع الأرباح وعلى البنوك تحسين حجم الأصول السائلة لديها كون اهم عامل مؤثر على سياسة توزيع الأرباح.

9- دراسة (Ibrahim Elsiddig Ahmed) بعنوان (Liquidity, profitability and the Dividend Payout Policy)

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر كل من السيولة والربحية على سياسة توزيع الأرباح في القطاع البنكي الاماراتي، والاختلاف الحاصل ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، تشمل عينة الدراسة على 18 بنك من أصل 24 بنك ينشط في القطاع البنكي الاماراتي خلال الفترة (2005-2012)، وتوصلت

في الأخير الى وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة احصائية بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح، وعلاقة ارتباطية عكسية غير معنوية احصائيا بين الربحية وسياسة توزيع الأرباح.

مميزات الدراسة.

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بالخصائص التالية:

- إستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في قياس وتحليل أثر بعض العوامل على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، كبعض الدراسات السابقة التي إستخدمت هذا الأسلوب وعكس بعض الدراسات التي إستخدمت أساليب إحصائية أخرى.

- تناول موضوع سياسة توزيع الأرباح من مختلف جوانبه وذلك من خلال عرض مختلف النظريات والنماذج والدراسات التطبيقية التي حاولت تفسير أثر سياسة توزيع الأرباح من جهة، ومن جهة ثانية التطرق الى أكبر عدد ممكن من العوامل المحددة أو المتغيرات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية والبنوك بصفة خاصة من واقع العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، ومحاولة إختبار أثرها على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.

- تتناول هذه الدراسة موضوع محددات سياسة توزيع الأرباح في السياق الجزائري من واقع القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2013)، في حين جل الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع في سياقات مختلفة (دول نامية ودول متقدمة).

هيكل الدراسة.

من أجل دراسة سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة، سوف نستخدم مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، كما سنقوم بتقسيم هذه الدراسة الى جزئيين: جزء نظري يتضمن فصلين والجزء الثاني تطبيقي ويتضمن فصلين.

بالنسبة للجانب النظري (الإطار النظري ومختلف المحددات النظرية والتطبيقية لسياسة توزيع الأرباح)، وبالنسبة للفصل الأول (الإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح)، تطرقنا في هذا الفصل الى ماهية سياسة توزيع الأرباح، النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح في ظل افتراضات السوق الكفء وفي ظل اختلال افتراضات السوق الكفء.

أما في الفصل الثاني (الدراسات النظرية والتطبيقية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك)، حاولنا في هذا الفصل الى التطرق الى مختلف العوامل المحددة لقرار توزيع الأرباح في البنوك كالربحية والأرباح الموزعة في السنة الماضية، بالإضافة الى بعض خصائص البنك والحوكمة المؤسسية.

أما في الجانب التطبيقي وفي الفصل الثالث (دراسة تحليلية لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية)، تطرقنا في هذا الفصل الى الإطار التشريعي، المحاسبي والجبائي للجهاز المصرفي الجزائري، بالإضافة الى دراسة تحليلية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2014)، وفي الأخير قمنا بتحليل سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية من خلال عرض تطور الأرباح المحققة والموزعة بالإضافة الى معدلات توزيع الأرباح.

أما في الفصل الرابع (دراسة قياسية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، قمنا في هذا الفصل بالتعريف بعينة الدراسة وطرق جمع المعلومات بالإضافة الى التعريف بعينة الدراسة، وكذا تحليل متغيرات الدراسة باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)، وتحليل العلاقة الارتباطية ما بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، وفي الأخير تم تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 12 بنكا خلال فترة الدراسة، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح في هذه البنوك.

صعوبات الدراسة.

لقيت عملية إنجاز هذه الدراسة جملة من الصعوبات لعل أهمها صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية للبنوك الجزائرية لفترات زمنية طويلة.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح

تمهيد.

تعتبر الأرباح التي تحققها البنوك ذات أهمية كبيرة وضرورية لاتخاذ قرار توزيع الأرباح أو إحتجازها، فتحقيق الأرباح من طرف البنوك يمر عبر توظيفها لأموالها في مختلف المجالات والفرص الاستثمارية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقديم مختلف الخدمات المصرفية الحديثة التي تحقق لها العديد من المزايا (عائد كبير ومخاطر متدنية)، هذه الأرباح يتم اما توزيعها على المساهمين أو إحتجازها أو المفاضلة ما بينهما، وهذا القرار يعرف بسياسة توزيع الأرباح.

هناك العديد من النماذج والنظريات كذا الدراسات التطبيقية التي حاولت تفسير سياسة توزيع الأرباح ومدى تأثيرها على قيمة المؤسسة، إذ نجد أن هناك البعض من هذه النظريات قد بنت فروضها في ظل سوق مالي كفء وتوصلت الى عدم تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة، في حين بنت بعض النماذج والدراسات فرضيتها في ظل اختلالات السوق الكفء وتوصلت الى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة، فمن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى:

- المبحث الأول: ماهية سياسة توزيع الأرباح في البنوك.
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح في ظل فرضيات السوق الكفء.
- المبحث الثالث: النظريات المفسرة لأثر التوزيعات في ظل اختلال افتراضات السوق الكفء.

المبحث الأول: سياسة توزيع الأرباح.

سياسة توزيع الأرباح تعتبر كمكافأة وتعويض للمساهمين نظير قيامهم بالاستثمار في أسهم البنك وتحملهم للمخاطر، وقرار توزيع الأرباح يقترحه مجلس الإدارة على المساهمين ويتم التصويت عليه في الجمعية العامة العادية، وعملية توزيع الأرباح تتطلب تحقيق البنك لأرباح صافية في السنة الحالية أو وجود أرباح محتجزة، حيث سنتناول في هذا المبحث:

- مفهوم الأرباح ومصادرها في البنوك.
- مفهوم سياسة توزيع الأرباح.
- الواقع التطبيقي لسياسة توزيع الأرباح.

المطلب الأول: مفهوم الأرباح ومصادرها في البنوك.

للأرباح التي تحققها البنوك أهمية كبيرة، فعملية توزيع الأرباح تفرض تحقيق البنك لنتائج إيجابية في السنة الحالية أو في السنوات السابقة (أرباح محتجزة)، فهي ضرورية لاتخاذ قرار توزيع الأرباح أو إحتجازها وعملية تحقيق الأرباح تمر عبر توظيف البنك لأمواله وإستثمارها وتقديم مختلف الخدمات المصرفية للزبائن.

أولا: مفهوم الأرباح في البنوك.

يمكن تعريف الربح في البنوك على أنه "قدرة البنك على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، فهي الزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين)، باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض، التسهيلات الائتمانية ممثلة بالفوائد المقبوضة"[1]، وللأرباح التي تحققها البنوك وظائف اقتصادية لا يمكن إغفالها، تتمثل في:

1- ضرورية لمقابلة المخاطر التي تتعرض لها البنوك وفيما يلي بعض المخاطر: المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض)، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر عدم اليسر، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التضخم، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر التسعير، مخاطر السوق، مخاطر الإدارة، مخاطر إعادة الاستثمار[2].

[1] باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006/2005، ص 73.

[2] خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية––حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص ص 5-10.

2- الربح وسيلة لتنمية رأس المال.

حيث تعتبر الأرباح ضرورية للبنوك لأنها تعتبر بمثابة مصدر تمويلي داخلي إذا ما تقرر إحتجازها، وتفيد الأرباح بالآتي:[3]

أ- تعتبر الأرباح مصدر من مصادر التمويل الذاتي.

ب- تساهم في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين) على الاكتتاب في أسهم البنك عندما تقرر إدارة البنك رفع رأسماله.

ت- إعطاء المساهم عائدا مقبولا على رأسماله (توزيع الأرباح) ينمي ثقته بالبنك الذي يساهم فيه.

3- الأرباح ضرورية لزيادة وتنمية ثروة المالكين وتعمل على تشجيعهم على الاستثمار في البنك.

4- تعتبر الأرباح مؤشر هام لقياس مدى كفاءة وفعالية إدارة البنك في تحقيق أهدافها، فنجاح هذه الأخيرة في تحقيق الأرباح يزيد من ثقة المساهمين والمودعين باعتبار أن البنوك تعتمد بنسبة كبيرة في تمويلها على الودائع.

ثانيا: مصادر الأرباح المتأتية من عمليات التوظيف والاستثمار.

يقصد بمصادر الإرباح المتأتية من عمليات التوظيف والاستثمار مختلف المجالات التي تقوم البنوك فيها بتوظيف مصادر أموالها المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، أو بعبارة أخرى نقصد بها مجموع الفرص الاستثمارية التي تتعامل معها البنوك، والتي تتنوع ما بين منح القروض المختلفة والاستثمار في الأوراق المالية.

إن توظيف الأموال التي تحصل عليها البنوك من مصادرها المختلفة تعتبر الوظيفة الثانية من الوظائف التي تقوم بها (بعد قبول الودائع) بغية تحقيق أهدافها الخاصة من بقاء ونمو وزيادة ثروة مالكيها من ناحية، وتحقيق أهدافها العامة من خلال تنمية وتطوير المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق تأدية خدمة نافعة لهذا المجتمع والمساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى[4]، تجدر الإشارة إلى ان البنوك تراعي عند توظيفها لأموالها تحقيق ما يلي:

- تحقيق الربحية من خلال توظيف واستثمار أموالها المتحصل عليها من المصادر المختلفة (داخلية وخارجية)، وذلك بهدف تحقيق عائد ملائم لمالكيها (المساهمين).
- الاحتفاظ بجزء من أموالها بدرجة كافية من السيولة لمواجهة طلبات سحب المودعين من جهة، ومن جهة أخرى تقوم بتوظيف الجزء الأخر في أصول تحقق الربحية.

[3] حسين جميل البديري، البنوك: مدخل اداري ومحاسبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003، ص 54.

[4] زياد رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في البنوك، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص 91.

تقوم البنوك بتوظيف واستثمار أموالها فيما يلي:

1- منح القروض: عادة ما يوظف البنك جزءا كبيرا من موارده في الإقراض بمعدل فائدة محدد مسبقا، وذلك بعد الحصول على الضمانات الكافية التي يلجأ إليها في حالة عدم قيام الزبون بتسديد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق، ويعد الإقراض من أهم سبل البنك في الحصول على الايرادات نظرا لكبر حجم الأموال الموظفة في هذا المجال، وإلى الفرق الواضح بين سعر الفائدة التي يدفعها البنك لزبائنه عن ودائعهم وبين سعر الفائدة التي يحصل عليها البنك من زبائنه المقترضين[5]، حيث يعرف القرض بأنه عبارة عن عقد يتحقق بقيام البنوك بتقديم الأموال لزبائنها المقترضين (خواص ومؤسسات)، والذي يتعهد من خلاله المقترض بتسديد قيمة القرض وفوائده دفعة واحدة عند نهاية مدته، أو على أقساط دورية في تواريخ محددة متفق عليها ومثبتة في العقد، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات العينية التي تكفل للبنك (المقرض) استرداد أمواله في حال توقف أو تعثر المقترض وكفلائه عن سداد التزاماتهم بدون خسائر محتملة[6]، كما أن عملية منح القرض يجب أن تتوفر فيها عنصرين:

أ- **عنصر الثقة:** فالبنك له ثقة في أن الزبون سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد، وبصفة عامة فهو قادر على الوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها[7].

ب- **الفترة الزمنية:** يتم منح القرض لوقت محدد أو لفترة زمنية معينة، كما تعتبر الفترة الزمنية معيار من معايير تصنيف القروض: القروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل[8].

تنقسم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية إلى:

أ-قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية: يشمل هذا العنصر على الأصول المالية الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات المالية.

ب-قروض وحسابات دائنة على الزبائن: يشمل هذا العنصر على القروض والسلفيات الممنوحة من طرف البنك للزبائن (دون البنوك المالية، كما يمكن التمييز بين الأنواع التالي للقروض الممنوحة للزبائن:

---

[5] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك-منشآت التأمين-البورصات)، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 50.

[6] حمد عبد الحسين راضي الخالدي، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية للمدة 2000-2008، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، ص 8.

[7] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص56.

[8] MANSOURI, M., système et pratiques bancaires en Algérie, Edition distribution houma, Bouzarèah, Alger, 2006, p 130.

- القروض الموجهة لتمويل الخواص: بوجد نوعين من القروض التي تمنح للخواص: القروض الاستهلاكية والقروض العقارية[9].
- القروض الموجهة لتمويل المهنيين: تهدف هذه القروض إلى تمويل الاحتياجات المالية للمهنيين (أصحاب المهن الحرة كالمحاسبين، المحامين)، وذلك بقروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالإضافة إلى القرض الايجاري.
- القروض الموجهة لتمويل المؤسسات: تمنح البنوك العديد من القروض إلى المؤسسات، وذلك بهدف تمويل أنشطة الاستغلال والأنشطة استثمارية.
- الاعتماد المستندي.

تحصل البنوك من خلال تقديمها للقروض إلى للزبائن على فوائد، والتي تتضمن تكلفة إعادة التمويل، مصاريف التسيير، تكلفة الخطر وهامش يمثل ربح عملية القرض[10].

2- محفظة الأوراق المالية: تتكون محفظة الأوراق المالية لدى البنوك مما يلي: [11]

أ- **أصول مالية مملوكة لغرض التعامل:** يشمل هذا العنصر على الأصول المالية المكتسبة من طرف البنك بغرض إعادة بيعها في الأجل القصير بغية تحقيق أرباح رأسمالية.

ب- أصول مالية جاهزة للبيع.

ت- **أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق:** يشمل هذا العنصر على الأصول المالية التي يحتفظ بها البنك حتى تاريخ استحقاقها.

ث- **المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة:** تسجل في هذا الحساب سندات المساهمة في الفروع والمؤسسات المشتركة أو المشاركة، والتي يحوزها البنك لمدة طويلة بهدف الملكية (لا يتوقع التنازل عنها في الأجل القصير).

تعبر المساهمات عن الحصص والأسهم التي يمتلكها البنك من المؤسسات باعتباره مساهما فيها، حيث تميل البنوك في البلاد المتقدمة إلى استثمار جزء مهم من مواردها في الأوراق المالية الوطنية لارتفاع العائد الذي تدره، ولتطور الأسواق المالية بها، أما في البلاد المتخلفة فنظرا لضيق السوق المالية الوطنية فتعمل البنوك على تخفيض استثماراتها في هذا النوع، وإن استثمرت فهي تفضل عادة الأوراق المالية الأجنبية[12].

---

[9] KARVOTIS, C., L'essentiel de la banque, 3e édition, Gualino, 2016-2017, P 22.

[10] OGIEN, D., Comptabilité et Audit Bancaire Normes françaises et IFRS, 4e édition, Dunod, 2014, p 173.

[11] النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2009.

[12] أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 116.

يتحصل البنك من خلال توظيف أمواله في شكل قروض والاستثمار في الأوراق المالية على الفوائد، التي تتمثل في مقدار الفوائد التي يحصل عليها البنك من خلال قيامه بمنح الائتمان والقروض والسلفيات التي يقرضها لزبائنه، وكذلك مقدار الفوائد الدائنة على الحسابات الجارية المدينة، وهذه الفوائد تعد من أهم مصادر إيرادات البنك[13]، يتم تسجيل فوائد وعوامل منح القروض والتعامل في الأوراق المالية في حساب النتائج وذلك في:

1- البند 1: فوائد ونواتج مماثلة.

يدرج في هذا البند: [14]

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المتاحة للبيع.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على المؤسسات المالية.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على الزبائن.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق.
- النواتج على عملية الايجار – التمويل التي لها صبغة فائدة.

2- البند 5: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.

يشمل هذا البند على: [15]

- الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.
- فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.

3- البند 6: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع.

يشمل هذا البند على: [16]

[13] محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 228.

[14] النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سابق، ص 25.

[15] نفسه.

[16] النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سابق، ص 25.

- الحصص والعائدات الأخرى الناجمة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع.
- فوائض ونواقص القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع.
- خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير.

ثالثا: مصادر الأرباح المتأتية من الخدمات المصرفية الحديثة.

لطالما اعتبرت البنوك من مؤسسات الوساطة المالية، وكنتيجة لاشتداد المنافسة وانخفاض في هوامش الوساطة المالية أصبحت البنوك الأن تقدم خدمات مصرفية متنوعة، بهدف تعويض مصادر الدخل التقليدية (الفوائد) بمصادر دخل جديدة (عمولات)[17]، والتي تكون مرتبطة أساسا بالخدمات التي تقدمها البنوك مثل: عمولات البطاقة الائتمانية، مصاريف الملفات، عمولات الضمان...الخ[18]، والتي تكون مستقلة عن تقلبات أسعار الفائدة[19]، وفيما يلي أهم الخدمات المصرفية الحديثة التي تقدمها البنوك:

1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين.

أصبحت معظم البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشاريع، وبذلك فانه يتم على ضوء هذه الدراسة تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المشروع الذي ستتعامل معه هي مصلحة مشتركة، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله لأنه سوف يضمن سداد التزامات المقترضين وفق التواريخ المتفق عليها[20].

2- أمناء الاستثمار.

تقدم البنوك خدمة هامة للمستثمرين المحليين أو الأجانب من خلال أجهزة أمناء الاستثمار لديها، ويمكن القول بأن قيام البنوك بالعمل كأمناء استثمار يهدف إلى تحقيق العديد من المزايا لهذه البنوك من ناحية وللزبائن من ناحية أخرى، فالبنك في العادة يهدف إلى زيادة موارده، ولن يتأتى ذلك إلا بقيام الزبائن بإيداع أموالهم فيه لإستثمارها

[17] CHABERT, D., Préface de jean-pierre allegret, Manuel d'économie bancaire appliquée au cœur des entreprises bancaires, 2e Edition, RB édition, 2014, p 122.
[18] ROUACH, M., NAULLEAU, G., Contrôle de Gestion Bancaire, 7e édition, RB édition, 2016, p 109.
[19] DE COUSSERGUES, S., BOURDEAUX, G., Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie, 7e édition, Dunod, Paris, 2013, p 144.
[20] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 36.

وإدارتها لهم وفقا لما يتفق مع رغباتهم، وفي ذلك تحقيق فائدة مزدوجة للبنك وللزبون، فالبنك يزيد من موارده ويوسع من حجم توظيفات أمواله، والزبون يستفيد من عائدات أمواله ويضمن لها التوظيف الأمثل، والاستفادة من الإمكانيات المادية الكبيرة المتوفرة لدى البنك والخبرات الفنية المتخصصة[21].

3- خدمات التأمين.

التأمين عبارة عن نشاط يهدف إلى ضمان المخاطر[22]، حيث أصبحت البنوك تتنافس مع مؤسسات التأمين المختلفة في تقديم خدمات تأمين على العقارات أو الممتلكات مثل السفن والسيارات، أو التأمين على مؤسسات الأعمال ضد السرقة والحريق، أو التأمين ضد الخسائر المالية التي يتعرض إليها رجال الأعمال وتخرج عن نطاق إرادتهم، وغير ذلك من خدمات التأمين[23].

4- نشاط إصدار الأوراق المالية.

تقوم البنوك بعملية إصدار الأسهم والسندات نيابة عن المؤسسات الاقتصادية وتتحصل في مقابل بيعها على عمولات، وكمثال عن ذلك تقوم البنوك الجزائرية العمومية وبعض البنوك الخاصة بعملية اصدار أسهم وسندات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

5- التوريق.

يعتبر نشاط التوريق أحد الأنشطة المالية المستحدثة، التي يمكن عن طريقها للمؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية أن تقوم بتحويل الحقوق المالية (غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول)، إلى مؤسسة متخصصة ذات غرض خاص (تسمى في هذه الحالة شركة التوريق) بهدف إصدار أوراق مالية جديدة، في مقابل أن تكون هذه الحقوق المالية قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية[24].

6- خطاب الضمان.

تعد خطابات الضمان من الأنشطة المصرفية الهامة التي تقدمها البنوك، حيث أصبحت أداة للتعامل الاقتصادي الداخلي والخارجي على حد سواء، يعرف خطاب الضمان بأنه "تعهد كتابي يصدر من البنك بناء على طلب

[21] السيد عليوه وآخرون، دور البنوك كأمناء استثمار، ط1، دار الأمين طبع-نشر – توزيع، القاهرة، 2005، ص 60.

[22] MONNIER, P., MAHIER-LEFRANCOIS, S., Techniques bancaires, 7 e édition, Dunod, paris, 2016, p 318.

[23] أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص87.

[24] عمار بوطكوك، دور التوريق في نشاط البنك دراسة حالة بنك التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 2.

المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال مدة محددة ويجوز امتداد الضمان لمدة أخرى وذلك قبل انتهاء المدة الأولى "[25].

إن الخدمات المصرفية التي تم ذكرها لا تمثل جميع الخدمات التي تقدمها البنوك، حيث من الصعب جدا حصر هذه الخدمات لأنها تتميز بكثرتها وتنوعها، وفي مقابل تأديتها للخدمات السابقة تتلقى البنوك عمولات، يتم تسجيل هذه العمولات من طرف البنك في حساب البند رقم 3 عمولات (النواتج)، حيث يشمل هذا العنصر على النواتج من العمولات المقبوضة من طرف البنك من جراء تأديته للخدمات المصرفية لصالح الزبائن.

المطلب الثاني: مفهوم سياسة توزيع الأرباح.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، من خلال توضيح طبيعة العلاقة التي تربط قرار توزيع الأرباح بالقرارات المالية الأخرى (الاستثمار والتمويل) هذا من جهة، ومن جهة أخرى سنحاول عرض بعض المفاهيم الخاصة بسياسة توزيع الأرباح.

أولا: علاقة سياسة توزيع الأرباح بسياستي الاستثمار والتمويل.

ترتكز القرارات المالية للمؤسسة على ثلاثة قرارات استراتيجية جزئية تتمثل في قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح [26]، هذه القرارات تعطي صورة واضحة عن مختلف الأنشطة التي تقوم بها البنوك، كما أوضحت النظرية المالية أن المسيرين لابد عليهم أن يسعوا إلى تعظيم ثروة الملاك (المساهمين)[27] أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال: [28]

1- الاستثمار في مشاريع يكون فيها معدل المردودية أعلى من تكلفة الموارد المستعملة (سياسة استثمار).

2- تخفيض تكاليف الموارد المالية (تكلفة الأموال الخاصة، تكلفة المديونية وهيكل التمويل) (سياسة تمويل).

ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التالي.

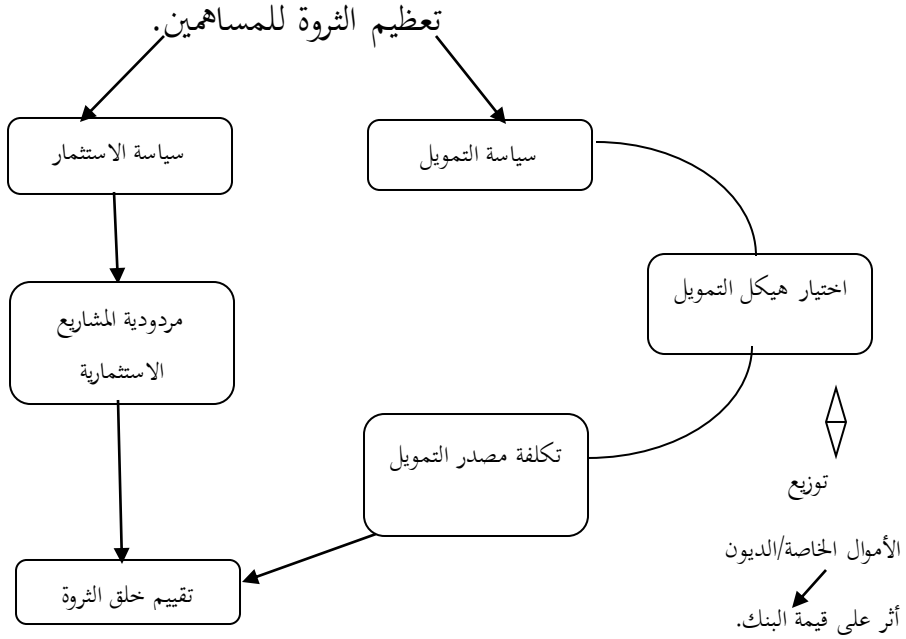
[25] عادل رزق، المنتجات المصرفية وأهم الاستراتيجيات المستخدمة في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2011، ص5.

[26] DEGOS , J., G., GRIFFITHS, S., Gestion financière de l'analyse à la stratégie, éditions d'organisation, 2011, P 209.

[27] BARNETO, P., GREGORIO, G., DSCG2 Finance Manuel et Applications, 5e Edition, Dunod, 2015, p 473

[28] Idem.

الشكل رقم (1-1): دور وأهداف المسيرين في البنك.



Source: BARNETO, P., GREGORIO, G., DSCG2 Finance Manuel ET Applications, 5e Edition, Dunod, 2015, p 474.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المسيرين وبغرض تعظيم ثروة المساهمين يقومون بانتهاج سياسة تمويلية (التي هي عبارة عن مجموعة من القرارات المالية في البنك والتي تسمح لها بتحقيق أهدافها المالية[29])، والتي تمكنها من تحديد أو صياغة الهيكل التمويلي الأمثل للبنك (الموازنة ما بين الأموال الخاصة والديون) للوصول إلى التركيبة المثلى وذلك بمراعاة تكلفة الحصول على الأموال هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد على المسيرين اتباع سياسة استثمارية من خلال توظيف الأموال في شكل قروض وكذا الاستثمار في الأوراق المالية، التي تحقق مردودية أعلى من تكلفة الحصول على الأموال، كل هذا بهدف تعظيم ثروة الملاك (المساهمين).

وتجدر الإشارة إلى أن قرار التمويل والاستثمار يصاحبه نوع ثالث من القرارات ألا وهو قرار توزيع الأرباح، الذي يتضمن جميع أو كافة الأنشطة التي تبين أو تحدد مأل الأرباح المحققة من طرف البنك، معدل توزيع الأرباح، وقت وكيفية توزيع هذه الأرباح، باعتبار أن ملكية الأموال الخاصة في البنك تعود للمساهمين (المالكين)، الذين في المقابل استثمارهم في البنك يتحصلون على ثمار توظيفهم في شكل أرباح موزعة، لذلك فالمستثمرون يتابعون السير الجيد للبنك الذي يمولونه وينتظرون الحصول على عائد كبير مقابل تحملهم لدرجة معينة من المخاطر[30].

[29] THOMAS, P., ingénierie financière, 2e édition, RB édition, 2014. p 23.
[30] BAZET, J., L., FAUCHER, P., Finance d'entreprise manuel et applications, 2e Edition, Nathan, 2009, p 362.

ثانيا: عرض بعض المفاهيم الخاصة بسياسة توزيع الأرباح.

1- تعريف سياسة توزيع الأرباح.

يهدف قرار توزيع الأرباح إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن للبنك مكافأة مالكيه (المساهمين)؟ حيث يتم ذلك من إعادة استثمار تلك الأموال (الأرباح) في مشاريع استثمارية جديدة، أو توزيع الأرباح على المالكين (المساهمين)، كما أن قرار توزيع الأرباح يحاول كذلك الإجابة على الأسئلة التالية: متى تلجأ إدارة البنك إلى توزيع الأرباح؟ متى تلجأ إدارة البنك إلى إحتجاز الأرباح؟ وكيف يمكن المفاضلة أو اختيار التوليفة المثلى ما بين الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة؟ والجدول التالي يوضح كيفية تعامل البنوك مع أرباحها المحققة.

الجدول رقم (1-1): إحتجاز أو توزيع الأرباح.

المشاريع الجديدة لها معدل مردودية أعلى من تكلفة الموارد المالية.	إعادة استثمار الأرباح في مشاريع جديدة.
المشاريع الجديدة لها معدل مردودية أقل من تكلفة الموارد المالية.	الربح يتم إعادة توزيعه على المساهمين، وفق الشكل التالي: - من خلال توزيع أرباح سنوية. - من خلال رفع الاحتياطات التي تسمح بضمها مستقبلا لرأس المال.

Source: BARNETO, P., GREGORIO, G., Op. Cit, p 474.

من خلال الجدول السابق يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها ذلك القرار الذي يتخذه مجلس الإدارة في البنك بشأن توزيع الأرباح أو إحتجازها، وقرار الاختيار أو المفاضلة ما بين المبلغ الذي يتم إعادة استثماره والمبلغ الذي يتم توزيعه، يعتبر المشكل الأساسي في سياسة توزيع الأرباح، ففي حالة مؤسسة ذات حجم صغير ولديها فرص استثمارية مهمة، الأموال المتاحة يتم إعادة إستثمارها في مجال أعمالها، وفي حالة ما إذا كان حجم الأموال المتاحة أعلى من الأموال اللازمة للاستثمار، هنا يتم توزيع الفائض من السيولة على المساهمين[31].

2- أثر سياسة توزيع الأرباح.

لسياسة توزيع الأرباح تأثير على البنك: [32]

- من خلال مخطط التمويل، فان توزيع الأرباح يعني استعمال جزء من الأموال المتاحة والذي كان من الممكن استعمالها في إطار أخر كالاستثمار، الأمر الذي يؤدي بالبنوك التي ترغب في استمرار نموها وتطورها إلى البحث عن مصادر تمويلية أخرى كرفع رأسمالها، أو الاقتراض، إلا أن هذين المصدرين غير متاحين في أي وقت بالنسبة

[31] DEGOS, J., G., GRIFFITHS, S.,, Op. Cit, P 211.
[32] BAZET, J., L.,, FAUCHER, P., Op. Cit, P 363.

للبنك، كما أن مبلغ التمويل يمكن أن يكون أقل من الاحتياجات المالية للبنك، بالإضافة إلى أن تكلفة الحصول على هذه الموارد المالية يمكن أن تكون عالية.

- من جانب الاتصال، فان توزيع أو عدم توزيع الأرباح يعطي إشارة يتم ترجمتها من طرف المساهمين، ففي حالة توزيع الأرباح يعني ذلك أن البنك له وضعية مالية جيدة ومتفائل بتحقيق أرباح مستقبلية مقبولة....، وإلا كان من الاجدر به إحتجاز تلك الأرباح وعدم توزيعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تفسر عملية توزيع الأرباح كذلك أن البنك ليس في حاجة لتمويل ذاتي بسبب نقص الفرص الاستثمارية المتاحة، وعلى العكس من ذلك فان عدم توزيع الأرباح (أو توزيع أرباح قليلة)، يمكن ان يبين ذلك أنها بحاجة إلى تمويل ذاتي لكي تستمر في التطور والنمو من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يبين أن البنك قام بإحتجاز أرباحه نتيجة لصعوبة التحديات المقبلة التي سيواجهها.

3- موقف المسيرين من توزيع الأرباح.

على العموم تقوم البنوك بتوزيع جزء من الأرباح وإحتجاز الباقي للقيام بتمويل ذاتي، وذلك بهدف إرضاء المساهمين من جهة والحصول التمويل اللازم من جهة أخرى، فالمسيرين هم في الحقيقة لا يرغبون في توزيع الأرباح بغية استثمار تلك الأموال في مشاريع جديدة، الا أنه لا خيار لديهم باعتبار أن المساهمين يعتبرون مالكي البنك وهم الذي يقررون توزيع الأرباح في الجمعية العامة العادية[33].

ثالثا: أشكال سياسة توزيع الأرباح.

ترتكز سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنك على تحقيق هدفين أولهما الحفاظ على نمو وتطور البنك واستغلاله لكافة الفرص الاستثمارية المتاحة أمامه، وثانيهما مكافأة المساهمين (توزيع الأرباح).

1- اختيار سياسة توزيع الأرباح.

هناك العديد من السياسات التي يمكن للبنوك اتباعها عند توزيع الأرباح، وتختلف هذه السياسات من بنك لأخر نتيجة لعدة إعتبارات كالربحية، النمو، السيولة ...الخ، كما تختلف تفضيلات المستثمرين لسياسات توزيع الأرباح من مستثمر لأخر، والجدول التالي يوضح السياسات المتبعة في توزيع الأرباح من طرف البنوك.

[33] BAZET, J., G., FAUCHER, P., Op. Cit, p p 363-364.

الجدول رقم (1-2): سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

سياسة مباشرة	معدل التوزيع ثابت مع مرور الزمن توزيعات الأرباح تتبع تغيرات الأرباح
سياسة حذرة	تتطور الأرباح الموزعة بصورة مستمرة تكون مستقلة عن مستوى الأرباح
سياسة غير مستقرة	تتقلب الأرباح الموزعة بدون سبب مقنع.

Source: BARNETO, P., GREGORIO, G.,, Op. Cit, P 475.

يوضح الجدول السابق سياسات توزيع الأرباح المتبعة من البنوك وهي:

أ- سياسة مباشرة.

حسب هذه السياسة فان البنوك تتبع سياسة توزيع الأرباح بمعدل ثابت كتوزيع 50% من الربح الصافي، وإحتجاز ما نسبته 50% من الربح لأغراض الاستثمار، كما يلاحظ أنه عندما تنخفض الأرباح فان التوزيعات النقدية تنخفض، والعكس صحيح وهذا يعني أن درجة التقلب في ربحية البنوك تساوي درجة التقلب في الأرباح الموزعة من طرفها[34].

ب- سياسة حذرة.

حسب هذه السياسة فان البنوك توزع مبلغ محددا وثابتا لكل سهم من سنة إلى أخرى ويمكن لمبلغ التوزيعات أن يزيد أو يقل فقط إذا اقتنعت إدارة البنك بأنه لا يمكن المحافظة على المستوى الحالي للتوزيعات في ظل التوقعات القائمة.

ت- سياسة غير مستقرة.

تهدف هذه السياسة لإنشاء انطباع لدى المستثمر (المساهمين) بأن التوزيعات ليست متكررة أو منتظمة.

2- اختيار قيمة الأرباح الموزعة.

تخضع عملية اختيار مبلغ توزيع الأرباح لجملة من الاعتبارات أو المحددات التطبيقية في البنوك، والجدول التالي يوضح المبادئ الأساسية لاختيار قيمة الأرباح الموزعة، الأثار المترتبة عن توزيع الأرباح وواقعها التطبيقي.

[34] عبد الغفار حنفي، رسمية زكى قرياقص، مدخل معاصر في الادارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 395.

الجدول رقم (1-3): اختيار قيمة الأرباح الموزعة.

	توزيع اجمالي الأرباح	سياسة توزيع الأرباح المتبقية	غياب توزيعات الأرباح
المبدأ الأساسي	المساهمون يفضلون الحصول "أكثر" على الأرباح كبيرة عوض الحصول على أرباح صغيرة.	كل فائض من الأرباح (في حالة ما إذا كانت البنوك لا تقبل إلا المشاريع التي تكون لديها القيمة الحالية الصافية VAN إيجابية) يجب توزيعه على شكل أرباح موزعة.	الأرباح الموزعة لا تستطيع البنوك أو حملة الأسهم الاستغناء عنه.
الأثار	-توزيع الأرباح يؤثر على التمويل الذاتي في البنك. -معدلات الضريبة المفروضة على فائض القيمة في الغالب تكون أعلى من تلك المفروضة على الأرباح الموزعة.	ترتفع الأرباح الموزعة بتأخير مقارنة بالارتفاع في الأرباح المحققة، والبنك لا يقوم برفع الأرباح الموزعة الا بعد تحقيقه لأرباح عالية، يسمح هذا النمط من المعلومات للسوق المالي بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة.	
في الواقع		هذه السياسة غير متوقع اتباعها من طرف المسيرين.	من النادر أن تقوم البنوك بإحتجاز اجمالي الأرباح كاحتياطات وعدم توزيعها الأرباح.

Source: BARNETO, P., GREGORIO, G., Op. Cit, p 476.

من خلال الجدول السابق نلاحظ مختلف قيم الأرباح الموزعة التي يمكن للبنك اتباعها، فهناك من يفضل توزيع اجمالي الأرباح، وهي نادرة الحدوث، ومنهم من يفضل توزيع الباقي من الأرباح، حيث تهدف البنوك التي تتمتع بفرص استثمارية عديدة أن تدفع نسبة صغيرة من أرباحها، في مقابل ذلك فان البنوك التي لها فرص استثمارية أقل تدفع نسبة عالية من أرباحها[35]، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض من البنوك التي تفضل عدم توزيع الأرباح وإعادة استثمار كل أرباحها وذلك من أجل تطورها ونموها[36].

[35] محمد على ابراهيم العامري، الادارة المالية الحديثة، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 479.

[36] LECLERQ, P., Devenez expert en actions : les choisir, les acheter, les vendre, et gérer vos risques en bourse, 2e édition, Gualino éditeur, paris, 2008, p 48.

المطلب الثالث: الواقع العملي لسياسة توزيع الأرباح.

من خلال هذا المطلب سوف نتعرض الى كيفية تحديد الأرباح الموزعة من خلال عرض كل من مفهوم الأرباح القابلة للتوزيع، مفهوم الأرباح الموزعة، بالإضافة الى عرض مقاييس الأرباح الموزعة وإجراءات توزيعها.

أولا: تحديد الأرباح الموزعة.

1- مفهوم الأرباح القابلة للتوزيع.

حتى يتمكن البنك أو أي مؤسسة اقتصادية أخرى من توزيع الأرباح على المساهمين لابد عليه من تحقيق أرباح صافية، للإشارة يمكن للبنوك توزيع أرباح حتى لو لم تحقيق نتيجة إيجابية وعملية التوزيع تتم من خلال الأرباح المحتجزة سابقا.

فالمبلغ القابل للتوزيع يحسب من خلال نتيجة السنة المالية مع خصم كل من الاحتياطات والاجبارية الاجبارية، مع إضافة أو تخفيض القيمة الموجودة في حساب ترحيل من جديد[37]، حيث يتم تحديد وحساب الأرباح القابلة للتوزيع كما يلي: [38]

الربح القابل للتوزيع = نتيجة السنة المالية – مبالغ الاحتياطات (القانونية والاجبارية) +/-ترحيل من جديد.

2- مفهوم الأرباح الموزعة.

امتلاك السهم يسمح لحامله الحصول على جزء من النتائج المحققة من طرف البنك[39]، حيث تحقق الأسهم عائدين بالنسبة لحاملها، عوائد رأسمالية ناتجة أساسا عن الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، وأرباح جارية (الأرباح الموزعة)، والتي تعرف بأنها ذلك الجزء من أرباح البنك الذي يوزع في كل سنة على المساهمين[40]، كما أن تاريخ دفع الأرباح الموزعة لا يجب أن يتعدى تسعة أشهر بعد اغلاق السنة المالية، وعلى العموم يتم دفعهم مرة واحدة في السنة المالية[41].

[37] BANGNERIS, J., C et al, Introduction à la finance d'entreprise, 2e édition, Vuibert, 2010, p 231.
[38] Idem.
[39] CAMBLAIN, E., Le Marché Action décrypté, Gualino éditeur, Paris, 2013, p 33.
[40] VIALLES, R., savoir investir en bourse avec internet, 7e édition, Magnard-Vuibert, Paris, janvier 2016, p 43.
[41] BANGNERIS, J., C et al, Op. Cit, P 232.

ثانيا: مقاييس الأرباح الموزعة.

هناك مقياسين لسياسة توزيع الأرباح في البنوك (مؤسسات مالية) والمؤسسات الاقتصادية، اللذان يتمثلان في:

1- معدل التوزيع والذي يحسب من خلال: [42]

$$\text{معدل توزيع الأرباح} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

يحدد هذا المعدل نسبة الأرباح التي يتم توزيعها على المساهمين، للإشارة فهذا المعدل يختلف من مؤسسة لأخرى فهناك بعض البنوك التي تستهدف معدل توزيع ثابت مثل 20% والبعض يفضل معدلات غير مستقرة.

2- مردودية الأسهم والتي تحسب من خلال: [43]

$$\text{مردودية الأسهم} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{السعر السوقي للأسهم}}$$

إذا كان معدل المردودية عالي جدا فان ذلك يفسر شيئين: الأول أن الأرباح مهمة والبنك ذو كفاءة عالية، والثاني السعر السوقي للأسهم منخفض جدا[44].

وعليه فإن معدل توزيع الأرباح ومردودية الأسهم هما المقياسين الوحيدين لتحليل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية والمالية (البنوك).

ثالثا: إجراءات توزيع الأرباح.

إن قرار توزيع الأرباح وقيمتها في البنوك يتخذ ويتحدد من طرف المساهمون في الجمعية العامة بعد الإقتراح الذي يقدمه مجلس الإدارة، وقد تدفع توزيعات الأرباح للمساهمين بعد أسابيع قليلة من انعقاد الجمعية العامة ويشتمل هذا الإجراء على عدة تواريخ، تتمثل في: [45]

[42] VERNIMMEN, P., Finance d'entreprise, 6e édition, Dalloz, paris, 2005, p 801.
[43] RECROIX, P., Finance 3 fiches de cours, 4e Edition Gualino éditeur, 2016, p 182.
[44] VIALLES, R., Op. Cit, p 43.
[45] سامر حمدي الكحلوت، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2014، ص 30.

1- تاريخ الإعلان عن التوزيعات.

وهو التاريخ الذي يقوم فيه مجلس الادارة بالتعريف بقيمة التوزيعات التي ستدفع، ويكون الاعلان للمساهمين والسوق ككل عن هذا القرار، ولهذا الاعلان تأثيره على سعر السهم في السوق سلبا أو ايجابا بناءا على جودة هذه التوزيعات وتوقعات المساهمين.

2- تاريخ إنعقاد الجمعية العامة.

وهو التاريخ الذي يتم فيه انعقاد الجمعية العامة للمؤسسة لموافقة المساهمين على التوزيعات المقترحة من قبل مجلس الادارة، وعادة ما يبدأ السوق بالتفاعل مع اقتراب موعد الجمعية ويلجأ المساهمون في بعض الأحيان لدفع سعر السهم إلى مستويات معينة تحقق أهدافهم الاستثمارية أخذين بعين الاعتبار السعر السوقي الذي سيكون عليه السهم بعد انعقاد الجمعية العامة.

3- اليوم التالي لإنعقاد الجمعية العامة.

وهو أول يوم يتم فيه تداول السهم في السوق بعد انعقاد الجمعية العامة للمؤسسة ويتم ادراج السهم في سوق الأوراق المالية كسهم جديد، أي غير محمل بالأرباح ليبدأ السهم دورته الجديدة ويبدأ التفاعل من جديد ويبدأ مع عوامل العرض والطلب في السوق مدفوعا بالأداء الفعلي للبنك خلال السنة الجديدة.

4- تاريخ دفع الأرباح.

وهو التاريخ الذي يتم فيه بالفعل البدء بتوزيع الأرباح على المساهمين المسجلين في سجلات مساهمي البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة[1].

رابعا: أشكال توزيعات الأرباح.

تأخذ الأرباح الموزعة من طرف البنك على مساهميه أحد الأشكال التالية:

1- توزيع الأرباح النقدية: يشير مصطلح توزيعات الأرباح النقدية إلى النقد المدفوع من صافي الدخل إلى المساهمين، وتعد التوزيعات النقدية الأكثر شيوعا لتوزيع الأرباح، حيث يقع قرار دفع توزيعات الأرباح من عدمه على عاتق المساهمين الذين يقومون بالتصويت عند انعقاد الجمعية العامة، ويتم توزيعه لجميع حملة الأسهم في تاريخ محدد[46].

[46] محمد على إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص ص 481-482.

2- إعادة شراء الأسهم: قد تلجأ البنوك في بعض الظروف إلى إعادة شراء أسهمها العادية التي أصدرتها، ومثل هذه الإجراءات تؤدي إلى خلق ما يسمى بالأسهم النقدية Treasury Stock، وهي عبارة عن سهم سبق إصداره ثم أعيد شراؤه بأحد الطريقتين، فقد يشترى من سوق مفتوحة Open Market حيث يتاح لأي مستثمر شراء الأسهم التي يرغبها، وقد يتم الشراء من خلال ما يسمى بعروض المناقصات Trender Offers لعدد من الأسهم وبسعر محدد وبصفة عامة تحدث عملية إعادة الشراء إذا كان سعر السهم السوقي أقل من قيمته الحقيقية الاقتصادية[47].

[47] عبد الغفار حنفي، رسمية زكى قرياقص، مرجع سابق، ص 401.

المبحث الثاني: سياسة توزيع الأرباح في ظل فرضيات السوق الكفء.

تقوم سياسة توزيع الرباح على ذلك القرار المتعلق بمأل الأرباح المحققة من طرف البنوك، وهذا القرار له أهمية بالغة في ظل إمكانية تأثيره على قيمة المؤسسة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، حيث تناولت العديد من النظريات والنماذج تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة في ظل فرضية السوق الكفء وفي حالتي التأكد التام وعدم التأكد، فالسوق الكفء يتميز بكون كل المعلومات الخاصة بالسوق متاحة للجميع وفي أي الوقت ودون تكاليف حيث سنتناول في هذا المطلب ما يلي:

- أولى النظريات التي عالجت سياسة توزيع الأرباح.
- سياسة توزيع الأرباح في ظل التأكد التام.
- سياسة توزيع الأرباح في ظل عدم التأكد.

المطلب الأول: أولى النظريات التي عالجت سياسة توزيع الأرباح.

تتمثل سياسة توزيع الأرباح في قرار البنك بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين وبين إحتجاز تلك الأرباح لغرض إعادة إستثمارها، حيث تعتبر نظرية الفائض للتوزيعات ونموذج Walter من أولى الدراسات والأبحاث التي تناولت سياسة توزيع الأرباح.

أولا: نظرية الفائض للتوزيعات.

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى النسبة التي ينبغي توزيعها من النتيجة الصافية، والسؤال الذي يمكن طرحه هو كيف تتحدد نسبة الأرباح التي ينبغي توزيعها؟ حيث تعتبر نظرية الفائض من أولى النظريات التي حاولت الاجابة على هذا السؤال، وتقضي هذه النظرية بأن المستثمر لا يمانع في إحتجاز الأرباح إذا كان معدل العائد على إستثمارها من طرف البنك يفوق معدل العائد الذي يمكن للمستثمر تحقيقه لو أنه حصل على حصته من توزيعات الأرباح واستثمرها بنفسه، وعليه حسب هذه النظرية فان البنك وفي حالة ما إذا كانت لديها فرص استثمارية يفوق فيها معدل العائد المتوقع على معدل العائد المطلوب من طرف المستثمرين، فإن على البنك القيام بإحتجاز ما يحتاجه من الأرباح للاستثمار، وما يتبقى بعد ذلك يمكن توزيعه، أما إذا لم يتبقى شيء فلن تكون هناك توزيعات أرباح[48].

[48] منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2011، ص 666.

وعليه فإن قيمة السهم وفق هذه النظرية لا تتعلق بقرارات توزيعات الأرباح انما تعتمد على القرارات الاستثمارية المولدة للربحية والتي تؤدي إلى زيادة ثروة الملاك وتحقق مستوى نمو للبنك[49].

وعلى الرغم من قيام نظرية الفائض بتفسير قرار المؤسسة بشأن الأرباح، غير أنها تركت الباحثين أمام سؤال محير مثير للجدل وهو هل يمكن لتوزيعات الأرباح أن تكون لديها مغزى آخر غير كونها وسيلة لتوزيع الفائض من الأرباح؟ أو بعبارة أخرى هل تؤثر الأرباح الموزعة على القيمة السوقية للبنك؟[50] حيث تناولت العديد من النظريات أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة البنك في ظل فرضية السوق المالي الكفء (في حالة التأكد التام وعدم التأكد)، وفي ظل اختلال فرضية السوق الكفء (أثر الزبون، نظرية الاشارة، نظرية الوكالة).

ثانيا: نموذج والتر Walter model.

يعتبر نموذج (Walter) من أول النماذج التي ناقشت العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للمؤسسة[51]، إن الأساس الفكري لنموذج والتر هي العلاقة بين معدل العائد المتوقع على الاستثمار في المؤسسة أو معدل العائد الداخلي ومعدل العائد المطلوب من طرف المساهمين أو التكلفة المرجعة للأموال، إذ يمكن للمؤسسة أن تحقق سياسة توزيع أرباح مثلى وفق العلاقة بين معدل العائد المتوقع على الاستثمار في المؤسسة وبين معدل العائد المطلوب[52]، حيث في حالة ما إذا كان معدل العائد المتوقع على الاستثمار يزيد عن معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين فإن إدارة المؤسسة تلجأ إلى إحتجاز الأرباح وعدم توزيعها لتمويل استثماراتها، بينما في حالة العكس تلجا إدارة المؤسسة إلى توزيع الأرباح.

وقد بنى (Walter) هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات التالية: [53]

- إن جميع الاستثمارات في المؤسسة يتم تمويلها من الأرباح المحتجزة.
- ثبات كل من معدل العائد الداخلي (معدل العائد المتوقع على الاستثمار) ومعدل العائد المطلوب من طرف المساهمين.
- ثبات كل من الأرباح المحققة والأرباح الموزعة من طرف المؤسسة.
- استمرارية المؤسسة في نشاطها.

[49] عبد الكريم بوحاردة، أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم –مع دراسة حالة–، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص ص 123-124.

[50] منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص 666-667.

[51] محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الادارة المالية مدخل للقيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، 2006، ص 360.

[52] حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 894.

[53] محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، مرجع سابق، ص 360.

كما أن هذا النموذج يقوم على افتراض اما توزيع 100% من الأرباح أو إحتجازها بنفس النسبة.

وعلى وقع الفرضيات السابقة تمكن والتر من صياغة نموذج يبين قرار توزيع الأرباح على أساس نموذج تقييم الأسهم والتي تتحدد وفق ما يلي: [54]

$$P = \frac{D}{WACC} + \frac{Ys\ (R-D)/WACC}{WACC} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث:

- P يمثل سعر السهم.
- D توزيعات السهم.
- WACC تكلفة التمويل.
- Ys معدل العائد الذي يطلبه المساهمين.
- R ربحية السهم.

ومن خلال المعادلة السابقة رقم (1) نلاحظ ان سعر السهم السوقي هو عبارة عن مجموع القيمة الحالية لمصدرين من الدخل هما القيمة الحالية لعدد لا نهائي من التوزيعات الثابتة $\frac{D}{WACC}$ بالإضافة إلى القيمة الحالية لعدد لا نهائي من الأرباح الرأسمالية $\frac{Ys\ (R-D)/WACC}{WACC}$

كما يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة على الشكل التالي[55]:

$$P = \frac{D + \left(\frac{Ys}{WACC}\right)(R-D)}{WACC} \dots\dots\dots\dots (2)$$

توضح المعادلة رقم (2) تأثير قرار المفاصلة ما بين توزيع الأرباح أو إحتجازها على القيمة السوقية للبنك، ولتوضيح فكرة نموذج والتر أكثر فإننا نأخذ المثال العددي التالي بافتراض وجود ثلاث مؤسسات تتصف الأولى (A) بارتفاع معدل نموها، الثانية (B) تمر بمرحلة نمو عادية، أما الثالثة تتصف بإنخفاض معدل نموها، حيث وبتطبيق المعادلة رقم (2) على المعلومات الخاصة بهذه المؤسسات (معدل العائد الذي يطلبه المساهمين، تكلفة التمويل وربحية السهم) نتحصل على الجدول التالي الذي يوضح سياسة توزيع الأرباح واثرها عل قيمة السهم وفق نموذج (Walter).

[54] محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، مرجع سابق، ص 360.

[55] نفسه.

الجدول رقم (1-4): سياسة التوزيعات وقيمة السهم وفق نموذج (Walter).

	مستوى النمو	Vs	Wacc	R	التوزيعات %0	التوزيعات %40	التوزيعات %80	التوزيعات %100
أ	مرتفع	0.15	0.1	10	150	130	110	100
ب	عادي	0.10	0.1	10	100	100	100	100
ج	منخفض	0.08	0.1	10	80	88	96	100

المصدر: عبد الكريم بوحاردة، أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم –مع دراسة حالة–، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 125.

يوضح الجدول السابق رقم (1-4) أنه وفقا لنموذج (Walter) فان سياسة توزيع الأرباح تعتمد على العلاقة بين معدل العائد الداخلي للمؤسسة وتكلفة رأس المال، وبناءا على ذلك يمكن تلخيص وجهة نظر walter في:[56]

- مؤسسات عالية النمو: وهي تلك المؤسسات التي يكون فيها معدل العائد الداخلي أكبر من تكلفة رأس المال، وهو ما يعني أن هذه المؤسسات لديها فرص استثمارية مربحة تمكنها من تعظيم قيمة أسهمها من خلال إحتجاز الأرباح بغرض إعادة إستثمارها.
- المؤسسات العادية: يقصد بها تلك المؤسسات التي تستطيع استثمار أموالها بمعدل عائد يعادل تكلفة رأس المال، ومثل هذه النوعية من المؤسسات لا تتأثر بسياسة توزيع الأرباح.
- مؤسسات منخفضة النمو: هي تلك المؤسسات التي ليس لديها أي فرص استثمارية مربحة، مثل هذه المؤسسات تحقق معدلات عائد على إستثمارها أقل من تكلفة رأس المال، وتقضي هذه المؤسسات على توزيع كل الأرباح على المستثمرين ليتم إعادة إستثمارها من قبل المستثمرين بأنفسهم.

المطلب الثاني: سياسة توزيع الأرباح في ظل التأكد التام.

يعتبر كل من نموذج Modigliani et Miller وGordon من أهم النماذج والنظريات التي تناولت موضوع أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة البنك، بافتراض سوق مالي كفء وفي ظل التأكد التام.

أولا: نموذج Modigliani et Miller.

يعتقد كل من (Modigliani et Miller) أن سياسة توزيع الأرباح ليس لها تأثير على القيمة السوقية للبنك، ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية نجد: [57]

[56] محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، مرجع سابق، ص ص 363-364.

[57] Miller, M., H., Modigliani, F., Dividend policy, Growth, and the valuation of shares, the journal of business, Vol. XXXIV, No, Octobre 1961, p p 412 – 413.

- تعمل المؤسسة في ظل سوق مالي كفء، حيث لا يستطيع أي مستثمر بأي حال من الأحوال التأثير على السعر السوقي للسهم، كل المعلومات المؤثرة على سعر السهم متاحة بالمجان ولكل المستثمرين، كما لا يوجد أي مصاريف خاصة بالمعاملات عند شراء أو بيع الأسهم ولا توجد ضرائب.
- المستثمر رشيد ويعني ذلك أن المستثمرون يفضلون تعظيم ثروتهم ولا يبالون بطبيعة العوائد (توزيعات الأرباح أو الأرباح الرأسمالية).
- التأكد التام فالاستثمارات والأرباح المستقبلية معروفة مستقبلا.

من خلال الفرضيات السابقة، فانه يمكن تقييم سعر الأسهم باستخدام المعادلة التالية: [58]

$$\frac{dj\ (t) + pj\ (t+1) - pj\ (t)}{pj\ (t)} = p(t) \dots\dots\dots\dots (1)$$

أو

$$pi\ (t) = \frac{1}{1+p(t)}\big(dj\ (t) + pj\ (t+1)\big) \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث:

- Pj (t+1) يمثل سعر السهم بالنسبة للمؤسسة j في أخر الفترة (t, t+1).
- Pj (t) يمثل سعر السهم بالنسبة للمؤسسة j في بداية الفترة (t, t+1).
- Dj (t+1) هو توزيع الربح المدفوع من طرف البنك j في نهاية الفترة (t+1).
- P(t+1) يمثل سعر السوق خلال الفترة (t, t+1).

من خلال المعادلة السابقة، فقد برر كل من (Modigliani et Miller) أنه إذا اختلف معدل العائد على الأسهم فان المستثمرون سوف يبيعون الأسهم ذات العائد المنخفض ويشترون الأسهم ذات العائد المرتفع مما يؤدي إلى انخفاض سعر الأسهم ذات العائد المنخفض وارتفاع سعر السهم ذات العائد المرتفع، وبعبارة أخرى لن تؤثر سياسة توزيع الأرباح على ثروة المساهمين وبالتالي فلن تؤثر على القيمة السوقية للبنك.

وبافتراض أن البنك يعتمد في تمويله بالكامل على حقوق الملكية وأن عدد الأسهم العادية في بداية الفترة nj (t) وان البنك قد قام بإصدار أسهم عادية جديدة خلال الفترة عددها mj(t+1)، عندئذ تتحدد قيمة الأسهم القديمة بالمعادلة التالية: [59]

$$Vj\ (t) = \frac{1}{1+p\ (t+1)}\ (Dj\ (t+1) + nj\ (t)pj\ (t+1))$$

[58] Miller, M., H., Modigliani, F., Op. Cit, p 412.
[59] Ibid, p 413 .

$$= \frac{1}{1 + p(t+1)} \left(Dj\ (t+1) + Vj\ (t+1) - mj\ (t+1)pj\ (t+1)\right) \ldots\ldots (3)$$

حيث:

- Nj (t) يمثل عدد الأسهم المتداولة في بداية الفترة (t, t+1).
- Mj (t+1) يمثل عدد الأسهم الجديدة المصدرة في نهاية الفترة (t, t+1).
- Nj (t+1)= nj (t) + mj(t+1)
- Vj (t)= nj (t) pj (t) تمثل القيمة الاجمالية للمؤسسة في بداية الفترة (t, t+1).
- D(t) = n(t) d(t) وهو مبلغ الأرباح الموزعة المدفوعة في التاريخ t.

من خلال المعادلة السابقة يتبين لنا أن القيمة الاجمالية للمؤسسة vj (t) في بداية الفترة، تتأثر إيجابيا بتوزيعات الأرباح Dj (t+1) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتأثر سلبا بالقيمة الحالية للأسهم الجديدة في نهاية الفترة، –) (mj (t+1) pj (t+1)، وهذا ما يعكس أنه كلما قام البنك بتوزيع الأرباح كلما زادت حاجته إلى مصادر التمويل الخارجية وذلك من أجل تمويل استثماراته.

وعليه في ظل الظروف السابقة يمكن طرح التساؤلات التالية: ما هي أحسن استراتيجية يجب على البنك اتباعها لتمويل استثماراتها؟ هل تقوم بتخفيض الأرباح الموزعة والقيام بتمويل داخلي؟ أو هل يجب عليها رفع حجم الأرباح الموزعة واستخدام تمويل خارجي من خلال طرح أسهم جديدة؟

إذا كان Ij (t) يمثل حجم الاستثمارات للمؤسسة، وX (t) يمثل النتيجة الصافية للمؤسسة خلال الفترة (t, t+1) فان : [60]

$$mj\ (t+1)pj\ (t+1) = I\ (t+1) - \left(Xj\ (t+1) - Dj\ (t+1)\right) \ldots. (4)$$

وبتعويض المعادلة رقم (4) في المعادلة رقم (3) الخاصة بقيمة البنك، الأرباح الموزعة تختفي ونتحصل على المعادلة التالية: [61]

$$Vj\ (t) = nj\ (t)pj\ (t) = \frac{1}{1 + p(t+1)} \left(Xj\ (t+1) - Ij\ (t+1) + Vj(t+1)\right) \ldots (5)$$

[60] Miller, M., H., Modigliani, F., Op. Cit, P 414.
[61] Idem.

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ ان المصطلح الأرباح الموزعة Dj (t+1) لا يظهر في المعادلة، كما أن كل المتغيرات Ij (t+1), Xj (t+1), Vj (t+1) وp(t+1) مستقلة عن المتغير Dj (t+1)، كما نلاحظ أن قيمة البنك في بداية الفترة (t, t+1) لا تتأثر بسياسة توزيع الأرباح خلال الفترة (t, t+1).

ثانيا: نموذج Gordon.

يمثل نموذج Gordon واحد من أهم النماذج التي فسرت سياسة توزيع الأرباح وأثرها على القيمة السوقية للبنك، إعتمد جوردن على عين مكونة من أربعة قطاعات مختلفة خلال الفترة 1951 و1954، تتكون العينة من 164 مؤسسة، وقد بنى نموذجه على مجموعة من الافتراضات التالية: [62]

- لا تستخدم المؤسسة الديون أو الاقتراض، وبمعنى آخر افترض هذا النموذج أن المؤسسة ممولة بالكامل عن طرق أموالها الخاصة.
- إعتماد المؤسسة في تمويلها على حقوق الملكية وبالتالي استخدامها للأرباح المحتجزة لتمويل أي توسع متوقع.
- معدل العائد على الاستثمار ثابت.
- ثبات معدل الخصم (تكلفة الأموال).
- استمرارية المؤسسة في نشاطها.
- عدم وجود ضرائب.
- أن نسبة الأرباح المحتجزة بمجرد تحديدها تظل ثابتة ولا تتغير بعد ذلك.
- أن معدل النمو أقل من معدل العائد المطلوب على الاستثمار (تكلفة الأموال).

حيث: [63]

$$g = b * k' \dots \dots (1)$$

حيث g يمثل معدل نمو البنك، b يمثل الأرباح المحتجزة و'k يمثل معدل العائد على استثمارات البنك.

يقوم فكر جوردن على فكرة أن القيمة السوقية للسهم تساوي أو تعادل القيمة الحالية لعدد لا نهائي من التوزيعات، ويمكن تحديد القيمة السوقية للسهم كما يلي:

$$P = \frac{D(1)}{(1+K1))} + \frac{\mathrm{D}(2)}{(1+K2)^2} + \cdots \dots + \frac{\mathrm{D(t)}}{(1+Kt)\,t}$$

حيث:

[62] محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العيد، مرجع سابق، ص ص 368-369.

[63] منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص 672 – 673.

- p السعر السوقي للسهم.
- D توزيعات أرباح السهم.

كما يمكن تحويل المعادلة السابقة إلى:

$$p = \frac{D}{k' - g} \dots\dots (2)$$

وبما أن توزيعات الأرباح تمثل ربحية السهم r مضروبة في النسبة المئوية للتوزيعات (1-b)، أي:

$$D = r\ (1 - b) \dots\dots (3)$$

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$p = \frac{r(1 - b)}{k' - g} \dots\dots (4)$$

وبتعويض المعادلة رقم (1) في المعادلة رقم (4) نحصل على:

$$p = \frac{(1 - b)r}{K - b * k'}$$

$$\downarrow$$

$$P = \frac{r}{k'} \dots\dots (5)$$

وبما أن قيمة b لم تظهر في المعادلة رقم (5) وهي متغير الذي يعكس سياسة توزيع الأرباح، بينما ظهرت في هذه المعادلة قيمة كل من r و'k، فهذا يعني أن قيمة المؤسسة لا تتأثر بسياسة توزيع الأرباح في هذه الحالة.

المطلب الثالث: سياسة توزيع الأرباح في ظل عدم التأكد.

بعدما تم دراسة النماذج النظرية التي تناولت سياسة توزيع الأرباح في ظل ظروف التأكد التام، سيتم من خلال هذا المبحث دراسة النماذج النظرية في بيئة عدم التأكد، وذلك في ظل الكفاءة التامة للسوق المالي.

أولا: نظرية سياسة التوزيعات الشخصية لكل Modigliani et Miller.

لم تتغير وجهة نظر كل من (Modigliani et Miller) بالرغم من الانتقال من حالة التأكد المطلق إلى حالة عدم التأكد ازاء سياسة التوزيعات التي تعتبر ليس تأثير على قيمة المؤسسة، حيث يرى كل من Modigliani et Miller أن المستثمر بإمكانه تشكيل سياسة توزيع الأرباح التي تروق له على اعتبار أن المستثمر لا يراعي سياسة توزيع الأرباح المنتهجة من طرف المؤسسة فإذا كان بحاجة إلى السيولة فيمكنه بيع جزء من الأسهم التي يمتلكها

لتغطية احتياجاته من السيولة، وفي الجهة المقابلة إذا كان لديه فائض يستطيع شراء مقدار ما يمتص فائض السيولة المتاح[64].

ولكن في واقع الأمر فان الافتراضات التي بني عليها النموذج غير واقعية وصعبة التحقق فتوفر سوق رأس المال تام انما هو في واقع الأمر فرض نظري بحت، اضافة إلى باقي الجوانب التي سنوجزها فيما يلي: [65]

- ان فرض عدم وجود ضرائب بعيد كل البعد عن الواقع.
- عادة ترتبط عملية اصدار أوراق مالية جديدة بتكاليف معاملات، تكون مكلفة خاصة بالنسبة للعمليات الصغيرة.
- يميل المستثمرون إلى تنويع محافظهم المالية، مما يجعلهم يفضلون التوزيعات من أجل إستثمارها في مؤسسات أخرى.
- سياسة التوزيعات في ظل ظروف التأكد قد تكون بمثابة حل لمشكل عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين، الأمر الذي يجعلهم يفضلون التوزيعات الحالية على انتظار الأرباح الرأسمالية المستقبلية غير الأكيدة.

كما توصل كل من (Modigliani et Miller) إلى نفس النتائج السابقة كحالة التأكد التام، قيمة المؤسسة مستقلة ولا تتأثر بسياسة توزيع الأرباح في حالة ثبات سياسة الاستثمار.

ثانيا: نظرية عصفور في اليد لجوردن ولنتر The Bird in The Hand.

يعارض كل من جوردن ولنتر نظرية **(**Modigliani et Miller**)** في حالة عدم التأكد، حيث يعتقدان بأن سياسة توزيع الأرباح تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وهذا بعد اثبات (Gordon) في مرحلة سابقة حيادية أثر التوزيعات على القيمة السوقية للسهم في ظل ظروف التأكد التام، وقد بنيت هذه النظرية على الانتقادات الموجهة لمدخل (Modigliani et Miller) إذا أطلق عليه اسم نموذج عصفور في اليد والذي يعد أكثر تفسيرا للدور الذي تلعبه سياسة التوزيعات في تحديد قيمة السهم في ظل ظروف عدم التأكد[66].

المساهمة الرئيسية حول نظرية ملائمة توزيع الأرباح قدمت من قبل (Gordon et Linter)، حيث اقترحوا أنه هناك علاقة مباشرة بين سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح وقيمتها السوقية، الأساس لهذه النظرية هو كمثل عصفور باليد، والتي تقترح أن المستثمرين يرون توزيعات الأرباح الحالية أقل مخاطرة من توزيعات الأرباح المستقبلية أو الأرباح الرأسمالية، فتوزيعات الأرباح الحالية تخفض درجة عدم التأكد عند المستثمرين مما يجعلهم يخصمون أرباح المؤسسة

[64] عبد الكريم بوحاردة، مرجع سابق، ص ص 129-130.
[65] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص ص 387-392
[66] عبد الكريم بوحاردة، مرجع سابق، ص 132.

بمعدل خصم أقل وبالتالي زيادة سعر سهم المؤسسة في السوق، وبالعكس إذا خفضت توزيعات الأرباح أو لم تدفع، فان درجة عدم التأكد ستزيد، مما يرفع من العائد المطلوب وبالتالي انخفاض سعر سهم المؤسسة في السوق[67]، حيث بنيت أفكار هذه النظرية على الافتراضات التالية: [68]

- لا تخضع مردودية المستثمرين في أسهم المؤسسة للضريبة سواء كانت هذه المردودات متمثلة بالأرباح الرأسمالية المتحققة جراء بيع الأرباح أو من خلال توزيعات الأرباح.
- معدل العائد على الاستثمارات ثابت وكذلك معدل العائد المطلوب ثابت ويمثل كلفة التمويل الممتلك أي تكلفة الفرصة البديلة لحقوق الملاك.
- اعتماد إدارة المؤسسة في تمويل استثماراتها على حقوق الملكية، أي لا يوجد تمويل مقترض خارجي.
- معدل نمو المؤسسة ثابت ويمثل نسبة الأرباح المحتجزة من الإيرادات مضروبا في معدل العائد المتوقع على الاستثمار.
- معدل العائد المطلوب على الاستثمار يكون أكبر من معدل النمو.
- نسبة الأرباح الموزعة على حملة الأسهم ثابتة لا تتغير.

فإذا كانت قيمة البنك (القيمة السوقية لأسهمه العادية) تتحدد بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتمثلة في توزيعات الأرباح، وبافتراض أن المؤسسة ممولة بالكامل من حقوق الملكية، فان معدل خصم هذه التوزيعات ينبغي أن يتزايد من سنة لأخرى، وهذا ما تعكسه المعادلة التالية: [69]

$$P = \frac{D'}{(1+K1)} + \frac{\mathrm{D}2'}{(1+K2)^2} + \cdots \ldots + \frac{\mathrm{D}\ t'}{(1+Kt)t} + \cdots \ldots \ldots \ldots \ldots (1)$$

حيث:

- P القيمة السوقية للأسهم العادية.
- D' تمثل توزيع الأرباح التي كان مقررا توزيعها في نهاية السنة الأولى.
- K يمثل متوسط العائد المطلوب على الاستثمار أو معدل الخصم.
- (k1 < k2 < .....kt).

[67] سليم فايز حداد، الادارة المالية Corporate Finance، ط3، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 309.

[68] صباح أسامة علي شراب، أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ""دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 67.

[69] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص ص 378-380.

فإذا ما قامت المؤسسة بانتهاج سياسة توزيع الأرباح تقضي بإحتجاز نسبة معينة وتوزيع الباقي فيكون من المتوقع أن تنمو التوزيعات بمعدل نمو يعادل الأرباح المحتجزة مضروبة في معدل العائد وذلك في حال إعادة إستثمارها، مما يعني أن التوزيعات في العام الثالث تكون:

$$D2 = D(1+g)$$

$$D3 = D(1+g)^2$$

ومنه وبخصم التوزيعات بمعدل خصم ....K1. K2 من اجل تحديد قيم السهم، تصبح معادلة سعر السهم كما يلي:

$$P = \frac{0}{(1+K1)} + \frac{\mathrm{D2} + \mathrm{D}' * \mathrm{K}}{(1+K2)^2} + \cdots \ldots + \frac{\mathrm{D3} + \mathrm{D}' * K}{(1+K3)3} + \cdots \ldots \ldots (2)$$

فمن خلال ما سبق يتضح أن متوسط معدل الخصم في حالة إحتجاز جزء من الأرباح سيكون أعلى منه في حالة توزيع كل الأرباح، الأمر الذي ينعكس على قيمة السهم وهو الأمر الذي توصل اليه جوردن ولتنر، وهو دور سياسة توزيعات في تحديد قيمة الأسهم.

ان أهم ما يقوم عليه نموذج (Gordon et Linter) هو العلاقة الرابطة بين درجة التأكد والزمن بشأن التوزيعات، فكلما طال تاريخ استحقاق التوزيعات زادت درجة عدم التأكد، ولكن في حال تجاهل هذه العلاقة نصبح أمام نموذج جوردن في حال التأكد التام، والذي يؤكد على حيادية أثر التوزيعات على قيمة السهم[70].

[70] عبد الكريم بوحاردة، مرجع سابق، ص 133.

المبحث الثالث: سياسة توزيع الارباح في ظل اختلال فرضيات السوق الكفء.

بعدما تطرقنا سابقا إلى النظريات المفسرة لأثر توزيعات الأرباح في ظل كفاءة السوق، الأن سوف نحاول التطرق إلى بعض النظريات التي فسرت سياسة توزيع الأرباح في ظل اختلال افتراضات السوق الكف، وبالتالي سوق نتطرق في هذا المبحث إلى:

- سياسة توزيع الأرباح والضرائب.
- سياسة توزيع الأرباح ونظرية الإشارة.
- سياسة توزيع الأرباح ونظرية الوكالة.

المطلب الأول: سياسة توزيع الأرباح وأثر الزبون.

من خلال هذا المطلب سوف نحاول الإجابة على التساؤل التالي: هل يوجد أثر للضرائب أو لأثر الزبون على سياسة توزيع الأرباح؟ حيث يقصد بأثر الزبون أن للبنك أو المؤسسات الاقتصادية مساهمين أو مستثمرين تفرض عليهم ضرائب بمعدلات مختلفة سواء كانت ضرائب على الأرباح الموزعة أو ضرائب على أرباح الرأسمالية، لذا لديهم عدة تفضيلات اتجاه قرار توزيع الأرباح.

أولا: دور الضرائب.

تحقق الأسهم لمالكيها (المستثمرين أو المساهمون) نوعان من العوائد، عوائد جارية (توزيعات الأرباح) وعوائد رأسمالية (الناتجة عن الفرق ما بين سعر التنازل عن الأسهم وسعر الشراء)، هذه العوائد تفرض عليها نوعان من الضريبة، ضريبة على توزيعات الأرباح وضريبة على العوائد الرأسمالية (فائض القيمة)، وعادة ما تكون الضرائب المفروضة على الأرباح الموزعة أعلى من الضرائب المفوضة على العوائد الرأسمالية، وكذلك معدل الضريبة المفروض على الأرباح الموزعة يختلف من مستثمر لأخر (مثلا في الجزائر تفرض ضريبة بمعدل 10% على الأشخاص الطبيعيين المقيمين في الجزائر و15% على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المقيمين في الجزائر[71])، ولذلك فان قرار توزيع الأرباح يؤثر على قيمة المؤسسة باعتبار أنه في حالة ما إذا كان معدل الضريبة المفروض على الأرباح الموزعة عالي مقارنة بالعوائد الرأسمالية، فان الأرباح الموزعة ليس لها أهمية كبيرة وعلى البنك أو المؤسسة الاقتصادية عدم القيام بتوزيع الأرباح حتى لا يتم التنازل عن أسهمهم من طرف المساهمون في السوق المالي وذلك حتى لا ينجر عنه انخفاض في القيمة السوقية للأسهم، وعلى عكس ذلك في حالة ما إذا كان معدل الضريبة على العوائد الرأسمالية عالي مقارنة بالأرباح الموزعة ففي هذه الحالة لا بد على المؤسسة دفع أو توزيع أرباح عالية.

[71] Le système fiscal algérien pour 2016.

ثانيا: نماذج أثر الزبون.

نتيجة لوجود تفضيلات متباينة بين المستثمرين فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية والدخل في شكل توزيعات الأرباح، فان المؤسسات التي تدفع توزيعات عالية فإنها تجذب تلك الفئة من المستثمرين التي تفضل الدخل الحالي لمواجهة الاستهلاك الحاضر، بينما المستثمرون الذين يفضلون إعادة استثمار مواردهم المالية فإنهم يفضلون المؤسسات التي تدفع توزيعات منخفضة، حيث يحفز أثر الزبون المؤسسات على تبني سياسة مستقرة للتوزيعات، ويرجع ذلك إلى أن الاختلاف الجوهري في دفع التوزيعات التي يصعب التكهن بها قد يؤدي إلى تحول بعض المساهمين من مجال استثماري إلى آخر وينتج عن هذا التغيير تحمل نفقات السمسرة وربما أيضا الضريبة على الأرباح الرأسمالية[72].

حيث أن الأرباح الموزعة تخضع عموما للضريبة على الدخل، عكس الفوائض (الفرق بين سعر بيع السهم وسعر شرائه) التي تفرض عليها ضرائب خاصة، وفي حالة تباين في معدلات الضريبة على الأرباح الموزعة وفوائض القيمة، فان اختيار مبلغ الأرباح الموزعة يؤثر على قيمة المؤسسة وذلك باعتبار أنه في حالة ارتفاع معدل الضريبة المفروضة على توزيعات الأرباح مقارنة بالضريبة المفروضة على فوائض القيمة، فان الأرباح الموزعة تكون غير مهمة مقارنة بفوائض القيمة[73].

أولى النماذج التي تناولت أثر الزبون افترضت أن المستثمرين (المساهمين) تفرض عليهم الضريبة بنفس المعدل وأن معدل الضريبة المفروض على الأرباح الموزعة عالي مقارنة بالضريبة المفروضة على العوائد الرأسمالية، وعليه وحسب هذه الحالة فان السياسة المثلى لتوزيع الأرباح هي سياسة غياب توزيع الأرباح (إحتجاز الأرباح)، وبالتالي تعظيم القيمة السوقية للبنك، وهذه السياسة توافق رغبات أو تفضيلات المستثمرين (المساهمين) الذين يميلون إلى إحتجاز الأرباح وذلك للأسباب التالية:[74]

- خضوع الأرباح الرأسمالية عادة إلى معدلات ضريبية اقل من تلك المفروضة على الدخل من التوزيعات ولهذا السبب يفضل المستثمر إحتجاز الأرباح المحققة لإعادة إستثمارها الامر الذي يؤدي إلى زيادة النمو وارتفاع في قيمة الأسهم.
- تأجيل فرض الضريبة على الأرباح الرأسمالية إلى غاية بيع السهم مستقبلا.
- تعفي بعض الدول الأرباح الرأسمالية من الضريبة.

قامت العديد من الدراسات بإثباتات نظرية وتطبيقية لأثر الزبون من خلال الضرائب المفروضة من بينها:

[72] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مرجع سابق، ص 408.

[73] TURKI, A., Le rôle de la politique de dividendes dans le cadre des opérations de fusions-acquisition, Thèse de Doctorat, Université Du Droit et de la Santé, Lille 2, 2013, p 19.

[74] عبد الكريم بوحاردة، مرجع سابق، ص ص 134-135.

1- نموذج Elton et Gruber (1970).

قام كل من (Elton et Gruber) بدراسة العلاقة بين معدل الضريبة ومعدل مردودية الأسهم من خلال ملاحظة السعر السوقي للأسهم في يوم تسديد أو دفع الأرباح الموزعة من طرف البنك، وقد لا حظوا أن المستثمرين عند رغبتهم بالتنازل عن الأسهم قبل قيام المؤسسة بتوزيع الأرباح، فانهم يختبرون هل من الأفضل بيع الأسهم قبل أو بعد توزيع الأرباح، حيث أنه في حالة بيعهم للأسهم قبل توزيع الأرباح فان السعر الذين يحصلون عليه يكون عالي مقارنة بالسعر الذين يحصلون عليه عند بيع الأسهم بعد توزيع الأرباح باعتبار أن الأرباح الجارية تكون قد وزعت، وقد قاما باقتراح العلاقة التالية : [75]

$$\frac{Pb-Pa}{D} = \frac{1-td}{1-tg} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

- Pb يمثل سعر السوقي للسهم مع حق الحصول على الأرباح الموزعة.
- Pa يمثل سعر السهم المتوقع في يوم تسديد أو دفع الأرباح الموزعة.
- D يمثل مبلغ توزيعات الأرباح.
- Td يمثل معدل الضريبة المفروض على العوائد الرأسمالية.
- Tg يمثل معدل الضريبة المفروض على الأرباح الموزعة.

ومن خلال المعادلة السابقة رقم (1) نلاحظ أنه يوجد أثر الزبون بالنسبة لمختلف المستثمرين، حيث أن المستثمرون (المساهمون) المفروضة عليهم ضرائب منخفضة يحصلون على أرباح موزعة كبيرة.

2- نموذج Black et Scholes (1970).

اختبر كل من (Black et Scholes) أثر الضرائب على قيمة المؤسسة من خلال المعادلة التالية:

$$Ri = Yo + \frac{(Rm - Yo)Bi + Y1(Di - Dm)}{Dm} + Ei$$

حيث:

- Ri يمثل معدل العائد على المحفظة i.
- Yo يمثل الحد الثابت والذي يجب أن يكون مساوي لمعدل خالي من المخاطر.

[75] Elton, J., E., Gruber, M., J., Marginal stockholder tax and the clientele effect, the review of economics and statistics, Vol.52, Issue.1, 1970, p 69.

- Rm معدل العائد على محفظة السوق.
- Bi يمثل المخاطر الكلية للمحفظة i.
- Yi يمثل معامل أث توزيعات الأرباح.
- Di يمثل مردودية الأرباح الموزعة للمحفظة i، والذي يحب من خلال قسمة الأرباح الموزعة خلال السنة السابقة على السعر السوقي للسهم في نهاية السنة.
- Dm يمثل معدل العائد على توزيعات الأرباح الخاصة بمحفظة السوق خلال فترة 12 شهرا سابق.
- Ei يمثل حد الخطأ.

حيث بغرض قياس أثر الضرائب، قام كل من (Black et Scholes) بتشكل محفظة استثمارية من الأسهم وقاما كذلك بإجراء نموذج الانحدار لعوائد المحفظة مع مختلف المتغيرات الموجودة في المعادلة السابقة، وقد توصلا في الأخير إلى أنه من غير الممكن بيان أن معدل المردودية المتوقع بالنسبة للأسهم ذات العائد المرتفع يختلف عن معدل المردودية المتوقع بالنسبة للأسهم ذات العائد المنخفض سواء قبل فرض الضريبة أو بعدها[76].

كما تطرقت العديد من الدراسات إلى أثر الزبون من خلال سياسة توزيع الأرباح، من بينها دراسة (Brennan, 1970 ; Petit, 1977 ; Litzenberger et Ramaswamy, 1979 ; Miller et Scholes, 1982, Eades, Hess et Kim, 1984 ; Lee, Liu et Roll, 2006 ; Michaely, Thaler et Womack, 1955 ; Seida , 2001).

المطلب الثاني: سياسة توزيع الأرباح ونظرية الإشارة.

بداية من سنة 1961 أوضحا (Modigliani et Miller) أن المستثمرين (المساهمين) يستطيعون تفسير التغير الذي يطرأ على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة على أنه اعلان عن تغير في الأرباح المتوقعة من طرف المسيرين هذا من جهة، ومن جهة أخر فان التغير الذي يطرأ على السعر السوقي لأسهم المؤسسة عند الإعلان عن توزيع الأرباح غير ناتج بالأساس عن توزيع الأرباح الموزعة فقط وانما راجع كذلك الى المعلومات التي أشارت هذه الأخيرة حول توقعات المسيرين.

أولا: مفاهيم عامة حول نظرية الإشارة.

تعرف نظرية الإشارة بأنها تلك النظرية التي تستخدم فيها المؤسسة الرفع المالي، الأرباح الموزعة أو الاستثمارات من أجل توضيح وضعيتها المالية للمتعاملين في السوق[77]، فالمسيرون في البنك يمتلكون معلومات بنوعية جيدة عكس

[76] BLACK, F., SCHOLES, M., The effects of dividend yield and dividend policy on common stock prices and returns, Journal of financial economics, Vol.1, Issue.1, 1974.
[77] BARNETO, P., GREGORIO, G., Op. Cit, p 479.

المستثمرين (مشكلة عدم تماثل المعلومات) حول وضعية المؤسسة أو البنك[78]، لذلك يقومون بتوزيع الأرباح وذلك لإعطاء إشارة للسوق حول الوضعية المالية للمؤسسة.

كما قامت نظرية الإشارة بتبرير عملية توزيع الأرباح بأنها من بين وسائل الاتصال بين المؤسسة أو البنك والمستثمرين[79]، حيث تقوم البنوك بنشر القوائم المالية وتقارير النشاط حتى تسمح للمسيرين بتوضيح الوضعية المالية لمختلف الجهات المالية، هذه المعلومات في الغالب تكون قليلة لأنها تتضمن معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة في السنوات السابقة.

ثانيا: تفسير الإشارة من طرف المستثمرين.

يقوم السوق المالي والمستثمرين بصفة عامة بتفسير كل المعلومات المتاحة، بغرض التمييز ما بين المؤسسات أو البنوك ذات معدل الربحية العالي مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وعليه فان المحتوى المعلوماتي لسياسة توزيع الأرباح يتضمن ما يلي: [80]

- من حيث كمية المعلومات: يقوم المسيرون بتقديم الكثير من المعلومات لأغراض تجارية مفهومة.
- من حيث نوعية المعلومات: بعض المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة أو البنك ليست ذات مصداقية بالنظر لبعض المعطيات منها السر، الرغبة في تحسين النتائج وإمكانية التلاعبات المحاسبية.

كما تسعى المؤسسة أو البنوك إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأرباح الموزعة وذلك لما تحمله من دلالات جيدة للمستثمرين عن مستقبل المؤسسة أو البنك (كونها تعكس نوع من الاستقرار في تحقيق الأرباح)، كما لا يعبر تخفيض مستوى الأرباح الموزعة بالضرورة على إشارة أو معلومة غير جيدة، وهذا نظرا لكون عملية تخفيض في قيمة الأرباح الموزعة قد تكون نتيجة الحاجة للتمويل من أجل استثمارات أو مشاريع جديدة.

ثالثا: أثر حجم توزيعات الأرباح على قيمة المؤسسة أو البنك.

حسب نظرية الإشارة، فلسياسة توزيع الأرباح تأثير على قيمة المؤسسة أو البنك، بغض النظر عن السياسة المتبعة من طرف المؤسسة أو البنوك عند تعاملها مع الأرباح (إحتجاز أو توزيع الأرباح)، فالأرباح الموزعة والتغيرات التي تحدث في سياسة توزيع الأرباح هي عبارة عن إشارة أو عبارة عن وسيلة اتصال بين البنك والمستثمرين (المساهمين) حول وضعيته المالية.

[78] BERCK, J., DEMARZO, P., Finance d'entreprise, 2e edition, Pearson France, 2011, p 656.
[79] VIRNIMMEN, P., Op .Cit, p 798.
[80] BARNETO, P., GREGORIO, G., Op. Cit, p 479.

فنظرية الإشارة تميل نحو الأرباح الموزعة بصورة كبيرة، فارتفاع الأرباح الموزعة تبعث إشارة إيجابية للسوق، تترجم توقعات المسيرين اتجاه التحديات المالية للمؤسسة أو للبنك، وتبين كذلك أن المسيرين لديهم ثقة في مستقبل البنك[81].

في حالة حدوث تغيرات في حجم الأرباح الموزعة من طرف المؤسسة أو البنك، وتكون هذه الأرباح غير منتظرة من طرف المتعاملين في السوق فينتج عنه ما يلي: [82]

- ارتفاع الأرباح الموزعة يخبر السوق بارتفاع متوقع في الأرباح المستقبلية للمؤسسة، مما ينتج عنه ارتفاع في السعر السوقي للسهم، وبالتالي زيادة ثروة المساهمين.
- على عكس ذلك، فانخفاض في حجم توزيعات الأرباح يعطي عادة إشارة للسوق مفادها إنخفاض الأرباح المستقبلية للمؤسسة أو البنك وبالتالي الانخفاض في السعر السوقي للسهم.

أما في حالة كون التغيرات التي تحدث في الأرباح الموزعة تكون متوقعة من طرف السوق، فان السعر السوقي للسهم لا يتأثر بذلك.

رابعا: نماذج الإشارة من خلال توزيع الأرباح.

تم تطوير نماذج الإشارة الخاصة بسياسة توزيع الأرباح مع نهاية سنة 1970 وبداية سنوات 1980، حيث تعتبر دراسة (1979) bhattacharya، دراسة (1985) Miller et rock ودراسة (1985) John et Williams من أهم الدراسات التي تناولت سياسة توزيع الأرباح ونظرية الإشارة، والتي تبنت الفكرة التالية: تقوم المؤسسات بتوزيع الأرباح من أجل إعطاء انطباعات أو معلومات حول توجهاتها المستقبلية.

1- نموذج Bhattacharya 1979.

يفترض هذا النموذج أن الإعلان عن توزيع الأرباح يسمح للمستثمرين بتثبيت قيمة المؤسسة V(D)، في وقت الإعلان عن توزيع الأرباح، وفي حالة ما إذا كان التدفقات النقدية للسنة المالية X أكبر من توزيع الأرباح المعلن عنه D، تستطيع المؤسسة إعادة استثمار X-D والمساهمون يتحصلون على (1-t)D نظرا لدفع المساهمين للضريبة tD، التي تعبر عن تكلفة نشاط الإشارة، كما أن الأرباح الرأسمالية غير خاضعة للضريبة، وعكس ذلك في حالة ما إذا كانت التدفقات النقدية أقل من الأرباح الموزعة، حيث يجب على المؤسسة القيام بتمويل ذاتي يمثل الفرق ما بين

[81] RECROIX, P., Op. Cit, p 184.
[82] Idem.

D-X، هذا التمويل يواجه تكاليف عالية، والتي تعتبر كغرامة او كتكلفة ناتجة عن اصدار إشارة خاطئة في السوق تتمثل في توزيع أرباح أعلى x^2 من النتائج المحققة.

كما قام نموذج Bhattacharya بتفسير دور سياسة توزيع الأرباح في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات، فنموذج Bhattacharya لديه العديد من نقاط القوة، من بينها أنه يستطيع تفسير الانطباع الإيجابي للسوق عند زيادة الأرباح الموزعة، وقام بتفسير ذلك من خلال أن الأرباح الموزعة تخبر السوق عن الأفاق والتوقعات المستقبلية للمؤسسة[83].

2- نموذج John et Williams 1985.

قام كل من (John et Williams) باقتراح نموذج خلال فترة واحدة، حيث يفرض المساهمون لتلبية احتياجاتهم من السيولة، على المسيرين توزيع الأرباح في بداية الفترة، كما قام هذا النموذج بتفسير لماذا تقوم المؤسسات بتوزيع أرباح نقدية عوض إعادة شراء الأسهم، حيث لا تقوم المؤسسات بإعادة شراء الأسهم لأنها لا تسمح لهم بإصدار إشارة قوية حول وضعيتها المالية.

ومن بين النقاط السلبية لهذا النموذج، أنه على المساهمين القيام ببيع أسهم لتلبية احتياجاتهم من السيولة على الرغم من قدرتهم للجوء إلى الاستدانة الخارجية[84].

3- نموذج Miller et Rock 1985.

قام كل (Miller et Rock 1985) بتعميم نموذج (Modigliani et Miller) في ظل ظروف عدم التأكد مع مشكلة عدم تماثل المعلومات، حيث تظهر مشكلة عدم تماثل المعلومات نتيجة معرفة المسيرين لمبلغ الاستثمار المحقق في t0، مبلغ الأرباح الموزعة، التمويل الخارجي، الأرباح الصافية والاستثمارات المحققة في t1، عكس المستثمرين (المساهمين) الذين يعلمون بمبلغ الاستثمارات في t0 ومبلغ الأرباح الموزعة والتمويل الخارجي في t1، حيث يقوم المسيرين بتوزيع الأرباح حتي يتمكنوا من الإشارة للمساهمين حول مبلغ الأرباح الصافية في السنة الحالية، وقد أوضحا الباحثان وجود توازن في محتوى المعلومات أو الإشارة تفرض أنه توجد بعض المشاريع الاستثمارية ذات قيمة حالية صافية إيجابية سيتم رفضها، وبالتالي فتكلفة الإشارة هي نفسها تكلفة المشاريع الاستثمارية المستقبلية المرفوضة، بسبب عدم التأكد حول النتائج المستقبلية، لذلك فالإعلان عن توزيع الأرباح لا يضبط السعر السوقي للأسهم[85].

---

[83] BHATTACHARYA, S., Imperfect Information, Dividend Policy, and « The Bird in The Hand » fallacy, The bell Journal of Economics, Vol.10, No.01, 1979.

[84] Kose, J., Williams, J., Dividends, Dilution, and taxes: a signalling equilibrium, The journal of finance, Vol.40, No.4, 1985.

[85] Merton H, Miller and Kevin Rock, Dividend policy under Asymmetric Information, The journal of Finance, vol XI, No 4, Septembre 1985.

المطلب الثالث: سياسة توزيع الأرباح ونظرية الوكالة.

يمكن تفسير نظرية الوكالة بأنها تعميم لنظرية حقوق الملكية، حيث تعد مقالات كلا من (Meckling et Jensen) في سنة 1976 من أرست قواعد هذه النظرية، والتي ترجع جذورها إلى مشروع بحث بجامعة (Rochester) بداية السبعينيات، فهي تسمح بالإجابة عن سؤالين مهمين: من يراقب المتحكم أو المسيطر في الشركة الرأسمالية؟ وكيف تنظم عملية مراقبة الجهد الإنتاجي؟ الرقابة تشمل وضع أليات محفزة لنشر المعلومة، لأن الأعوان المتصفون بالرشادة والعقلانية يمتلكون قدرا من المعلومات الضرورية لتقييم مجهوداتهم، كما نسجل وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات الذي يعيق التقييم الصحيح لمجهودات كل منهم، وبالأخص المالك الذي يفوض جزءا من حقوق ملكيته لمسير موكل لا يمكنه من أن يضمن أن هذا الأخير يستعمل الوسائل الأكثر ملاءمة لتحقيق أقصى ربح ممكن، وعليه يوجد خطر يتمثل في إمكانية أن لا يتبع هذا المسير هدف تعظيم الربح، هذه العلاقة الخاصة بين المالكين والفريق التنفيذي تتضمن وجود تكاليف وكالة[86].

أولا: مفاهيم عامة حول نظرية الوكالة.

ترتكز نظرية الوكالة حول ترشيد سلوك المسيرين (Managers)[87]، حيث عرفها (Jensen et Meckling) بأنها عقد بموجبه يقوم شخص أو عدة أشخاص هم الموكل باللجوء إلى شخص أو عدة أشخاص أخرين (الوكيل) من أجل القيام بمهام وخدمات معينة نيابة عنهم وباسمهم[88]، فنظرية الوكالة تهتم بدراسة سلوك طرفان يوصفان بأنهما من بين أهم الأطراف التعاقدية في البنك وهما الإدارة (المسيرين) وحملة الأسهم (المالكين)، فدور الإدارة يتمثل في كونها مفوضة من قبل حملة الأسهم لإدارة الموارد المتاحة في البنك والتفاوض نيابة عنهم مع كل الأطراف المهتمة بالبنك، أما حملة الأسهم فبوصفهم الطرف الأكثر تحملا لمخاطر القرارات غير الرشيدة للإدارة والتي ينعكس أثرها بشكل أو بأخر على معدل العائد على الاستثمار، ومن ثم القيمة السوقية لأسهم البنك[89].

---

[86] مهدي شرقي، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة – حالة المؤسسات العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري –، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015، ص 138.

[87] CHARREAUX, G., La théorie positive de l'agence : positionnement et support, Revue d'économie industrielle, N° 92, 2e et 3e trimestres 2000, p 02.

[88] JENSEN, M., Meckling, W., Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and capital structure, journal of financial economics, 1976, p 308.

[89] مؤيد محمد علي الفضل، نوال حربي راضي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة في الأردن)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، 2010، ص 131.

فمن خلال التباعد الجزئي بين مصالح الإدارة (المسيرين) ومصالح حملة الأسهم (الملاك)، كان من الواجب وجود أداة لتضبط عمل المسيرين وتخفض تضارب في المصالح ما بين المسيرين والمساهمين، تنشأ عن هذه الأداة تكاليف الوكالة والتي يمكن تصنيفها إلى: [90]

- تكاليف المراقبة: التي يتحملها الموكل من أجل التحقق من أن تسيير الوكيل منسجم مع هدف تعظيم منفعته، أي التكاليف التي تنجم عن تتبع ورصد الوكيل لدفعه أن يعمل لمصلحة موكله.
- تكلفة البرهنة: مجسدة في المصاريف التي يتحملها الوكيل من أجل التدليل على نوعية سلوكه للموكل من خلال المؤشرات التي يظهرها الوكيل للموكل والتي يعبر له من خلالها على حسن التسيير.
- التكاليف الباقية: والتي تظهر عندما تتجاوز تكاليف المراقبة العائد الحدي لهذا التوكيل أي التي تنجم عن استحالة ممارسة مراقبة شاملة لتسيير الوكيل.

ثانيا: موقع سياسة توزيع الأرباح ضمن نظرية الوكالة.

من الجانب النظري، فالبنك هو عبارة عن عقد يربط بصورة أساسية المسيرين، المساهمين والدائنين، فسياسة توزيع الأرباح تتأثر هي الأخرى بمشاكل الوكالة ما بين الأطراف السابقة، وكمثال عن ذلك فان بعض النظريات بينت أنه في حالة وجود صعوبات في التمويل، فتوزيع الأرباح يمكن أن يتم من خلال تحويل الأموال من الدائنين إلى المساهمين[91].

ثالثا: سياسة توزيع الأرباح كحل لمشكلة الوكالة.

يقوم المساهمون بإنشاء تكاليف الوكالة على المسيرين لضمان أن السياسة المتبعة من طرف المسيرين تتوافق مع مصالحهم، فسياسة توزيع الأرباح تعتبر أداة ذات كفاءة كبيرة لتخفيض تكاليف الوكالة[92]، فالدائنون والمسيرون يفضلون التمويل الداخلي كونه يمكنهم من الاحتفاظ بالأموال في البنك[93]، فانخفاض في التمويل الذاتي يجبر المسيرين عندئذ على تمويل الاستثمارات الجديدة باللجوء إلى الاستدانة مما ينتج عنها: [94]

- زيادة الرقابة من قبل البنك لنشاط تسيير الوكيل.
- تسديد أقساط عالية، وبالتالي سياسة استثمارية دنيا.

[90] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات، ط 1، دار وائل للنشر، 2006، ص 382.

[91] BARNETO, P., GREGORIO, G., Op. Cit, p 481.

[92] RECROIX, P., Op. Cit, p 185.

[93] QUIRY, P., LE FUR, Y., Finance d'entreprise, Dalloz, Paris, 2010, p 876.

[94] RECROIX, P., Op. Cit, p 185.

رابعا: سياسة توزيع الأرباح وتكلفة الوكالة بالنسبة للأموال الخاصة.

في هذا الجانب من الدراسة، سوف نستعرض الدراسات الخاصة بتكاليف وكالة الأموال الخاصة، حيث أن توزيع الأرباح يسمح بتخفيض تكاليف الوكالة من خلال تخفيض التمويل الذاتي، ويلزم ذلك المؤسسة بطرح أسهم جديدة في السوق المالي، كما تلزم المسيرين باحترام مصالح المساهمين.

كلما قامت البنك بتوزيع الأرباح كلما كان لها الحاجة إلى تمويل احتياجاتها المالية من خلال السوق المالي، فعملية التمويل هذه تعتبر ذات تكلفة عالية بالنسبة للبنك، وفي الغالب الضرائب المفروضة على توزيعات الأرباح عالية مقارنة بالضرائب على الأرباح الرأسمالية، كذلك تتحمل المؤسسة أو البنوك تكلفة اصدار الأوراق المالية (نتيجة للبحث عم مصادر تمويل جديدة)، فقد بين (rozeff 1982[95]) أنه على الرغم من التكاليف السابقة، فإن توزيع الأرباح من طرف المؤسسة أو البنك والبحث عن مصادر تمويل جديدة في السوق تكون مقبولة من طرف المساهمين في حالة ما إذا سياسة توزيع الأرباح أداة فعالة لمراقبة أنشطة المسيرين.

كما بينت نتائج (Crutchley et al, 1989[96]) أنه كلما كان معدل توزيع الأرباح ضعيف كلما كانت التكاليف الخاصة بإصدار أسهم جديدة كبيرة، كما بين الباحثون أن المسيرين عند تحديد مبلغ الأرباح الموزعة يأخذون بعين الاعتبار التكلفة التي سيتحملونها عند إعادة تمويلهم في السوق المالي.

كما بين الباحثان (Sanford et al, 1980[97]) أنه في حالة ما إذا قام المساهمون بتخفيض السيولة إلى الحد الأدنى لدى المسيرين من خلال توزيع الأرباح كلما مكنهم ذلك من مراقبتهم، كما أنه كلما كان تحت تصرف المسيرين تدفقات نقدية متاحة، كلما كان من الصعب بالنسبة لهم الاستثمار في مشاريع ذات قيمة حالية صافية موجبة، وبالتالي فالطريقة المثلى لتخفيض الأموال الزائدة عن حاجة المؤسسة هي الرفع من توزيعات الأرباح.

[95] ROZEFF, M., S., Growth, Beta and Agency Costs As determinants Of dividend Payout Ratios, The journal of Financial research, Vol.4, No.3, 1982.
[96] CRUTCHLEY, S et al, Test of The Agency Theory of Managerial ownership, Corporate Leverage, and Corporate dividend, The journal of The Financial management Association, Vol.18, Issue.4, 1989.
[97] SANFORD, J et al, The free-Rider problem, And the Theory of the corporation, The Bell journal of economics, Vol.11, No.01, 1980.

خلاصة الفصل.

حاولنا من خلال الفصل الأول عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالأرباح وسياسة توزيع الأرباح، بالإضافة الى عرض مختلف النظريات والنماذج وكذا الدراسات التي تناولت أو حاولت تفسير أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة، وقد توصلنا الى جملة من النتائج التالية:

- الأرباح التي تحققها البنوك تعتبر ذات أهمية كبيرة وضرورية لاتخاذ قرار توزيع الأرباح
- في السوق المالي الكفء، ليس لسياسة توزيع الأرباح تأثير على قيمة المؤسسة، حيث تم تأكيد هذه الفكرة من طرف العديد من الباحثين بالرغم من اختلاف فرضياتهم، ف (Modigliani et Miller) توصلا الى عدم تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة أو البنك في حالة ثبات الاستثمار، أما (Gordon) فقد اقترح أنه هناك علاقة مباشرة بين سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة وقيمتها السوقية، حيث أن المستثمرين (المساهمين) يفضلون الحصول على توزيعات الأرباح باعتبارها أقل مخاطرة من توزيعات الأرباح المستقبلية أو الأرباح الرأسمالية.
- توجد تفضيلات متباينة بين المستثمرين (المساهمين) فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح نتيجة لاختلاف في معدل الضريبة، هذه تفضيلات تخلق أثر الزبون : حيث أنه عندما تقرر المؤسسة توزيع الأرباح أو إعادة شراء الأسهم، فإنها ترضي أو تجذب تلك الفئة من المستثمرين (المساهمين) الذين يفضلون توزيعات الأرباح عكس الفئة الأخرى من المستثمرين التي تفضل العوائد الرأسمالية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن سياسة توزيع الأرباح ليست مثلى لكل المستثمرين وأن المستثمرين عند قيامهم بالاستثمار في المؤسسة يأخذون يعين الاعتبار قيمة الأرباح الموزعة وسياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف هذه المؤسسات.
- حسب نظرية الإشارة، فلسياسة توزيع الأرباح تأثير على قيمة البنك بغض النظر على السياسة المتبعة من طرف البنك في تعامله مع أرباحه، فالأرباح الموزعة تعتبر بمثابة إشارة أو عبارة عن وسيلة اتصال بين البنك والمستثمرين حول وضعيته المالية، فإرتفاع في حجم أو قيمة الأرباح الموزعة يعطي إشارة إيجابية للسوق حول التوقعات المستقبلية للمسيرين إتجاه الأرباح المستقبلية للبنك وبالتالي انعكاسها إيجابيا على قيمة المؤسسة أو البنك وذلك عكس تخفيض قيمة الأرباح الموزعة والتي من الممكن إنعكاسها سلبيا على قيمة المؤسسة أو البنك.
- إن اختيار سياسة توزيع الأرباح يتم اقتراحه من طرف مسيري المؤسسة أو البنك على المساهمين في الجمعية العامة، حيث يوجد نوع من تضارب المصالح بينهم وبين المساهمين، باعتبار أن المسيرين عادة ما يفضلون الاحتفاظ وإحتجاز السيولة باعتبار أن ذلك يرفع من الموارد المالية المتاحة لهم من جهة، ومن جهة أخرى يخفض من درجة اعتماد المؤسسة على الديون في تمويلها.

في الواقع فان الأرباح الموزعة تؤثر على قيمة المؤسسة لكن التساؤل المطروح هو كيفية تأثير سياسة الأرباح على قيمة المؤسسة؟ ومن تظهر أهمية معرفة المسيرين للعوامل المؤثرة أو محددات سياسة توزيع الأرباح لإختيار السياسة

المثلى التي تسمح بتعظيم قيمة المؤسسة أو البنك، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الجزء التالي من الدراسة من خلال عرض مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية لسياسة توزيع الأرباح.

الفصل الثاني

الدراسات النظرية والتطبيقية

لمحددات سياسة توزيع الأرباح

في البنوك

تمهيد.

يعتبر قرار توزيع الأرباح أحد القرارات التمويلية الهامة في المؤسسات الاقتصادية والبنوك، باعتباره يناقش مأل الأرباح المحققة فأمثلية سياسة توزيع الأرباح تكون حول القيمة من الأرباح التي يتم توزيعها والقيمة التي يتم احتجازها.

فقرار توزيع الأرباح مثله مثل أي قرار (التمويل والاستثمار) يتأثر بالعديد من العوامل المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية أو البنك، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسة الملائمة، منها بعض العوامل التي تمثل الخصائص المالية للبنك وعوامل أخرى خاصة بالأليات الداخلية والخارجية للحوكة، هذه العوامل يختلف أثر كل عامل منها على سياسة توزيع الأرباح، حيث كلما كان هناك استقرار في الأرباح المحققة ومعدلات ربحية عالية، ووضع السيولة جيد وكذا نقص في الفرص الاستثمارية فمن المتوقع قيام البنك بتوزيع الأرباح على المساهمين، وعلى العكس من ذلك فكلما كان معدل النمو الكبير وتكون هناك فرص استثمارية كبيرة لدى البنك كلما زادت الاحتياجات المالية للبنك وبالتالي احتجاز الأرباح وعدم توزيعها، حيث نهدف من خلال هذا الفصل التعرض الى بعض العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح من واقع دراسات نظرية وتطبيقية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: أثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية والربحية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.
- المبحث الثاني: أثر بعض خصائص البنك على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.
- المبحث الثالث: الحوكمة المؤسسية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك.

المبحث الأول: أثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية والربحية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

الربحية هي هدف يسعى إلى تحقيقها المساهمين لزيادة قيمة ثروتهم، وهي مصدر ثقة بالنسبة للمودعين والمقرضين الدائنين للبنك، وهي مؤشر هام لقياس مدى كفاءة إدارة البنوك في استغلال واستخدام مواردها المتاحة، حيث سنتناول من خلال هذا المبحث:

- علاقة كل من الأرباح الموزعة سابقا والربح المحقق على سياسة توزيع الأرباح الحالية.
- أثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

المطلب الأول: علاقة كل من الأرباح الموزعة سابقا والربح المحقق على سياسة توزيع الأرباح.

هناك العديد من الدراسات التطبيقية والنظرية التي تناولت أثر الأرباح الموزعة سابقا والربح المحقق على سياسة توزيع الأرباح الجارية، من بينها نموذج **(Linter, J., 1956)** الذي بين أن المؤسسات تقوم بضبط أرباحها الموزعة بعد حدوث تغيرات غير متوقعة في نتائجها (الأرباح المحققة)، حيث سنتطرق في هذا المطلب الى عرض بعض المفاهيم حول النموذج، وكذا بعض الدراسات التطبيقية.

أولا: نموذج Linter 1956.

في سنة 1956 قام [98] **(Linter, J)** بدراسة تطبيقية حول سياسة توزيع الأرباح، وقد توصل الى النتائج الرئيسية التالية:[99]

- تبحث المؤسسات على استقرار توزيعات الأرباح.
- تستهدف المؤسسات معدل توزيع أرباح محدد مقارنة بالأرباح المحققة.
- تفترض أن السوق يقوم بتقييم المؤسسات ذات معدل توزيع أرباح ثابتة.
- الأرباح المحققة تعتبر من أهم محددات سياسة توزيع الأرباح.
- يتم اتخاذ القرار المتعلق بسياسة توزيع الأرباح أولا، بعد ذلك يتم اتخاذ القرارات الأخرى (التمويل والاستثمار).

وعليه فان النموذج المقترح من طرف **(Linter, J** يأخذ الشكل التالي:

[98] LINTER, J., Distribution of Incomes of Corporations Among Dividends, Retained Earnings, and Taxes, The American Economic Review, Vol 46, No 2, May 1956.
[99] WONGCHAIWAT, P., Politique de dividende des entreprises sur les marches émergent d'asie, Thèse de doctorat, Université de paris1, p 151.

$$Di.t = ri\ Pit$$

حيث:

- t يعبر عن الزمن، وi يعبر عن المؤسسة.
- Dit تعبر عن قيمة الأرباح الموزعة المستهدفة والتي ترغب أي مؤسسة بتوزيعها خلال السنة الجارية، هذه القيمة (الأرباح الموزعة المستهدفة) ترتبط ب Pit الذي يعبر عن الأرباح الصافية الحالية وri معدل توزيع الأرباح.

وعليه فالمؤسسة تحاول الوصول الى مستوى الأرباح الموزعة المستهدفة من خلال:

$$Di.t - Di.t - 1 = ai + ci(Di.t * - Di.(t - 1)) + uit$$

حيث:

- ai الحد الثابت.
- ci قيمة التغير في الأرباح الموزعة $0 \leq c\ i \leq 1$
- Di.t – D i.t -1 تعبر عن التغيرات في الأرباح الموزعة.
- (Di.t*- Di.t-1) التي تعبر عن التغير في الأرباح الموزعة المستهدفة.

في حالة ما إذا كان ci=0، فان التغير في قيمة الأرباح الموزعة للمستوى المستهدف والمرغوب لم يتم، لذلك افترض (**Linter**) الفرضية التالية: في حالة ما إذا قامت المؤسسة بضبط أرباحها الموزعة كرد على تغير الأرباح المحققة، وبالتالي فان ($0< ci < 1$)، وبالتالي يمكن كتابة ذلك وفق الشكل التالي:

$$Di.t = ai + ci\ Di.t * + (1 - ci)Di.t - 1 + uit$$

وبتعويض Di.t* = ri Pit في المعادلة السابقة نحصل على:

$$Di.t = ai + bi\ Eit + (1 - ci)Di.t - 1 + uit$$

حيث:

- bi = ci.ri
- مع ri= bi/ci معدل توزيع الأرباح.

وقد تحصل (John Litner) على النتائج التالية بالتطبيق على عينة خلال الفترة (1918–1941):

$$Di.t = 352.3 + 0.15\ Pw + 0.70\ Di.t - 1$$

حيث Pw تمثل الأرباح الصافية في قيمة ci معدل التغير.

و

$$Di.t = 106.0 + 0.145\ Pn + 0.788\ Di.t - 1$$

حيث Pn تمثل الأرباح الصافية.

من خلال هذا النموذج كان معدل توزيع الأرباح 50%، حيث من الملاحظ أن المؤسسات تحاول استهداف معدل توزيع أرباح ثابت، هذا المعدل يوضح ويبين سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف هذه المؤسسات، كما لاحظ (Linter) تباين كبير في معدلات توزيع الأرباح، وهذا ما يفسر أن سياسة توزيع الأرباح تختلف من مؤسسة لأخرى.

ثانيا: أثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

الأرباح الموزعة في السنة الماضية تعرف بأنها عبارة عن الأرباح النقدية المدفوعة والموزعة من طرف البنك على المستثمرين (المساهمين) قبل السنة الجارية، فتوزيعات الأرباح في السنة الماضية لها تأثير ذو أهمية كبيرة على سياسة توزيع الأرباح الحالية باعتبار أن غالبية البنوك تتبع سياسة توزيع أرباح مستقرة[100]، ولقد تعرضت العديد من الدراسات التطبيقية السابقة الى دراسة العلاقة بين الأرباح الموزعة للسنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح الحالية، وقد خلصت كلها الى وجود علاقة طردية، حيث يوضح الجدول التالي بعض الدراسات التطبيقية لأثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

[100] ENG, S., H., et al, The Dividend payout policy a –comparaison on Malaysian Islamic and conventional financial institutions, The 2013 WEI INTERNATIONAL Academic Conference Proceedings, Istanbul, Turkey, P 62.

الجدول رقم (2-1): بعض الدراسات التطبيقية لأثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس	النسبة	النتائج المتوصل اليها *معنوية إحصائيا
01	Christopher et El Khoury.	2014	اشتملت عينة الدراسة على البنوك اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة (2005-2011)	نسبة توزيع الأرباح في السنة السابقة.	طردية*
02	Hashim, Z et al	2013	تم تطبيق نموذج الانحدار على عينة مشكلة من 27 بنك محلي وأجنبي في القطاع المصرفي الباكستاني	الأرباح بعد الضريبة	طردية*
03	Eng, S., H et al	2013	عينة مكونة من مجموعة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية باستخدام نماذج بنال (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية).	نسبة توزيع الأرباح في السنة السابقة	طردية*
04	Turki et Ahmed	2013	تم تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 105 مؤسسة غير مالية في السوق المالي السعودي خلال الفترة (2004-2010).	نسبة توزيع الأرباح في السنة السابقة.	طردية*
05	Abdella, A., B., et al	2016	تتكون العينة من 12 بنكا تجاري سعودي خلال الفترة (2011-2015).	الربح الموزع على السهم في السنة الماضية.	طردية*

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة أثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية على سياسة توزيع الأرباح الحالية، توصلت كلها الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا.

فدراسة (Christopher et El Khoury, 2014) التي هدفت الى دراسة العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة (2005-2011)، وذلك بتطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بإستخدام نموذجين (OLS and Dynamic panel regression)، وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح حيث تعتبر كمؤشر لتوقع الأرباح التي ستوزع في السنوات القادمة.

توصلت دراسة (Hashim, Z et al., 2013) التي هدف الى دراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في القطاع البنكي الباكستاني، وذلك بالإعتماد على عينة مكونة من 27 بنك محلي وأجنبي خلال الفترة (2003-2009)، إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك، حيث تعتبر الأرباح السابقة مؤشر مهم لمعرفة سلوك أو السياسة التي يتبعها البنك في توزيع أرباحه، كما بينت هذه الدراسة أن البنوك تحاول اتباع سياسة توزيع الأرباح مستقرة وتحاول المحافظة عليها أو رفع أرباحها الموزعة بدلا من تخفيضها، كما أوضحت هذه الدراسة كذلك ان توزيع الأرباح من طرف البنوك يعطي إشارة للمستثمرين حول الوضعية المالية المستقبلية للبنك، وفي حالة ما اذا بينت توزيعات الأرباح السابقة أن البنوك توزع أرباح عالية فان المستثمرين سوف يتوقعون أن البنك سيتبع نفس السلوك لتوزيع الأرباح في المستقبل، كما أوضحت أن البنوك لا تتبع سياسة غياب توزيعات الأرباح وهي تحاول دائما رفع معدل التوزيع من سنة لأخرى.

حاولت دراسة (Eng., S., H et al., 2013) البحث في بعض محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التقليدية والإسلامية الماليزية، وذلك بالإعتماد على عينة مكونة من 26 بنك (منها 18 بنك إسلامي و8 بنوك تقليدية)، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، حيث أن أغلب البنوك الإسلامية تقوم بتوزيع أرباحها الجارية بناءا على التوزيعات في السنة الماضية، كما توصلت الدراسة أيضا الى وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائيا بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك التقليدية هي الأخرى.

قامت دراسة أخرى ل (Turki et Ahmed, 2013) بدراسة أثر الأرباح الموزعة في السنة الماضية على سياسة توزيع الأرباح، وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 105 مؤسسة غير مالية في السوق المالي السعودي خلال الفترة (2004-2010)، وقد توصلت الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا، حيث تولي هذه المؤسسات عند توزيع الأرباح أهمية كبيرة لمعدل توزيع الأرباح في السنة الماضية[101].

كما توصلت دراسة (Abdella, A., B., et al, 2016) التي هدفت الى البحث في محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية السعودية، وقد تم التطبيق على عينة مكونة من 12 بنكا مدرج في السوق المالي السعودي (التداول) خلال الفترة (2011-2015) بعدد مشاهدات يقدر ب 60 مشاهدة، الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الخاصة السعودية، وقد فسروا ذلك في كون أن البنوك التجارية تفضل سياسة توزيع أرباح مستقرة بإعتبار أن ذلك يطمئن المساهمين حول الوضعية المالية للبنك ويخفض من حالة عدم التأكد لديهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فتغيير سياسة توزيع الأرباح من طرف هذه البنوك ينعكس أثره مباشرة على البنك بإعتبار أن المساهمين أو المستثمرين بإعتبار أن هذا التغير في سياسة توزيع

[101] TURKI, S., F., A., Al-KHADHIRI, A., Determination of Dividend policy : The Evidence from Saudi Arabia, International Journal of Business and Social Science, Vol 4, No 1, January2013.

الأرباح يمكن أن يعكس أن هذا البنك يمر بوضعية مالية غير جدية وبالتالي ينعكس ذلك سلبا على قيمة البنك (نظرية الإشارة).

المطلب الثاني: أثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

سنحاول في هذا المطلب عرض بعض المفاهيم حول الربحية في البنوك، بالإضافة الى بعض الدراسات التطبيقية التي تطرقت لأثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية والمالية (البنوك).

أولا: تعريف الربحية.

يمكن تعريف الربحية بأنها "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها البنوك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح"[102]، والربحية تعتبر هدف للبنوك ومقياسا للحكم على كفاءتها وذلك على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، حيث يمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الأصول) التي ساهمت في تحقيقها، أو من خلال العلاقة بين الأرباح وحقوق الملكية ...الخ.

ثانيا: كيفية تحقيق الربحية في البنوك.

تعمل البنوك على تحقيق هدفها المتمثل في الربحية من خلال قرارين هما:[103]

1- قرار الاستثمار.

هو مجموع القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك لمواردها المتاحة لاقتناء مختلف أنواع أصولها، ويظهر أثر قرار الاستثمار على الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للبنك على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

2- **قرار التمويل.**

هو القرار المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك، لتمويل الاستثمار في أصولها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق المساهمين والديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

[102] أحمد حسين أحمد المشهراوى، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 65.

[103] نفس المرجع السابق، ص 76.

يمكن القول أن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن البنوك من النمو والاستمرار، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الأرباح سيؤدي في الأخير إلى تأكل حقوق المساهمين وبالتالي إلى التصفية.

كما يمكن للبنوك اتباع العديد من الطرق لتحسين ربحيتها منها:[104]

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة، أو في مناطق جغرافية جديدة أو لزبائن جدد أو خدمات جديدة للزبائن الحاليين.
- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالبا ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولاسيما أن أسعار الفائدة مثلا لها حد أدنى وحد أعلى ويتوقف السعر على ظروف الزبون والعملية.
- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالبا ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، لكن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل، كزيادة الفرص الجديدة، زيادة الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام.
- تخفيض المصاريف في أي مجال من المجالات ولاسيما في مجال مصاريف الاستغلال العامة.

ثالثا: بعض مؤشرات الربحية في البنوك.

تقيس مؤشرات الربحية مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية (المساهمين)، حيث تندرج ضمن مؤشرات الربحية أشكال عديدة تتمثل في:

1- معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA).

معدل العائد على الأصول (ROA) يمثل صافي الدخل (النتيجة الصافية) للسنة مقسوما على إجمالي الأصول[105]، والذي يقاس من خلال: [106]

$$\text{معدل العائد على اجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

[104] أحمد حسين المشهراوي، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[105] European central bank, Beyond – how to measure bank performance, Disponible sur: www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/beyondroehowtomeasurebankperformance201009en.pdf, le 22/03/2014.

[106] Idem.

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) يدل على جملة من المؤشرات التالية:[107]

- إستخدام المزيد من الأصول في قروض وإستثمارات عالية الدخل.
- إعادة بناء محفظة الإستثمارات بأصول أكثر ربحية.
- زيادة معدلات الفائدة على القروض والإستثمارات.
- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على أصول أخرى.

2- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).**

والذي يقاس من خلال[108]:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية العائد على الأموال المستثمرة من طرف المساهمين، وفي حالة عدم إعتماد البنك على الديون في هيكل رأس مال البنك، فإن العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول.

رابعا: الدراسات التطبيقية لأثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

تطرقت العديد من الدراسات الى علاقة الربحية بسياسة توزيع الأرباح، فحسب النظرية المالية فإن لسياسة توزيع الأرباح تأثير إيجابي على قرار توزيع الأرباح، وكلما زادت ربحية المؤسسة كلما قامت بتوزيع أرباح أكثر على المساهمين (Jensen, et al, 1992 ; Fama et French, 2000)، كما توصل كل من (Myers et Majluf, 1984) الى أن المؤسسات الي تستخدم المصادر الذاتية للتمويل، بعدها الديون وبعد ذلك تفضل استخدام رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة، تحقق أرباح كبيرة وبالتالي تنمية مواردها الذاتية مما تقوم بتوزيع أرباح عالية على المساهمين، والجدول التالي يوضح بعض الدراسات التطبيقية الحديثة لأثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح.

[107] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 149.

[108] DELAHAYE-DUPRAT, F., DELAHAYE, J., Finance d'entreprise, 4e Edition, Dunod, Paris, 2013, p 60.

الجدول رقم (2-2): بعض الدراسات التطبيقية لأثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس	النسبة	النتائج المتوصل اليها *معنوية إحصائيا
01	Zameer, H et al	2013	تم تطبيق نموذج الانحدار على عينة مشكلة من 27 بنك محلي وأجنبي في القطاع المصرفي الباكستاني	الأرباح بعد الضريبة	طردية*
02	Yusuf et Nasiru	2015	تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد على عينة مشكلة من 05 بنوك نيجيرية	النتيجة قبل الضرائب	طردية*
03	Christopher, M., El Khoury, R.	2014	اشتملت عينة الدراسة على البنوك اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة (2005-2011)	النتيجة الصافية / حقوق الملكية	عكسية*
04	Hosaim Zakir	2016	عينة مكونة من البنوك الخاصة المدرجة في السوق المالي في بنغلادش خلال الفترة (2005-2015)	النتيجة الصافية / الاجمالي الأصول	عكسية*
05	Eliasu N, et al	2014	تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد ((panel data على عينة مكونة من مجموعة من المؤسسات المالية وغير المالية خلال الفترة (2000-2009)	النتيجة الصافية / الاجمالي الأصول	طردية* عكسية
06	Ibrahim Elsiddig	2015	تشمل عينة الدراسة على 18 بنك من أصل 24 بنك ينشط في القطاع البنكي الاماراتي خلال الفترة (2005-2012)	النتيجة الصافية / الاجمالي الأصول النتيجة الصافية / حقوق الملكية النتيجة الصافية / عدد الأسهم	طردية
08	Yong et Mazilina	2016	تم الإعتماد على حوالي 100 مؤسسة غير مالية مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة (2007-2011).	الديون / حقوق الملكية	عكسية

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول السابق الموضح لبعض الدراسات التطبيقية لأثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، نلاحظ أن كل من دراسة (Yong et Mazilina, 2016 ; Ibrahim Elsiddig, 2015) لم تتوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الربحية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك، فبالنسبة لدراسة (Yong et Mazilina, 2016) فتوصلت الى وجود علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا بين الربحية وسياسة توزيع الأرباح، وقد فسروا ذلك كون المؤسسات ذات الربحية العالية، ليس لديها قابلية لتوزيع أرباح كبيرة.

توصلت دراسة (Eliasu, N, et al, 2014) التي هدفت إلى البحث في محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية وغير المالية في غانا، وذلك بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة من المؤسسات خلال الفترة (2000-2009)، إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين معدل العائد على اجمالي الأصول وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية في غانا، وقد فسروا ذلك بكون أنه كلما زادت معدلات الربحية كلما ارتفعت توزيعات الأرباح، في حين توصلت الى وجود علاقة عكسية بين الربحية وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات غير المالية وعلى حد تفسير الباحثين فان هذه النتيجة متناقضة مع الدراسات النظرية، وقليلة الحدوث في الواقع باعتبار ان النتيجة المتوصل اليها تنص على أن المؤسسات ذات معدلات ربحية قليلة توزع أرباح كبيرة مقارنة بالمؤسسات الأخرى ذات الربحية العالية.

حاولت دراسة (Hosain Zakir, 2016) الكشف عن العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الخاصة المدرجة في السوق المالي في بنغلادش، حيث تم تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة (2005-2015) على عينة مكونة من 10 بنوك، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين الربحية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الأصول وسياسة توزيع الأرباح، وقد أرجع الباحث ذلك الى الظروف السياسية والإقتصادية التي يمر بها البلد مما يستوجب على البنوك إحتجاز تلك الأرباح هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن معظم البنوك تفضل إحتجاز الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين بهدف استثمار تلك الأموال في مشاريع جديدة ذات قيمة حالية صافية موجبة، أو إستغلال تلك الأموال في عملية النمو من خلال التوسع في إنشاء فروع جديدة في مختلف المناطق.

توصلت دراسة (Hashim, Z et al., 2013) الى أن المؤسسات التي تكون لديها معدلات ربحية عالية تكون نسبة توزيع الأرباح لديها عالية، كما أوضحت الدراسة كذلك أن كل من الأرباح الموزعة في السنة الماضية والارباح الخاصة بالسنة الجارية تعطي إشارة للمستثمرين حول الوضعية المالية للمؤسسة وإمكانية نموها مستقبلا، حيث تستطيع هذه المؤسسات الاقتراض من السوق المالي بتكلفة أقل، وذلك كون أن هذه البنوك تمتلك سمعة جيدة وتعطي إشارات ايجابية للمستثمرين حول البنك، وتخفض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين،

وتسمح بتوقع أرباح البنك المستقبلية، كذلك دراسة (Yusuf et Nasiru, 2015) توصلت الى وجود علاقة ارتباطية طردية، حيث أن البنوك التي لديها معدلات ربحية عالية واستقرار في تحقيق الأرباح تدفع أرباح عالية للمساهمين.

توصلت دراسة (Christopher et El Khoury, 2014) الى أن البنوك التي تحقق معدلات ربحية عالية تقوم باحتجازها بهدف النمو مستقبلا.

هناك العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت أثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية، منها دراسة (Turki et Ahmed, 2013)، والتي توصلت الى وجود علاقة طردية، حيث تعتبر الربحية عامل معنوي إحصائيا يؤثر على سياسة توزيع الأرباح إما برفع أو تخفيض الأرباح الموزعة، كما توصلت كذلك دراسة (بريش عبد القادر، بدروني عيسى، 2013)[109] بالتطبيق على عينة مكونة من 266 مؤسسة خاصة جزائرية خلال سنة 2008، الى علاقة طردية بين الأرباح التي تحققها المؤسسة وسياسة توزيع الأرباح، وتوصل الى أن الربحية تعد عاملا أساسيا للتمييز بين المؤسسات الخاصة الجزائرية التي تقوم بتوزيع الأرباح وباقي المؤسسات.

للإشارة فقد قامت دراسة (Ali Elmi et Muturi, 2016) بدراسة أثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات التجارية والخدماتية المدرجة في السوق المالي في كينيا، ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على عينة مشكلة من 10 مؤسسات خلال الفترة الممتدة ما بين (2005-2014)، وقد تم استخدام نوعين من المعلومات معلومات كمية تم تجميعها من القوائم المالية لهذه المؤسسات ومعلومات كيفية تم الحصول عليها عن طريق توزيع إستبيان بغرض معرفة كيف تؤثر الربحية على سياسة توزيع الأرباح، وقد توصلت في الأخير إلى النتائج التالية:

- عند إنخفاض في ربحية المؤسسة فإنها تقوم بتخفيض الأرباح الموزعة على المساهمين.
- اتفاق أغلبية المسيرين الذين قاموا بالإجابة على الإستبيان على أن الأرباح الموزعة تعطي إشارة حول الربحية المتوقعة من طرف المؤسسة للمستثمرين أو المساهمين.
- في حالة ارتفاع في ربحية المشاريع التي قامت بها المؤسسة فإنها تعلم المساهمين بذلك من خلال توزيع أو دفع أرباح عالية.

[109] بريش عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 10، جوان 2013.

المبحث الثاني: أثر بعض خصائص البنك على سياسة توزيع الأرباح.

بعد تطرقنا سابقا الى علاقة سياسة توزيع الأرباح ب كل من توزيعات الأرباح في السنة الماضية والربحية، وذلك من خلال مجموعة من الدراسات التطبيقية، سوف نحاول في هذا المبحث التطرق الى أثر بعض خصائص البنك على سياسة توزيع الأرباح من خلال عرض بعض المفاهيم الأساسية لخصائص البنك، مع التطرق الى بعض الدراسات التطبيقية لأثر هذه الأخيرة على سياسة توزيع الأرباح، فقد تطرقت العديد من الدراسات التطبيقية لأثر الخصائص المالية للمؤسسات بصفة عامة على سياسة توزيع الأرباح كدراسة (DeAngelo et al , 1992 ; Allen et Michaely, 1995 ; Fama et French, 2000 ; 2001 ; Mancinelli et Ozkan, 2006)، حيث اتفقت البعض من هذه الدراسات على تأثير بعض الخصائص وطبيعة علاقتها بسياسة توزيع الأرباح، في حين اختلفت بعض الدراسات حول تأثير بعض الخصائص على سياسة توزيع الأرباح، حيث سنتناول في هذا المبحث:

- السيولة، الفرص النمو في الاستثمارات، حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح.
- الرفع المالي، المخاطر وسياسة توزيع الارباح.
- هيكل الملكية وسياسة توزيع الأرباح.

المطلب الأول: السيولة، النمو في الاستثمارات، حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح.

سنتطرق في هذا المطلب الى عرض بعض المفاهيم العامة حول كل من السيولة، النمو في الاستثمارات وحجم البنك وأثرهم على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، بالإعتماد على مجموعة من الدراسات التطبيقية.

أولا: أثر السيولة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

تحتفظ البنوك بجزء من أموالها بدرجة كافية من السيولة لمواجهة طلبات سحب المودعين، وتقوم بتوظيف الجزء الأخر في أصول تحقق الربحية من خلال منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية ...الخ، وتنقسم السيولة لدى البنوك إلى مجموعتين:

1-الأصول النقدية.

يطلق عليها السيولة من الدرجة الأولى[110]، تتمثل مكوناتها من النقود والعملات الأجنبية بخزائن البنك والاحتياطي النقدي مشتملا على الاحتياطي القانوني بالبنك المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية

[110] أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص114.

لمقابلة الالتزامات المصرفية المتبادلة، وكذا أرصدة البنوك لدى البنوك والمراسلين بالخارج والشيكات والحوالات تحت التحصيل[111]، وحسب النظام رقم 09-05 تتكون الأصول النقدية (الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية)، من العناصر التالية:[112]

- الصندوق الذي يحتوي على الأوراق والقطع النقدية بالعلمة الوطنية والأجنبية التي لها سعرا قانونيا وكذا الشيكات السياحية.
- الأصول لدى البنك المركزي.
- الأصول لدى الخزينة العمومية.
- الأصول لدى مركز الصكوك البريدية لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة، اذ يمكن سحبها في أي وقت أو التي تستلزم مهلة أو إشعار مسبق مدته 24 ساعة.

أما بالنسبة للأصول لدى البنك المركزي فإن البنوك ملزمة بالاحتفاظ بجزء من هذه الأرصدة النقدية كاحتياطات نقدية قانونية، والتي تمثل نسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك الغرض منها ضمان حقوق المودعين وتوفير السيولة.

2-الأصول شبه النقدية.

يطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي نوع من التوظيف قصير الأجل، حيث يمكن تحويلها إلى نقدية في أسرع وقت وبأقل جهد ونفقة ممكنة، وهي تحقق هدفا مزدوجا:السيولة المرتفعة لضمان السداد والاسترداد، وتحقيق العائد من الاستغلال[113]، ومن أمثلتها ما يلي:القروض القابلة للاستدعاء، الأوراق الحكومية، الكمبيالات والأوراق التجارية القابلة للخصم، وخصم الأوراق التجارية يعني تحويل هذه الأوراق إلى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها، بعد خصم مبلغ معين من قيمتها لقاء تسديد البنوك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها، أي عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق الفعلي[114].

3-الدراسات التطبيقية لأثر السيولة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

تناولت نظرية الوكالة أثر السيولة على سياسة توزيع الأرباح، حيث ونتيجة لتضارب المصالح بين المساهمين، فان المساهمين يرغمون المسيرون على توزيع الأرباح كي لا يتم استثمار الأموال المتاحة في مشاريع ذات قيمة حالية سالبة (Jensen, 1986)، كما توصلت دراستي (Rozeff, 1982, Easterbrook, 1984) الى وجود علاقة طردية

[111] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص302.

[112] النظام رقم 09-05 المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سابق، ص 20.

[113] أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص115.

[114] ناظم محمد نورى الشيمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ص130.

بين سياسة توزيع الأرباح والسيولة، وقد فسرت هتين الدراستين ذلك بكون المؤسسات ذات السيولة العالية تقوم بتوزيع أرباح عالية بهدف تخفيض تكاليف الوكالة، كما تعتبر السيولة لدى المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة ذات أهمية كبيرة وعامل يفترض تأثير ارتباطه طرديا مع سياسة توزيع الأرباح، حيث أوضحت العديد من الدراسات أن معدل تويع الأرباح يكون عالي في المؤسسات التي تتمتع بسيولة جيدة (Zhang, 2001)، وكذلك حسب (Amidu et Abor, 2006) التي تناولت محددات سياسة توزيع الأرباح في غانا وذلك بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 22 مؤسسة خلال الفترة (1998-2003)، فقد توصلت الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح، وفسرت ذلك في كون أنه عندما تكون السيولة منخفضة فان ذلك يعكس نقص في الأموال المتاحة وبالتالي تلجأ المؤسسات عادة الى توزيع أرباح قليلة أو عدم توزيع الأرباح على المساهمين، إضافة الى هتين الدراسات توجد العديد من الدراسات التطبيقية لأثر السيولة على سياسة توزيع الأرباح والتي تباينت أو اختلفت نتائجها نتيجة لاختلاف طبيعة النشاط وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (2-3): بعض الدراسات التطبيقية لأثر السيولة على سياسة توزيع الأرباح.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس	النسبة	النتائج المتوصل اليها *معنوية إحصائيا
01	Zameer, H et al	2013	تم تطبيق نموذج الانحدار على عينة مشكلة من 27 بنك محلي وأجنبي في القطاع المصرفي الباكستاني	النقدية الخاصة بالعمليات	عكسية *
02	Yusuf et Nasiru	2015	تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد على عينة مشكلة من 05 بنوك نيجيرية خلال الفترة (2004-2013).	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	طردية*
03	Devanadhen et Karthik	2015	تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة على عينة مكونة من 19 بنك عمومي و10 بنوك خاصة خلال الفترة (2007-2014).	الأصول النقدية / اجمالي الأصول	عكسية *
04	Ibrahim Elsiddig	2015	تشمل عينة الدراسة على 18 بنك من أصل 24 بنك ينشط في القطاع البنكي الاماراتي خلال الفترة (2005-2012)	روض/اجمالي الأصول القروض/الودائع ودائع/اجمالي الأصول	طردية *
05	Yong et Mazilina	2016	تم الإعتماد على حوالي 100 مؤسسة غير مالية مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة (2007-2011).	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	طردية *
06	Christopher et El Khoury	2014	اشتملت عينة الدراسة على البنوك اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة (2005-2011)	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	طردية

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

يبين الجدول السابق بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر السيولة على سياسة توزيع الأرباح، فقد تباينت النتائج ما بين تأثير ايجابي وسلبي للسيولة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك، فهذا التباين في النتائج يمكن إرجاعه الى العينة المدروسة (بنوك أو مؤسسات إقتصادية) فدراسة (Hashim, Z et al., 2013) توصلت الى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح، وقد أرجع الباحثين ذلك الى أنه كلما كان العائد عالي كلما حفز ذلك البنوك على الاستثمار، لأن توزيع الأرباح يقلل من الأموال المتاحة للاستثمار، كما ان البنوك لديها حاجة ماسة للنقد مقارنة بالمؤسسات الأخرى لمواجهة التزاماتها اتجاه المودعين وقيامها بمنح قروض مختلفة للزبائن.

توصلت دراسة (Devanadhen et Karthik, 2015) التي حاولت أختبار العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح في البنوك الهندية خلال الفترة (2007-2014)، وبإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 19 بنك عمومية و10 بنوك خاصة، الى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا، ويرجع سبب ذلك الى أهمية السيولة في عمليات البنك.

أما دراسة (Yong et Mazilina, 2016) فقد توصلت الى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية إحصائيا بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح، وقد دعمت هذه النتيجة نظرية الوكالة في كون أن المؤسسات التي تكون لديها معدلات سيولة عالية تدفع أرباح عالية بهدف تخفيض السيولة المتاحة لدى المسيرين، وذلك كي لا يتم استثمارها في مشاريع ذات قيمة حالية سالبة وغير مربحة، كذلك توصلت دراسة (Ibrahim elsiddig A, 2015) التي هدف إلى إختبار أثر كل من السيولة، الربحية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإماراتية (18 بنكا من أصل 24 بنك ينشط في القطاع المصرفي الإماراتي) خلال الفترة (2005-2012)، الى وجود علاقة ارتباطية بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإماراتية، وبالتالي فان سياسة توزيع الأرباح تحد من مشكل الاستثمار ومشكل الوكالة.

في حين لم تتوصل دراسة (Yusuf et Nasiru, 2015) التي هدف الى تحليل وقياس محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك النيجرية خلال الفترة (2004-2013) بالإعتماد على عينة مكونة من 05 بنوك، إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح، حيث أنه كلما إرتفعت نسبة السيولة لدى البنوك كلما قامت هذه البنوك بتوزيع أرباح كبيرة على المساهمين.

ثانيا: أثر النمو (الفرص الاستثمارية) في الاستثمارات على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

غالبا ما تكون البنوك في عملية نمو مستمر وسريع، هذه العملية تستلزم توفر اموال كبيرة، وبالتالي في الغالب ما تقوم البنوك في هذه الحالة باحتجاز الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين، والجدول التالي يوضح بعض الدراسات التطبيقية لأثر النمو على سياسة توزيع الأرباح.

حيث من المتوقع وجود تأثير سلبي للنمو (الفرص الاستثمارية) على سياسة توزيع الأرباح، حيث أوضحت بعض الدراسة (Rozeff, 1982 ; Bajaj et Vijih, 1990 ; La porta et al, 2000 ; Fama et French, 2001 ; Gosh et Sirmans, 2006)، أن المؤسسات التي تكون في عملية نمو مستمر وتكون لها فرص استثمارية كبيرة تقوم بتخفيض في حجم أرباحها الموزعة بغرض الاحتفاظ بتلك الأموال بغرض استثمارها مستقبلها، فقد أوضح (Fama et French, 2001) أن المؤسسات التي لم تقم بتوزيع الأرباح كانت لديها أحسن الفرص الاستثمارية، كما توصلت دراسة (Michaely et Swaminathan, 2002) الى أن المؤسسات التي لديها فرص استثمارية ضعيفة تقوم بتوزيع

الأرباح على المساهمين، والجدول التالي يوضح بعض الدراسات الحديثة التي تناولت أثر النمو على سياسة توزيع الأرباح وتوضيح كيفية اختيار العينة، كيفية قياس النسبة أو المؤشر والنتائج المتوصل اليها.

الجدول رقم (2-4): بعض الدراسات التطبيقية لأثر النمو على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس	النسبة	النتائج المتوصل اليها *معنوية إحصائيا
01	Christopher et El Khoury	2014	اشتملت عينة الدراسة على البنوك اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة (2005-2011)	(العوائد الجارية – العوائد السابقة) /العوائد السابقة.	عكسية *
02	Sumaiya, Z	2013	تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد على عينة مكونة من 30 بنك في بورصة بنغلادش خلال الفترة (جانفي 2006 الى ديسمبر 2012)	التغير السنوي في الفوائد المقبوضة.	طردية *
03	Abdella, A., B., et al	2016	تتكون العينة من 12 بنكا تجاري سعودي خلال الفترة (2011-2015).	التغير السنوي في أجمالي الأصول.	طردية

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

توصلت دراسة (Christopher et El Khoury, 2014) الى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين النمو وسياسة توزيع الأرباح، فعملية النمو تتطلب المزيد من الأموال وبالتالي تقوم البنوك باحتجاز أرباح كبيرة وعدم توزيع الأرباح أو دفع توزيعات قليلة، كما أوضحت دراسة (Sumaiya zaman, 2013) أن النمو يمكن أن يكون له تأثير على سياسة توزيع الأرباح.

توصلت دراسة (Abdella, A., B., et al, 2016) الى العديد من النتائج من بينها وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائيا بين النمو وسياسة توزيع الأرباح، حيث أرجع توافقت دراستهم مع بعض الدراسات السابقة وذلك في كون المؤسسات التي لديها مكانة هامة فإن عملية النمو لا تؤثر على قرار توزيع بإعتبار أن هذه المؤسسات تمتلك الأموال اللازمة لتمويل عملية نموها، كما إختلفت نتائج هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة لديهم وقد أرجعوا ذلك الى محدودية دراستهم التي تناولت محددات سياسة توزيع الأرباح من واقع البنوك التجارية مقارنة مع الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في قطاعات إقتصادية متنوعة ومختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أرجع الباحثون هذا

الإختلاف في النتيجة المتوصل إليها الى صغر فترة الدراسة الممتدة ما بين (2011-2015) مقارنة بالدراسات الأخرى.

ثالثا: أثر حجم البنك على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، في حال قياس حجم البنك بما يملكه من حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح الغير الموزعة) نجد أن البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة، تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع الزبائن لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية[115].

فحسب دراسة (Fama et French, 2001)، فان المؤسسات التي تقوم بتوزيع الأرباح حجمها كبير مقارنة بالمؤسسات التي لا تقوم بتوزيع الأرباح، كما أوضح الباحثان أنه خلال الفترة الممتدة ما بين (1993-1998) بلغ اجمالي أصول المؤسسات التي قامت بتوزيع الأرباح 13 مرة أعلى من المؤسسات التي لم تقم بتوزيع الأرباح، كما أوضحت دراسة (Kim et Gu, 200) أهمية حجم المؤسسة في تحديد سياسة توزيع الأرباح المعتمدة، إضافة الى هتين الدراستين فقد قامت العديد من الدراسات بدراسة أثر حجم المؤسسة أو البنك على سياسة توزيع الأرباح ، والجدول التالي يبين بعض الدراسات الحديثة التي تناولت حجم المؤسسة وسياسة توزيع الأرباح.

[115] باسل جبر حسن أبو زعتر، مرجع سابق، ص ص 101-102.

الجدول رقم (2-5): بعض الدراسات التطبيقية لأثر حجم البنك على سياسة توزيع الأرباح.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس	النسبة	النتائج المتوصل اليها معنوية إحصائيا*
01	Hashim, Z et al	2013	تم تطبيق نموذج الانحدار على عينة مشكلة من 27 بنك محلي وأجنبي في القطاع المصرفي الباكستاني	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي المبيعات	لا يوجد تأثير
02	Yusuf et Nasiru	2015	تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد على عينة مشكلة من 05 بنوك نيجيرية خلال الفترة (2004-2013).	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	طردية
03	Christopher et El Khoury	2014	اشتملت عينة الدراسة على البنوك اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة (2005-2011)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	طردية*
04	Mahdzan et al	2016	عينة مشكلة من 08 قطاعات اقتصادية مختلفة خلال الفترة (2005-2009).	اللوغاريتم الطبيعي (عدد الأسهم * السعر السوقي للسهم)	عكسية*
05	Yong et Mazilina	2016	تم الإعتماد على حوالي 100 مؤسسة غير مالية مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة (2007-2011).	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	طردية*
06	Ranti, U., O	2013	عينة مكونة من 50 مؤسسة مدرجة في السوق المالي النيجيري خلال الفترة (2006-2011).	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	طردية*

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل من دراسة (Hashim, Z et al., 2013 ; Yusuf et Nasiru, 2015) توصلا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لحجم البنك على سياسة توزيع الأرباح.

في حين توصلت دراسة (Christopher et El Khoury, 2014) إلى وجود علاقة طردية بين حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح في البنوك، فاحتمال توزيع الأرباح يرتفع مع زيادة حجم البنك، حيث تقوم البنوك كبيرة الحجم بتوزيع الأرباح لعدة أسباب:

- البنوك كبيرة الحجم تواجه تكاليف وكالة عالية نتيجة لفصل الملكية عن التسيير لذلك تقوم بتوزيع الأرباح.
- ضعف مراقبة التسيير في البنوك ذات الحجم الكبير وبالتالي فان عملية توزيع الأرباح عالية تزيد من الحاجة إلى تمويل خارجي وبالتالي فرض رقابة خارجية من طرف المقرضين على البنك.
- البنوك كبيرة الحجم تستطيع الحصول على الأموال بتكلفة إصدار أقل من الأموال الخارجية الأخرى.

وتوصلت دراسة (Yong et Mazilina, 2016) كذلك الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح، وتوافقت نتائج دراسته مع العديد من الدراسات السابقة لديه، حيث اعتبر أن المؤسسات كبيرة الحجم تفضل أرباح عالية باعتبارها أكثر نضجا ولديها مستويات عالية من التدفقات النقدية، كما أن هذه المؤسسات لديها خصوم عالية باعتبار ان حاملي السندات والمقرضين لديهم ثقة في المؤسسات الكبيرة وهذه المؤسسات تستطيع الولوج الى سوق رأس المال والحصول على مصادر تمويلية بسهولة وبتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم.

هدفت دراسة (Mahdzan, N., S., et al, 2016) إلى البحث في محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات العمومية المدرجة في السوق المالي الماليزي خلال الفترة (2005-2009)، وقد تم تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لإختبار أثر كل من (تكاليف الوكالة، الحجم، الربحية، الرفع المالي، النمو) على سياسة توزيع الأرباح في 08 قطاعات إقتصادية مختلفة من بينها القطاع الصناعي، التكنولوجي والاتصالات ...الخ، وقد توصل الباحثون إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين الحجم وسياسة توزيع الأرباح، وقد فسروا ذلك في كون أن المساهمين في المؤسسات الكبيرة ليس لديهم القدرة على مراقبة المسيرين بخصوص تسيير السيولة الفائضة عن حاجتهم من جهة، ومن جهة أخرى لهاذ المسيرين رغبة في الاحتفاظ بهذه السيولة بهدف تحقيق مصالحهم الشخصية وبالتالي يعملون على عدم توزيع الأرباح أو توزيع أرباح قليلة على المساهمين.

توصلت دراسة (Ranti, U., O., 2013) التي هدفت الى تحديد العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح في المؤسسات المدرجة في السوق المالي النيجيري خلال الفترة (2006-2011)، الى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وسياسة توزيع الأرباح، وقد فسر ذلك في كون المؤسسات الكبيرة الحجم لديها القدرة على توزيع أرباح عالية على المساهمين مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم.

المطلب الثاني: الرفع المالي، المخاطر وسياسة توزيع الأرباح.

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى أثر ارفع المالي على سياسة توزيع الأرباح، من خلال التطرق الى مختلف مصادر التمويل الخارجية في البنوك وبعض من الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح، وكذا التطرق الى بعض الدراسات التي تناولت أثر المخاطر على سياسة توزيع الأرباح.

أولا: أثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

تتمثل المصادر الخارجية لتمويل البنوك في تلك الأموال التي تحصل عليها من أطراف خارجية، وتنقسم المصادر الخارجية إلى:

1- الاقتراض.

قد يستمد البنك قدرا من موارده عن طريق الاقتراض من غيره من البنوك حيث يعتبر الاقتراض مصدر من مصادر تمويل البنك الخارجية، حيث يلجأ البنك للاقتراض من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أم أجنبية، وقد يكون البنك المركزي من بين البنوك التي تقوم بإقراضه.

أ- **البنك المركزي:** يشمل هذا العنصر على ديون البنك اتجاه البنك المركزي والتي تستحق عند الطلب أو بإخطار مسبق مدته 24 ساعة، وقد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي وذلك لتغطية العجز في نسبة الاحتياطي القانوني، ومواجهة طلبات السحب غير المتوقعة.

ب- **ديون تجاه الهيئات المالية:** يسمى بالسوق ما بين البنوك، هذا السوق مفتوح للمتعاملين المحترفين أو فقط البنوك والبنك المركزي الذين يستطيعون التدخل فيه، كذلك البنوك الأجنبية تستطيع هي الأخرى التدخل في السوق ولكن وفق مبالغ محددة بقوانين في بلدانهم الأصلية، المتعاملون في هذا السوق اما يقومون بالاستدانة أو بتوظيف الأموال حسب احتياجاتهم، وذلك لفترة قصيرة ومعدل فائدة خاص بهذا السوق[116].

2- **ديون اتجاه الزبائن (الودائع).**

يشمل هذا العنصر على ديون البنك اتجاه الزبائن غير المؤسسات والهيئات المالية، حيث تعتبر الودائع بند أساسي وهام في خصوم البنك، فهي ضرورية لإمكانية قيام البنك بنشاطاته المتمثلة في منح القروض والائتمان للزبائن ...الخ، فهي تمثل نسبة كبيرة من أموال البنك مقارنة بحجم حقوق الملكية، فالودائع النقدية هي نقطة البدء في نشاط البنك، فالبنك يتلقى النقود من الجمهور في شكل ودائع ليستخدمها في عمليات منح القروض، أما بالنسبة للمودع فتتمثل الفائدة الرئيسية للوديعة في تمكينه من استخدام النقود المودعة في السحب منها لصالحه أو في الوفاء للغير عن طريق الشيكات[117]، وهناك عدة تصنيفات للودائع الا أن التصنيف حسب معيار الزمن هو التصنيف الأكثر شيوعا، حيث تنقسم إلى:

أ- **ودائع تحت الطلب:** تبقى تحت الطلب ولأمر أصحابها يطلبونها في أي وقت والبنك يحتاط لها، فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها ولا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شروطا أمام صاحبها أثناء السحب.

[116]LAMARQUE, E., Vincent MAYMO, Economie et gestion de la banque, Dunod, 2015, p 99.

[117] مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص59.

ب- **الودائع الثابتة:** سميت بهذه التسمية لارتباطها بزمن معين حيث لا يستطيع صاحبها سحب هذه الودائع إلى في تاريخ محدد، وتنقسم الودائع حسب معيار الزمن إلى:

- **الودائع لأجل:** يقصد بالودائع لأجل الأموال النقدية التي تودع بالبنك ولا يكون لأصحابها الحق في سحبها أو سحب جزء منها، وذلك طوال مدة الإيداع التي يتفق عليها مسبقا والتي لا تتجاوز السنة في البنوك[118]، حيث ترتكز البنوك بشكل كبير على هذا النوع من الودائع لأنه يتيح للبنك إجراء توظيفات أكثر تنوعا وأكبر حجما وله كل الحرية في التصرف في مثل هذه الأموال خلال مدة الإيداع.
- **الودائع بإخطار:** لا يمكن سحبها إلا إذا أخطر الزبون البنك قبل مدة متفق عليها[119]، بحيث لا يمكن للمودعين سحب هذا النوع من الودائع إلا بعد تقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب وبمدة كافية (يكون هناك اتفاق بين البنك والزبون).
- **الودائع الادخارية:** هي ودائع تحت الطلب لأمر أصحابها يطلبونها في أي وقت ولكن معدلات فائدتها أقل من الوديعة لأجل أو وديعة لإخطار، كما أن الودائع الادخارية تشبه الودائع الجارية تحت الطلب في كون أن صاحبها يحق له أن يسحبها في أي وقت.

3 – ديون ممثلة بورقة مالية: يشمل هذا العنصر على ديون البنك الممثلة بالأوراق المالية (إصدار البنك للأوراق المالية)، حيث يمنح القانون البنوك كمؤسسات مساهمة عامة الحق بإصدار السندات للحصول على تمويل من الأفراد والقطاعات الاقتصادية الأخرى وعادة لا تلجأ البنوك إلى هذه الوسيلة، إلا إذا توفرت لديها الفرص الاستثمارية وبعوائد عالية تفوق تكلفة إصدار السندات والفائدة المدفوعة عليها[120].

تناولت العديد من الدراسات أثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح، وقد اختلفت النتائج المتوصل اليها ما بين عدم تأثير الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح، تأثير سلبي وتأثير ايجابي، فقد أوضح (Rozeff, 1982) أن المؤسسات التي لديها معدل رفع مالي عالي تقوم بتوزيع أرباح منخفضة لكي تتفادى تكلفة الحصول على الأموال الخارجية، كما توصلت العديد من الدراسات الى وجود أثر الرفع المالي سلبي للرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح نذكر منها (Jensen et al, 1992 ; bradley et al, 1998 ; Chen et Steiner, 1999 ; Mancinelli et Ozkan, 2006)، في حين توصلت دراستي (Wang et al, 1993 ;Ghosh et Sirmans, 2006) الى وجود علاقة طردية بين الرفع المالي وسياسة توزيع الأرباح، والجدول التالي يبين بعض الدراسات التطبيقية الحديثة لأثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح.

---

[118] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص95.

[119] فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص109.

[120] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص166.

الجدول رقم (2-6): بعض الدراسات التطبيقية لأثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس	النسبة	النتائج المتوصل اليها *معنوية إحصائيا
01	Asif, A., et al	2011	عينة مكونة من 403 مؤسسة مدرجة في البورصة خلال الفترة (2002-2008).	اجمالي الديون / الاجمالي الأصول	عكسية*
02	Eliasu, N., et al.	2014	تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد (panel data) على عينة مكونة من مجموعة من المؤسسات المالية وغير المالية خلال الفترة (2000-2009)	اجمالي الديون / الاجمالي الأصول	عكسية * طردية
03	Devanadhen et Karthik	2015	تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة على عينة مكونة من 19 بنك عمومي و10 بنوك خاصة خلال الفترة (2007-2014).	اجمالي الودائع / الاجمالي الأصول	لا يوجد تأثير
04	Mossadek, A., et al	2015	74 مؤسسة مدرجة في بورصة الدار البيضاء (المغرب)، خلال الفترة (2011-2013)	اجمالي الديون / الاجمالي الأصول	لا يوجد تأثير
05	Yong et Mazilina	2016	تم الإعتماد على حوالي 100 مؤسسة غير مالية مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة (2007-2011).	الديون / حقوق الملكية	طردية
06	Asad et Yousaf	2014	عينة مكونة من 44 مؤسسة خلال الفترة (2006-2011).	الديون / حقوق الملكية	عكسية*

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل من دراسة (Devanadhen et Karthik, 2015 ; Mossadek, A., et al, 2015 ; Yong et Mazilina, 2016) لم تتوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي وسياسة توزيع الأرباح.

توصلت دراسة (Asif, A., et al, 2011) التي حاولت إختبار أثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المدرجة في باكستان خلال الفترة (2002-2008)، إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين الرفع المالي مقاس بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول وسياسة توزيع الأرباح في هذه المؤسسات.

كما توصلت دراسة (Eliasu, N et al, 2014) كذلك إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين معدل الرفع المالي وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية في غانا، وقد فسروا ذلك في كون أنه كلما كان معدل الرفع المالي عالي كلما كانت توزيعات الأرباح قليلة، حيث تفضل هذه المؤسسات دفع ديونها في شكل أقساط ثابتة وعدم توزيع الأرباح.

كذلك دراسة (Asad et Yousaf, 2014) حاولت أختبار أثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الباكستانية، ولتحقيق ذلك تم تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 44 مؤسسة خلال الفترة الممتدة ما بين (2006-2011)، حيث توافقت نتائجه مع الدراسات النظرية حيث أن الديون أو زيادة الإعتماد على الديون في تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة يرفع من حالة عدم التأكد لدى المؤسسة بشأن قدرتها على تحمل التكاليف الثابتة (تكلفة الدين).

ثانيا: أثر المخاطر (إستقرار الأرباح) على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

تتسم الأعمال المصرفية بارتفاع حجم المخاطر لديها نظرا لطبيعة تعاملها بالأموال وتوظيف مواردها المالية اما بالإقراض أو بالاستثمار وصعوبة ضمان استرداد تلك الموارد في ظل تعقيدات وتقلبات الأسواق التجارية والمالية والسلعية، حيث تسعى الإدارات التنفيذية في البنوك وكذلك الجهات الرقابية على العمل المصرفي الى فهم طبيعة هذه المخاطر وذلك حتى تحسن ادارتها ومراقبتها بشكل ملائم[121].

توصلت دراسة (Jensen et al, 1992) الى وجود أثر إيجابي لاستقرار الأرباح على سياسة توزيع الأرباح، حيث من المتوقع أن المؤسسات لا تقوم بتوزيع الأرباح إلا عندما تتأكد من العوائد التي سوف تحققها في المستقبل، كما توصلت دراسة (Amidu et Abor, 2006) إلى أن المؤسسات التي تكون لديها أرباح مستقرة تكون لديها القابلية أكثر لتوزيع الأرباح على المساهمين، والجدول التالي يوضح بعض الدراسات التطبيقية الحديثة لأثر المخاطر (استقرار الأرباح) على سياسة توزيع الأرباح.

[121] طرشي محمد، دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، تاريخ الاطلاع : 2016/11/16 على الساعة 14.30 http://www.univ-chlef.dz/drupub/sites/default/files/aricle%20torchi.pdf

الجدول رقم (2-7): بعض الدراسات التطبيقية لأثر المخاطر على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس	النسبة	النتائج المتوصل اليها *معنوية إحصائيا
01	Zameer, H et al	2013	تم تطبيق نموذج الانحدار على عينة مشكلة من 27 بنك محلي وأجنبي في القطاع المصرفي الباكستاني	التغير السنوي في الأرباح.	لا يوجد تأثير
02	Eng, S., H et al	2013	عينة مكونة من مجموعة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية باستخدام نماذج بنال (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية).	التغير السنوي في العوائد المحققة.	طردية * عكسية
03	Titus et Ambrose	2015	عينة مكونة من 60 مؤسسة في السوق المالي الكيني خلال الفترة (2004-2014).	التغير السنوي في الأرباح.	عكسية

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل من دراستي (Hashim, Z et al, 2013 ; Titus et Ambrose, 2015) توصلا الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر (استقرار الأرباح) وسياسة توزيع الأرباح.

في حيث توصلت دراسة (Eng. S., H., et al, 2013) الى وجود تأثير لمعدل نمو عوائد البنك السنوية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك التقليدية، حيث فسرت الدراسة ذلك كون البنوك التقليدية الماليزية لها معدل نمو في العوائد مستقر ومقبول وبالتالي تقوم بتوزيع أرباح عالية، في حين توصل الباحثون الى وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائيا بين نمو العوائد وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية.

توصلت دراسة (Titus et Ambrose, 2015) والتي هدفت الى دراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الكينية خلال الفترة (2004-2015)، وبغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام طريقة نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 60 مؤسسة كينية مدرجة في البورصة تمثل ما نسبته 93.75% من إجمالي المؤسسات المدرجة، وقد حاولت هذه الدراسة إختبار أثر العديد من العوامل على سياسة توزيع الأرباح (الربحية، المخاطر، السيولة، الضرائب، النمو، الملكية المؤسساتية)، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا بين المخاطر ممثلة بالتغيرات السنوية في إجمالي الأرباح المحققة وسياسة توزيع الأرباح في هذه المؤسسات، حيث فسرا الباحثان ذلك في أن كثرة المخاطر التي تواجه المؤسسة تؤدي بها الى

دفع أو توزيع أرباح قليلة على المساهمين، باعتبار أن التقلبات التي تحدث في الأرباح المحققة تحد من إمكانية توزيع الأرباح على المساهمين أو تؤدي بالمؤسسة الى توزيع أرباح قليلة.

المطلب الثالث: هيكل الملكية وسياسة توزيع الأرباح.

سوف نتطرق في هذا المطلب الى أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك، من خلال عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية في البنوك، والى بعض الدراسات التطبيقية لأثر طبيعة الملكية على سياسة توزيع الأرباح.

أولا: حقوق الملكية في البنوك.

1- رأس المال.

رأس المال هو التزام على البنك بصفته شخصية قانونية قبل مالك رأس المال وفي هذا الصدد لابد من التفرقة بين رأس المال الاسمي Nominal capital ورأس المال المدفوع Paid-Up Capital[122].

أ-رأس المال الاسمي: هو مجموع رأس المال الكلي الذي صدر به قرار إنشاء البنك.

ب-رأس المال المدفوع: وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك[123]، يمثل النواة الأولى للموارد المصرفية والذي يبدأ به البنك نشاطه بتكوين ما يلزمه من أصول ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلب من نفقات أثناء العمل[124].

يختلف رأس المال المدفوع عن رأس المال المصرح به والذي تذكر قيمته في النظام الأساسي، وهو المبلغ الذي يسمح بطرحه للاكتتاب وفقا للتصريح الرسمي بشأنه، ورأس المال المدفوع هو الذي يظهر في الميزانية السنوية للبنك وقد يعادل رأس المال الاسمي أو أقل منه.

يتغير رأسمال البنك أثناء حياته نتيجة سير أعماله سواء بالزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو زيادة قيمة الأسهم القديمة أو بالنقصان عن طريق تخفيض قيمة الأسهم، كما يعد من أكثر بنود خصوم البنك ثباتا واستقرارا.

---

[122] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص63.

[123] بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، بدون سنة نشر، ص7.

[124] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق المصرفي (مدخل استراتيجي –كمي – تحليلي)، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص93.

وقد حدد (Brenton C.Leavitt) عضو مجلس محافظي بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي أربع وظائف لرأس المال تتمثل هذه الوظائف في:[125]

- حماية المودعين غير المؤمن على ودائعهم في حالة إعسار البنك أو تصفيته (وإن كانت هذه الحماية – في رأينا – غير كافية).
- امتصاص ما قد يلحق بالبنك من خسائر غير متوقعة، كما انه يوفر هامشا نقديا لزيادة الثقة في البنك لتمكينه من الاستمرار في نشاطه في ظل الظروف الصعبة.
- توفير مايلزم من أصول مادية وموارد بشرية للقيام بالخدمات المصرفية.
- يستخدم رأس المال كأداة تنظيمية لكبح التوسع غير المرغوب فيه في عناصر الأصول، كأن تحدد نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال، أو تحدد نسبة الإقراض للعميل الواحد بما لا يتجاوز نسبة من رأس المال.

يتميز رأس مال البنوك بصغر حجمه مقارنة بالمصادر الأخرى، حيث يوجه رأس مال البنك عند تأسيسه إلى الأصول الثابتة والمعدات والأدوات اللازمة لقيام البنك بنشاطاته المختلفة، كما يمثل رأس مال البنوك حافة أمان بالنسبة للمودعين في حالة تعرضها إلى خسائر.

2- الأرباح المحتجزة.

تمثل الأرباح المحتجزة الأموال السنوية التي تقتطعها البنوك من أرباحها والتي تحتفظ بها في شكل احتياطات سواء احتياطات إجبارية أو احتياطات اختيارية، أو في شكل أرباح غير مدورة، كما يرى البعض أن الأرباح المحتجزة هي وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا، حيث تقسم إلى:

أ- **الاحتياطات**: هي عبارة عن مبالغ تقتطعها البنوك من أرباحها سنة بعد أخرى وتحتفظ بها لتدعيم حساب رأس المال وحماية المودعين[126]، فالاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية، وهي من طبيعة رأس المال نفسها، أي أنه كلما ارتفعت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في البنوك، وتنقسم الاحتياطات إلى نوعين:

- **الاحتياطي الخاص**: هو عبارة عن احتياطي خاص يقوم البنك بتكوينه من تلقاء نفسه ودون أن يفرضه عليه القانون، حيث يعتمد مقدار هذا الاحتياطي حسب تقدير حاجة إدارة البنك إليه في المستقبل، ويكونه لتحقيق ما يلي:[127]

[125] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، 2001، ص210.

[126] أسامة كامل،عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص110.

[127] زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص54.

- تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور.
- ملاقاة كل خسارة في قيمة أصول البنك تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

- **الاحتياطي القانوني**: تكون البنوك ملزمة بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة[128]، حيث تقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها 5% بشرط عدم تجاوز 10% من رأس المال، والغرض منه هو الوقاية ضد أي خسارة قد تنتج عن عمليات البنك.

ب- **المخصصات**: تستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاهتلاك، مخصص انخفاض أسعار الأوراق المالية[129].

ت- **الأرباح غير الموزعة (الأرباح المدورة)**: تمثل هذه الأرباح أرباحا صافية مرحلة من سنوات مضت، تحتفظ بها البنوك في شكل أرباح محتجزة بغرض تحقيق التوسع والزيادة في معدل النمو لديها، بالإضافة إلى تحقيق بعض المزايا الضريبية الناتجة عن عدم توزيع هذه الأرباح على المساهمين، حيث لا يتم دفع قيمة الضرائب إلا في حالة التوزيع الفعلي.

ثانيا: الدراسات التطبيقية لأثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك.

يشير مصطلح تشتت الملكية وتركزها الى توزع الملكية بين مجموعات المستثمرين، فقد تمتلك مجموعة أو عدة مجموعات جزءا مرتفعا من الملكية، مما يجعلها في موقف قوي مقابل الأقلية من حملة الأسهم، وقد يكون تركز الملكية بيد مؤسسة أو مؤسسات أو مستثمر أو عائلة محددة[130]، كما تشير الملكية الأجنبية الى حصة أو ملكية المستثمرين الأجانب في أسهم المؤسسات، أما الملكية المؤسساتية فنقصد بها مدى سيطرة أو ملكية المؤسسات لأسهم في مؤسسات أخرى أو بنوك، حيث يوضح الجدول التالي بعض الدراسات التي تناولت أثر هيكل الملكية (تركز الملكية، الملكية الأجنبية، الملكية المؤسساتية، ملكية العمال في رأس مال المؤسسة...الخ) على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات.

[128] ناظم محمد الشيمري، مرجع سابق، ص125.

[129] موسى ولد الشيخ، البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة موريتانيا–، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص8.

[130] علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 251.

الجدول رقم (2-8): بعض الدراسات التطبيقية لأثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس	النسبة	النتائج المتوصل اليها *معنوية إحصائيا
01	Mossadek, A et al	2015	اشتملت عينة الدراسة على 53 مؤسسة خلال الفترة (2011-2013).	-تركز الملكية -الملكية المؤسساتية -الملكية الأجنبية.	طردية * عكسية طردية *
02	Norhasniza et Zuraidah	2012	اشتملت عينة الدراسة على 100 مؤسسة ماليزية خلال سنة 2010.	-تركز الملكية. -تشتت الملكية. -الملكية المؤسساتية. - الملكية الإدارية. - الملكية الأجنبية.	طردية * -لا يوجد ارتباط -لا يوجد ارتباط -لا يوجد ارتباط - لا يوجد ارتباط
03	Hamid, U et al	2012	عينة عشوائية مكونة من 70 مؤسسة من بورصة كراشي لمدة 8 سنوات خلال الفترة (2003-2010).	-الملكية الإدارية. -الملكية المؤسساتية. -الملكية الأجنبية.	عكسية * طردية *
04	Yi-Chein et Bo-Song	2015	المؤسسات المدرجة في بورصة تايوان	-الملكية الأجنبية.	طردية *
05	Hussain, A., et al	2014	عينة مكون من 104 مؤسسة غير مالية مدرجة في البورصة الباكستانية خلال الفترة (2005-2012)	الملكية النبيةأ	طردية*

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

قامت دراسة (Mossadek, A et al, 2015)[131] بدراسة العلاقة بين هيكل الملكية وسياسة توزيع الأرباح في 53 مؤسسة في المغرب خلال الفترة (2011-2013)، وقد توصلت الى:

[131] Mossadak, A., FONTAINE, KHEMAKHEM, H.,, Lien entre la structure de propriété et la politique de dividends dans un marché emergent: le cas du maroc, Chaire d'information et organisationnelle ESG UOAM, Cahier de recherché, Vol.07, 2015.

- وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين تركز الملكية وسياسة توزيع الأرباح، حيث يقوم المساهمون الذين يسيطرون على الملكية، بالضغط على المسيرين لتخفيض الموارد المتاحة لديهم، كون أن المسيرين يستطيعون استثمار هذه الأموال في مشاريع تكون في مصلحتهم.
- لعل أهم إضافة لهذه الدراسة هي تأكيدها على ضرورة تشجيع أو جذب المستثمرين الأجانب كغيرهم من المستثمرين المحليين للإستثمار في أسهم المؤسسات المغربية المدرجة في البورصة، الأمر الذي يتطلب توزيع أرباح عالية على المساهمين ويسمح بتطور وتنمية النشاط الاقتصادي في المغرب، حيث توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، وفسرت ذلك في كون المستثمرين الأجانب يرغبون في تخفيض حجم الأموال المستثمرة خارج بلدهم ولذلك يبحثون دائما على تخفيض ذلك من خلال المطالبة بتوزيعات أرباح كبيرة.
- وجود علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا للملكية المؤسساتية على سياسة توزيع الأرباح.

قامت دراسة (Norhasniza et Zuraidah, 2012) [132]بدراسة أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح من خلال تطبيق نموذج بيانات مقطعية على 100 مؤسسة ماليزية خلال سنة 2010، وتوصلت في الأخير الى ان متغير تركز الملكية هو الوحيد المؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وقد فسرا الباحثان ذلك بأن هذه النتيجة تتوافق مع نظرية الوكالة، أي توزيع أرباح عالية بهدف تخفيض مشاكل الوكالة، بحيث تسمح الأرباح الموزعة للمساهم بمراقبة المؤسسة.

هدفت دراسة [133](Hamid, U et al, 2012) الى البحث في أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح في باكستان، ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على عينة مكونة من 70 مؤسسة مدرجة في البورصة خلال الفترة (2003-2010)، وتوصلت الى وجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية وسياسة توزيع الأرباح، وتوصلت كذلك الى وجود علاقة طردية بين الملكية المؤسساتية والأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، حيث بزيادتهم ترتفع توزيعات الأرباح من طرف المؤسسة الأمر الذي يؤدي الى تخفيض النقدية المتاحة للمسيرين والحد من إمكانية تخفيض ثروة المساهمين.

توصلت دراسة [134](Yi-Chein et Bo-song, 2015) الى وجود علاقة طردية بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، حيث توصلت الى أن للملكية الأجنبية تأثير على سياسة توزيع الأرباح، وأن المؤسسات التايوانية تقوم برفع توزيعات الأرباح بهدف جذب المستثمرين الأجانب.

---

[132] Norhasniza M., H., A., Zuraidah, A., The influence of Ownership Structure On the Firms Dividend Policy Based Linter Model, International Review of Business Research Papers, Vol 8, No 6, September 2012.

[133] Ullah, H., Fida, A., Khan, S., The impact of Ownership Structure on Dividend Policy Evidence from Emerging Markets KSE-100 Index Pakistan, International Journal Of Business and Social Science, Vol 3, No 9, May 2012.

[134] Yi-Chein C, Bo-Song L, Dividend payout policy decision : the role of foreign ownership, Investement Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 2, 2015.

توصلت دراسة (Hussain, A et al, 2014) التي هدفت الى تحليل أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح في باكستان، وذلك خلال مدة 8 سنوات خلال فترة (2005-2012) وبتطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج التأثيرات الثابتة) توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، وقد أرجع الباحثون ذلك إلى أن المستثمرين الأجانب يفضلون الحصول على توزيعات الأرباح في شكل نقدي عوض رفع رأس المال وذلك كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي والإقتصادي في البلد محل الدراسة.

توصلت دراسة (Chai, D., H., 2010) التي هدفت اختبار العلاقة بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح في كوريا، توصلت الى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، حيث بإرتفاع نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال المؤسسات ترتفع الأرباح الموزعة، ومن جانب أخر، هناك بعض الدراسات التي تطرقت الى أثر هيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح، فقد توصلت دراسة (Hu. A, P. Kumar, 2004)[135] الى أن المؤسسات التي تقوم بتوزيع الأرباح كبيرة للمساهمين تكون فيها مساهمة العاملين (الاجراء) ضعيفة في رأس مال المؤسسة، كما أوضح كل من (Fen. G, N. Liang, 200)[136] أن توزيعات الأرباح ترتفع مع ارتفاع مساهمة العمال (الاجراء) في رأس مال المؤسسة التي تتميز بارتفاع تكاليف الوكالة.

[135]Hu, A, P Kumar, Managerial entrenchment and payout policy, Journal of Financial and Quantitative Analys, Vol.39, 2004.

[136] Fen, G., N., L., Corporate Payout policy and managerial Stock incentives, Journal of financial Economics 60m, 2000.

المبحث الثالث: الحوكمة المؤسسية وسياسة توزيع الأرباح.

يرتكز مفهوم حوكمة المؤسسات حول مجموعة من العلاقات التي تربط إدارة البنك ومجلس ادارتها والمساهمين وتعارض المصالح بينهم، حيث نهدف من خلال هذا المبحث الى عرض ما يلي:

- مفاهيم عامة حول الحوكمة المؤسسية.
- المحددات والاليات الداخلية والخارجية للحوكمة المؤسسية.
- أثر الحوكمة المؤسسية على سياسة توزيع الأرباح.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة المؤسسية.

لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية، لما تحمله من أفكار وما تحتويه فلسفتها من معاني، في كل من الاقتصاديات المتقدمة والدول النامية نتيجة لعدة اعتبارات أهمها تزايد الاهتمام بنظرية الوكالة، وحاجة الملاك الى التأكد من أن تعمل على تعزيز الربحية وتدعيم أداء المؤسسات في الأجل الطويل، وأن الإدارة تفصح عن المعلومات المالية التي تعكس بدقة الحالة الحقيقية للمؤسسة[137].

أولا: نشأة الحوكمة المؤسسية.

حظي مفهوم حوكمة المؤسسات (Corporate Governance) بالاهتمام من طرف المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المصرفية (البنوك)، خاصة في الآونة الأخيرة في كثير من دول العالم، نتيجة الاحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال التسعينات من القرن الماضي مع انفجار الأزمة المالية الاسيوية عام 1997، وتعرضت العديد من المؤسسات العالمية لاسيما الأمريكية، من بينها مؤسستي (Enron) و(Worldcom) لفضائح مالية وبدا ذلك واضحا عندما أعلن في سنة 2001 عن افلاس 216 مؤسسة نتيجة عجزها عن سداد التزاماتها، فضلا عن ما شهده العالم سنة 2002 من انهيار عدد من المؤسسات العالمية العملاقة سنة 2001 لأسباب متعددة من بينها الغش والتضليل والعبث والاخطاء المحاسبية فضلا عن تدني أخلاق المهنة وأخلاق ادارات المؤسسات والبنوك ومكاتب تدقيق عالمية التي ثبت تواطؤها مع تلك المؤسسات[138].

---

[137] نصر الدين محمد على هندي، التعديلات الأخيرة في النظام المحاسبي الموحد ومفهوم حوكمة المؤسسات، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، مصر، العدد 02، ديسمبر 2004، ص 04.

[138] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 9.

وبعد دراسة وتحليل هذه الأزمات من طرف المؤسسات الدولية على رأسها منظمة OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) فقد أصدرت ما يسمى بحوكمة المؤسسات ووضعت لها قواعد ومبادئ لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة في المؤسسة لتفادي الكوارث التي حدثت جراء هذه الأزمات.

ثانيا: تعريف الحوكمة.

يعد مصطلح حوكمة المؤسسات هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporation Governance، وقد تعددت التعاريف المقدمة للحوكمة نذكر منها تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي عرفتها على أنها: «الهيكل الذي تنظم من خلاله إدارة المؤسسة والرقابة عليها، مع التأكيد على أن يتضمن هذا الهيكل نظاما لحوافز المديرين ومجلس الإدارة، مرتبطا بأداء المؤسسة الذي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين ويؤدي إلى تشجيع الإدارة على الاستثمار الأمثل لموارد المؤسسة»[139].

ثالثا: مبادئ الحوكمة.

في سنة 1999 أصدرت منظمة التعاون والتنمية المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات، مع تعديلها خلال سنة 2004 وقد كان المغزى من وضع هذه المبادئ تحديث القواعد القانونية والتنظيمية المتبعة في تطبيق الحوكمة، تلتها المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في نفس السنة بهدف إعانة الجهات الرقابية في شتى الدول من خلال دفع البنوك لاتباع قواعد الحوكمة الرشيدة.

1- المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

أ- حقوق المساهمين.

ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في المؤسسات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل المؤسسة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة[140].

[139] ناصر عبد الحميد، حوكمة المؤسسات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، ص 45.

[140] رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة المؤسسات، الجامعة الإسلامية، ص3.

وبصفة عامة هناك مجموعة من الارشادات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ وهي:[141]

- ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في: طرق مضمونة لتسجيل الملكية، ارسال أو تحويل الأسهم، الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالمؤسسة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم، المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، نصيب في أرباح المؤسسة.
- ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بالمؤسسة مثل: تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للمؤسسة، الترخيص بإصدار أسهم إضافية، العمليات الاستثنائية التي تؤدي الى التأثير على المؤسسة.
- ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، بالإضافة الى احاطتهم بمختلف القواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.

ب- المساواة في المعاملة بين المساهمين.

ينبغي على اطار حوكمة المؤسسات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهين بما في ذلك مساهموا الأقلية والمساهمون الأجانب، كما ينبغي أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها، ضمن صنف معين من الأسهم، وينبغي أن يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك، كما يجب حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة[142].

ت- حقوق أصحاب المصالح.

يقصد بأصحاب المصالح في المؤسسات جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة من بنوك ومساهمين وموردين وزبائن، ويتوجب احترام حقوقهم القانونية وتعويضهم في حالة أي انتهاك لها.

[141] محمد مصطفي سليمان، حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 46-47.

[142] مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، ص 17.

ث- الإفصاح والشفافية.

وينص هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة المؤسسة[143].

ج- مسؤوليات مجلس الإدارة.

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات التوجه الاستراتيجي للشركة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة، ومسؤولية المجلس أمام المؤسسة والمساهمين، وعلى المجلس أن يحرص على الحصول على كل المعلومات وأن يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين وأن يضمن التوافق مع القوانين السارية...الخ، ومراجعة الأداء وسياسة المخاطر...الخ، وكذلك ضمان أن النظم الملائمة للرقابة الداخلية قائمة، كما ينبغي على المجلس أن يضع في اعتباره استخدام لجنة المراجعة[144].

2- المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المالية 2006.

ويمكن حصرها في: [145]

- **المبدأ الأول:** ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة المؤسسات، إضافة الى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك.
- **المبدأ الثاني:** ينبغي على مجلس الإدارة المصادقة والاشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك وعلى قيمه المعلنة لجميع المؤسسات المصرفية، كما يجب عليه متابعة تطبيقها.
- **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس الإدارة وضع واحترام السلم الوظيفي ومسؤوليات واضحة لجميع المستويات في البنك.
- **المبدأ الرابع:** على مجلس الإدارة ضمان اشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق السياسات التي وضعها.
- **المبدأ الخامس:** ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا استعمال بكفاءة أعمال المراجعة الداخلية، المراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.

[143] ناصر عبد الحميد، مرجع سابق، ص 19.

[144] طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، 2005، ص 11.

[145] حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص ص 226-232.

- **المبدأ السادس:** على البنك ضمان ملاءمة ممارسات وسياسات المكافأت مع ثقافة المؤسسة المصرفية ومع الأهداف الاستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع هيكل الرقابة في البنك.
- **المبدأ السابع:** تواجد إفصاح وشفافية تامة في جميع أعمال البنك والإدارة.
- **المبدأ الثامن:** يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك، بما في ذلك عندما يعمل البنك وفق قوانين أو عن طريق هياكل وسيطة من شأنها إعاقة تحقيق الشفافية.

رابعا: أهمية وأهداف الحوكمة.

تتمثل أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات فيما يلي:

1- أهمية الحوكمة المؤسسية.

تعتبر الحوكمة دعامة أساسية ولازمة لسلامة سيرورة العمليات داخل المؤسسات وتجنب الفساد الإداري خاصة بعد الأزمات المالية والإدارية التي مست المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وشرقي آسيا وغيرها، والناتجة عن ضعف آليات الرقابة وافتقار المؤسسات للإفصاح والشفافية في العمل، وكذا انعدام حق مسائلة إدارة المؤسسة، وتبرز أهمية الحوكمة كونها تعمل على زيادة كفاءة استقلال الموارد المتاحة للمؤسسة وتعظم قيمتها وتدعم مقدرتها التنافسية بما يجذب مصادر التمويل والتي تجعلها قادرة على خلق فرص جديدة ما يزيد من الكفاءة والتنمية الاقتصادية[146]،وبناء على ذلك فإن حوكمة المؤسسات تعتبر بمثابة إجراء مسبق يقي من الغش والتلاعبات المالية والاختلاس، كما أنها تنمي ثروة المؤسسات وتعمل على حصر التوقعات لمستعملي القوائم المالية.

2- أهداف الحوكمة المؤسسية.

وفقا لمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الدولي يمكننا حصر الأهداف فيما يلي: [147]

- ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال المؤسسة ومدى الالتزام بالقوانين والاشراف على مسؤولية المؤسسة الاجتماعية.
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها.
- وجود المراقبة المستقلة (من غير العاملين بالمؤسسة) على المديرين والمحاسبين وصولا الى قوائم مالية ختامية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة.

[146] فهيم سلطان محمد الحاج، آليات حوكمة المؤسسات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في المؤسسات المساهمة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد الأول، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012، ص 48.

[147] عبد الله جوهر، الادارة في المؤسسات والمؤسسات (القيادة – التسويق – العمل المؤسسي تخطيط وادارة القوة العاملة – الحوكمة)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2014، ص ص 218-219.

- وجود معاملات عادية ومتساوية لجميع المساهمين خاصة لو كان هناك مساهمين مسيطرين على المؤسسة.
- الكفاءة والشفافية بما يسمح بالرقابة على المؤسسة.
- التأكد من الإفصاح عن النتائج المادية والمالية أو نشاط المؤسسة.
- إمكانية اللجوء الى التشريع والقوانين في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات.
- التأكد من قدرة المساهمين في ممارسة سلطتهم بالتدخل في حالة ظهور المشاكل ومساندة جهود الإدارة على المدى الطويل.

خامسا: دوافع الحاجة لتطبيق الحوكمة في البنوك.

للحوكمة المؤسسية أهمية بالغة في أي اقتصاد، فالبنوك تعتبر مؤسسات مساهمة في الاقتصاد المحلي والدولي وتعمل على تدعيم النمو والاقتصادي من خلال جمع المدخرات في شكل ودائع وإقراضها، ومن أهم الدوافع التي تدعو لتطبيق الحوكمة في البنوك نذكر: [148]

1- **الثقة:** إن طبيعة العمل البنكي يرتكز أساسا على الثقة التي يمنحها المتعاملون والمودعون في أعمال البنك، وبذلك يتوقف حجم الودائع على مقدار الثقة وفي مستوى أمان وسيولة بعض الودائع، فانعدام هذه الثقة ولو بمقدار ضئيل في هذه الأعمال قد يدفع بأحد العملاء إلى سحب وديعته من البنك، وهذا ما قد يؤدي إلى التسبب في سحب الكثير من المودعين الآخرين لأموالهم فيحدث ذلك خسارة كبيرة للبنك، وهذا ما يعزز أهمية دور الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر أكثر من المؤسسات الأخرى.
2- **هيمنة البنك في حوكمة غيره من المؤسسات:** وذلك باعتبار البنك الممول الرئيسي للمؤسسات مما يجعله قادرا على رصد عملائه من خلال تسوية حساباته.
3- **عدم تماثل المعلومات:** وهو أخطر بكثير في الأعمال المصرفية عن غيرها من الصناعات غير المالية، ويرجع ذلك إلى طبيعة العقود المالية التي تنطوي على وعد بالدفع في المستقبل، وتزايد درجة التعقيد في المنتجات المالية، ويستدعي هذا مستويات أعلى من الحوكمة بما تتضمنه من الإفصاح والشفافية.

[148] عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص71.

المطلب الثاني: المحددات والأليات الداخلية والخارجية للحوكمة المؤسسية.

إن التطبيق الدقيق لحوكمة المؤسسات يعتمد على مجموعة من المحددات والآليات، فالمحددات تتعلق بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ومدى جودتها، أما الآليات فهي مجموعة من الإجراءات والممارسات الهادفة إلى تحقيق الغايات المرجوة من الحوكمة، وهي تضمن للشركة التحكم في متغيرات البيئة الداخلية وكذا التعامل مع متغيرات البيئة الخارجية بكل إفصاح وشفافية.

أولا: محددات الحوكمة المؤسسية.

وتنقسم إلى قسمين:

1- محددات داخلية.

وتتمثل هذه المحددات في مجموعة من القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية **و**تطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث[149].

2- محددات خارجية.

وقد تمثلت في العوامل ذات الصلة بجاذبية بيئة الأعمال وديناميكيتها ونمط الفرص والتهديدات المتاحة فيها، ومنها البيئة القانونية ذات الصلة بالأطر القانونية المنظمة للأعمال مثل قوانين الاستثمار وأسواق المال، المنافسة والاحتكار والإفلاس، قوانين المؤسسات والبيئة الاقتصادية ممثلة بجاذبية المناخات الاستثمارية وفرص النمو وكفاءة الأسواق المالية واستراتيجيات التمويل ومستوى التنافسية في الأسواق فضلا عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على أداء منظمات الأعمال والمؤسسات ذات التنظيم الذاتي التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف العاملين في السوق مثل المحامين والمحاسبين والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها[150].

[149] نجلاء ابراهيم يحي عبد الرحمان، دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، ص 193.

[150] عبد السلام إبراهيم، حوكمة المؤسسات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة، ص 166.

ثانيا: آليات حوكمة المؤسسات.

وتقوم الآليات على معالجة الاختلالات التي تتعرض لها المؤسسات، وقد صنفت هذه الآليات إلى داخلية وخارجية:

1- الآليات الداخلية.

تتمحور الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات حول أنشطة وفعالية المؤسسة، واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن تجزئة الآليات الداخلية إلى العناصر التالية:

أ- مجلس الإدارة.

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا كما يعتبر مجلس الإدارة المحرك الأساسي لنظام حوكمة المؤسسات باعتبار أن مجلس إدارة أي شركة يهتم أساسا برسم السياسات العليا لأنشطة المؤسسة، ومن ثم حماية حقوق المساهمين، فمجلس الإدارة له السلطة العليا في شكل ومحتوى وتفاصيل التقرير السنوي للشركة الذي كلما كان مفصلا زادت شفافية المعلومات عن المؤسسة، ومن ثم زاد مستوى حوكمتها، وتنبثق عن مجلس الإدارة عدة لجان أهمها (لجنة التدقيق ولجنة التعيينات ولجنة المكافآت والتعويضات)[151].

يتم إدارة البنوك من طرف مجلس الإدارة، الذي يتكون من مجموعة من الأعضاء الذي يتم اختيارهم في القانون الأساسي في المرة الأولى، وبعدها يتم اختيارهم من طرف الجمعية العامة العادية في مراحل حياة البنك[152]، كما يتم اتخاذ قرارات مجلس الإدارة بعد الاجتماع وبصورة جماعية[153]، وكذلك يقوم مجلس الإدارة بمراقبة المسيرين، من خلال قيامه بتقييم أداء المؤسسة وتقييم أداء المسيرين[154].

[151] خليل أب وسليم، قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة المؤسسات على جذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة جازان–فرع العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 1،جامعة جازان، المملكة العربية السعودية، 2014، ص ص 181 – 182.

[152]BEATRICE, GRANDGUILLOT, F., L'essentiel du Droit des sociétés, 14e édition, lextenso édition, p 76.

[153] Institut français des administrateurs, La gouvernance des associations et fondations, editions d'organisation, 2008, p 19.

[154]BENOIT, P., les enjeux et les outils de l'information du conseil d'administration, le cas enron, gestion 2000, janvier – fevrier 2004, P 49.

ب- **سياسة الحوافز الإدارية.**

تعد الحوافز إحدى الأوجه الدالة على طبيعة عمل منظمات الأعمال من حيث التقويم والفعالية وتعرف الحوافز على أنها: كل الوسائل والعوامل التي يكون من شأنها حث الموظفين والعمال على أداء واجباتهم بجد وإخلاص، وتشجيع العاملين على بذل أكبر جهد زائد عن المعدل في مجال الإنتاج[155]، وتصنف الحوافز الإدارية إلى نوعين: [156]

- **الحوافز المادية:** وتأخذ شكل الزيادة الدورية وغير الدورية في الأجور والمكافآت، الترقية، تحسين ظروف العمل المادية والنفسية.
- **الحوافز المعنوية:** وهي عبارة عن عوامل غير ملموسة مثل المشاركة في اتخاذ القرارات المعاملة الحسنة، شهادات التقدير، الاعتراف بالإنجاز الناجح للفرد من قبل مسؤوليه.

ت- **لجنة المراجعة.**

وقد عرفت بأنها: لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أ وغالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين، ومسؤوليتها يجب أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة، والاجتماع بالمراجع الخارجي ومناقشته في نتيجة عملية المراجعة، وأيضا التأكيد على ملائمة نظم الرقابة بالمؤسسة، وقد أصبحت لجان المراجعة تمثل جزءا مهما من حوكمة المؤسسات وتأتي أهميتها ودورها باعتبارها في مقدمة الآليات التي يمكن من خلالها التأكد من تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات على أرض الواقع مع مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي[157].

ث- **التدقيق الداخلي.**

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة المؤسسة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. وفي هذا السياق يرى Archambault إن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير، وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة، فقد أكدت لجنة

[155] بانا ضمراوي، أنواع الحوافز، ورقة عمل.

[156] ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 35.

[157] هيدوب ليلى، باهية زعيم، التكامل بين مهنة التدقيق وآليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي والإداري في ظل معايير المراجعة الدولية، ورقة عمل.

كادبيريCadbury على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها .وفي هذا الاتجاه يؤكد &al . Cohenعلى انه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة، يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالمؤسسة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة[158].

ج- الأنظمة المحاسبية.

هي تلك الأنظمة التي تعنى بتقنيات فعالة لوضع التقارير المالية والمتصفة بالشفافية والمصداقية، وتقوم هذه الأنظمة بتوفير معلومات يعتمد عليها متخذو القرارات باختلافهم داخل المؤسسة.

ح- القانون الأساسي واللوائح الداخلية.

القانون الأساسي هو مجموعة القوانين التي تطبق في المؤسسة والتي تكون مناسبة لظروف وطبيعة العمل فيها، أما اللوائح الداخلية فهي مجموعة من النصوص والأوامر التي تضعها إدارة المؤسسة لضبط أعمالها واجتماعاتها وأنشطتها الأخرى.

2- الآليات الخارجية.

تتمثل الآليات الخارجية في السلطة التي يفرضها أصحاب المصالح الخارجية على المؤسسة، وأن وجودها يحسن من إدارة المؤسسة ويضمن التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة، ومن هذه الآليات نذكر:

أ- الإندماجات والإستحواذات.

مما لاشك فيه أن الإندماجات والإستحواذات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات في أنحاء العالم، ويشير كل من Kedia & John إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى إن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الإكتساب أو الإندماج أما في المؤسسات المملوكة للدولة فتشير OECD إلى أن الحكومة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية، وذلك بعد إعطاء هذه المؤسسات قدرا من الإستقلالية في إتخاذ

[158] بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة المؤسسات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2012، ص 15.

القرارات ومنها قرارات الإستحواذ والإندماج، ولكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات كما أن عملية الإستحواذ ليس لها تأثير على المؤسسات المملوكة للدولة، وذلك لأنها يمكن أن تحصل في المؤسسات الخاصة، وهي ليست موضوع الدراسة أما الاندماج فقد نص عليه قانون المؤسسات العامة[159].

ب- التدقيق الخارجي.

المدققون الخارجيون هم محاسبون من خارج المؤسسة، يراجعون القوائم المالية للشركة والاجراءات المتبعة لإعدادها، ووظيفتهم هي المصادقة على دقة القوائم وعلى انها تمثل بشكل جوهري وضع المؤسسة[160]، ولإجراء تدقيقهم الخارجي، يجوز لهم القيام ب:[161]

- اجراء مقابلات مع موظفي المؤسسة لتقييم جودة نظام التدقيق الداخلي.
- اجراء ملاحظات خاصة بهم لأصول المؤسسة.
- فحص عينة من المعاملات المقيدة في الميزانية.
- الاتصال بزبائن المؤسسة للتحقق من دقة الأصول والخصوم قصيرة الأجل.
- اجراء تحليل خاص بهم للقوائم المالية.

ت- القوانين والتشريعات المطبقة.

وتتمثل في كفاءة وفعالية القوانين التي تنظم العلاقة بالمؤسسات المساهمة وقوانين تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وغيرها، كقانون سوق رأس المال واللوائح التنفيذية وقانون المؤسسات واللوائح والأنظمة المعينة وغيرها، وتهتم القوانين بتنظيم الجوانب الشكلية والموضوعية لعلاقات الشركاء وآلية عملهم وطرق اتخاذ قراراتهم. وتعتبر القوانين والتشريعات أحد أبعاد الحكومة، من خلال دورها في تقنين العلاقة بين الملاك والإدارة هدفها هو محاربة الغش ومعاقبة المديرين الذين لا يمتثلون للقانون في أداء واجباتهم، بحيث يتم وضعهم في موقف من الصراع بين الواجبات والمصالح الشخصية والقوانين، من ناحية أخرى القوانين تؤثر على فعالية الآليات الرقابية، فمثلا في الولايات المتحدة تم تعديل بعض القوانين التي من شأنها زيادة تكاليف الاندماج العدواني، كما أن هناك قواعد جديدة وضعتها هيئة الرقابة على الأسواق المالية الأمريكية، سهلت على ملاك المؤسسات تكوين تحالفات في اجتماعات تمثيل الأصوات، مما ساعدها على لعب دورها كآلية رقابية بفاعلية أكبر[162].

---

[159] بروش زين الدين، دهيمي جابر، مرجع سابق، ص 16.

[160] طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، 2009، ص 192-193.

[161] نفس المرجع السابق، ص 193.

[162] ضويفي حمزة، مرجع سابق، ص ص 39 – 40.

المطلب الثالث: الدراسات التطبيقية لأثر الحوكمة المؤسسية على سياسة توزيع الأرباح.

بعد عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالحوكمة المؤسسية، ومختلف الأليات الداخلية والخارجية للحوكمة، سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى بعض الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح.

هناك العديد من الدراسة التي تناولت موضوع أو علاقة الحوكمة المؤسسية وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح البعض من هذه الدراسات.

الجدول رقم (2-9): بعض الدراسات التطبيقية لأثر الحوكمة المؤسسية على سياسة توزيع الأرباح.

الرقم	الدراسة	السنة	العينة وكيفية القياس
01	دراسة علام محمد موسى حمدان	2014	شملت عينة الدراسة 175 مؤسسة من أصل 203 مؤسسة خلال الفترة (2008-2011).
02	Jiraporn et Chintrakarn	2009	خلال الفترة (1990-2004).
03	Mitton	2004	استخدم عينة مكونة من 365 مؤسسة من 19 دولة مختلفة
04	زايد علي عبد الخالق المنزوع	-	شملت عينة الدراسة على المؤسسات الصناعية الأردنية، المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2006-2007).

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

أولا: دراسة علام محمد موسى حمدان 2014.

هدفت هذه الدراسة الى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: هل حققت مؤسسات المساهمة العامة في المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية شروط الحاكمية المؤسسية؟ هل يتحقق دور الحاكمية المؤسسية في تخفيض مشكلات الوكالة في السوق المالية الكويتية من خلال دورها في التأثير على سياسة توزيع الأرباح؟

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وسياسة توزيع الأرباح في سبعة قطاعات اقتصادية (من بينها القطاع المصرفي 09 بنوك) داخل سوق الكويت المالية، وقد خضعت 68% تقريبا من مؤسساتها للبحث والتحليل خلال فترة أربع سنوات، حيث شملت عينة الدراسة 175 مؤسسة من أصل 203 مؤسسة خلال الفترة (2008-2011)، وقد وظفت أربع خصائص للحوكمة المؤسسية مستقاة من مجموعة خصائص المثالية للحاكمية المؤسسية قدمتها منظمة (Institutionnel Shareholder Services ISS)، والتي تتمثل في:

- معيار الحاكمية المؤسسية الخاص بنسبة ملكية المديرين في أسهم المؤسسة.
- معيار الحاكمية الخاص بحجم مجلس الإدارة للمؤسسة.
- معيار الحاكمية الخاص باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة للمؤسسة.
- معيار الحاكمية الخاص بالفصل بين واجبات رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للمؤسسة.

ولدراسة أثر الحوكمة المؤسسية على سياسة توزيع الأرباح افترض الباحث الفرضيتين التاليتين:

1- فرضية التوزيعات كنتيجة لجودة الحاكمية المؤسسية.

وفقا لهذه الفرضية فان المديرين في المؤسسة ذات الحاكمية المؤسسية المنخفضة يميلون الى الاحتفاظ بالنقدية من غير توزيعها من أجل استغلالها في تحقيق مصالحهم الشخصية.

2- فرضية التوزيعات كبديل عن جودة الحاكمية المؤسسية.

تقوم هذه الفرضية على أن سياسة توزيع الأرباح هي واحدة من أليات النزاع بين حملة الأسهم والمسيرين، وحسب وجهة نظر مؤيدي هذه الفرضية فان سياسة توزيع الأرباح وتخفيض تكلفة الوكالة تستندان بشكل كبير على تقييدات أعمال الإدارة.

وقد توصلت الدراسة في الأخير الى نتائج تدعم وجود علاقة موجبة بين توزيعات الأرباح وجودة الحاكمية المؤسسية، فالمؤسسات الكويتية التي ارتفعت فيها مستويات الحاكمية المؤسسية زادت توزيعات الأرباح فيها خلال فترة الدراسة، مما يؤشر ذلك الى ان تلك المؤسسات تعمل على تخفيض تكاليف الوكالة وإزالة التعارض بين حملة الأسهم والمديرين عبر توزيع الفائض من التدفقات النقدية التي لم تستخدم في التمويل الداخلي[163].

ثانيا: دراسة Jiraporn et Chintrakarn 2009.

هدفت هذه الدراسة الى البحث في الأثر المتوقع لمجلس الإدارة في المؤسسات على سياسة توزيع الأرباح، وقد توصل الباحثون الى أن المؤسسات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة في العديد من المرات خلال السنة، تقوم بتوزيع أرباح أكبر مقارنة بالمؤسسات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة مرة واحدة في السنة، كما أوضح الباحثون أن أثر مجلس

[163] علام محمد موسى حمدان، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، 2014.

الإدارة على سياسة توزيع الأرباح هو الأقوى مقارنة بالأليات الأخرى الخاصة بالحوكمة المؤسسية، وبصفة عامة أوضحت النتائج التطبيقية فرضية أن توزيع الأرباح يخفض مشاكل الوكالة[164].

ثالثا: دراسة Mitton 2004.

باستخدام عينة مكونة من 365 مؤسسة من 19 دولة في العالم، بين Mitton أن المؤسسات التي لديها مستويات عالية من الحوكمة تقوم بتوزيع أرباح عالية، وهو ما يتوافق مع نظرية الوكالة، كما توصل أيضا الى وجود علاقة عكسية بين سياسة توزيع الأرباح وفرص النمو قوية لدى المؤسسات التي لديها حوكمة جيدة، كما أوضح أيضا أن المؤسسات ذات حوكمة جيدة تعتبر أكثر تحقيقا للأرباح.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير الى أن الحوكمة الجيدة في المؤسسة زيادة عن قوانين حماية المستثمرين في البلد يرتبطون إيجابا مع توزيعات أرباح عالية، مما يوضح أنهما يخفضان من مشاكل الوكالة[165].

رابعا: زايد علي عبد الخالق المنزوع.

تناولت هذه الدراسة بيان أثر حوكمة المؤسسات على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الصناعية الأردنية، الكبيرة الحجم والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي، وقد امتدت فترة الدراسة ما بين 2006 و2007، واستخدمت الدراسة لقياس حوكمة المؤسسات استبيان تم تطويره من قبل مجلس أسيا للأوراق المالية مع استبعاد بعض فقرات المقياس التي لا تتناسب مع بيئة الدراسة الحالية، تضمن سبعة معايير لقياس الحوكمة هي (انضباط الإدارة، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، العدالة، الوعي الاجتماعي)، وقد وزعت الاستبانة على المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين في المؤسسات عينة الدراسة والبالغ عددهم 20 مدير تنفيذي ومالي، في حين تم قياس توزيعات الأرباح من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسات.

وتوصل الباحث الى وجود تأثير لحوكمة المؤسسات على ربحية المؤسسة ممثل بمعدل العائد على اجمالي الأصول، وكذلك عدم وجود تأثير لحوكمة المؤسسات على سياسة توزيع الأرباح[166].

---

164 JIRAPORN, P, C., Staggered boards, managerial entrenchment, and dividend policy, Journal of Financial Services Research, Vol.36, No.1, 2009.

165 MITTON, T., Corporate governance and Dividend Policy un emerging Markets, Emerging Markets Review, 2004.

166 زايد على عبد الخالق المنزوع، حوكمة المؤسسات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح دراسة تطبيقية على المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة أل البيت، 2009.

خلاصة الفصل.

حاولنا من خلال هذا الفصل تناول مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت محددات أو العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، وقد توصلنا الى العديد من النتائج لعل أهمها:

- غالبا ما تفضل المؤسسات الاقتصادية والبنوك استقرار في سياسة توزيع الأرباح على المدى القصير.
- الأرباح المحققة تعتبر من أحد العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح.
- الأرباح الموزعة في السنة الماضية تعتبر مؤشر مهم لمعرفة السلوك أو السياسة التي يتبعها البنك في توزيع أرباحه وغالبا ما تعمل هذه المؤسسات على استقرارية سياسة توزيع الأرباح وتعمل على الرفع من حجم الأرباح الموزعة بدلا من تخفيضها.
- توصلت العديد من الدراسات الى وجود تأثير إيجابي للربحية على سياسة توزيع الأرباح، فكلما كانت ربحية المؤسسة أو البنك عالية كلما ساعده ذلك في توزيع أرباح عالية على المساهمين باعتبار أن الربحية تعكس توفرهم على أموال داخلية كبيرة، تمنح نوع من الاستقرار للتدفقات النقدية لديهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن للمؤسسات أو البنوك التي تحقق ربحية عالية القيام باحتجاز الأرباح وعدم توزيعها واستخدامها كتمويل ذاتي باعتبار توفرها على فرص استثمارية عالية.
- تباينت الدراسات حول طبيعة تأثير للسيولة على قرار توزيع الأرباح، فمعدلات توزيع الأرباح تكون عالية في المؤسسات التي تتمتع بسيولة عالية، في حين أن المؤسسات أو البنوك التي يكون لديهم نقص في السيولة تقوم اما بتوزيع أرباح منخفضة أو عدم توزيع الأرباح هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد توصلت بعض الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية في البنوك، وقد فسروا ذلك في كون طبيعة عمليات البنك تستلزمه الاحتفاظ بجزء من الأموال لمواجهة طلبات الزبائن من المقترضين والمودعين.
- تستلزم عملية النمو توفر أموال كبيرة، هذا العامل ينعكس سلبيا على قرار توزيع الأرباح في البنوك، التي تعمد الى احتجاز الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين.
- أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي تقوم بتوزيع الأرباح تكون كبيرة الحجم مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم، باعتبار أن هذه المؤسسات تعتبر أكثر نضجا ولديها مستويات عالية من السيولة، كما أن هذه المؤسسات تستطيع الحصول على مصادر تمويل كبيرة نتيجة الثقة التي تحظى بها والسمعة الجيدة التي تميزها.
- غالبا ما تفضل المؤسسات التي يكون لديها معدل رفع مالي عالي عدم توزيع الأرباح واحتجازها، بهدف دفع أو تسديد ما عليها من ديون من جهة، ومن جهة أخرى استخدام الأموال التي يمكن توزيعها مصدر تمويلي داخلي وبالتالي تتفادى تكلفة الحصول على هذه الموارد من المصادر الخارجية.

- المؤسسات الاقتصادية أو البنوك التي يكون لديها استقرار في أرباحها غالبا ما تقوم بتوزيع أرباح عالية.
- توصلت الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي هيكل الملكية (الملكية الأجنبية) على سياسة توزيع الأرباح، حيث تقوم المؤسسات أو البنوك بتوزيع أرباح عالية بهدف تخفيض تكاليف الوكالة.
- تباينت نتائج الدراسات حول تأثير الحوكمة المؤسسية على سياسة توزيع الأرباح، فمنهم من توصل الى وجود علاقة إيجابية والبعض الأخر توصل الى وجود علاقة عكسية.

وبعد دراسة الإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح وكافة محدداتها النظرية والتطبيقية، سنحاول في الفصل التالي القيام بدراسة تحليلية لسياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية من خلال عرض الإطار القانوني لعملية توزيع الأرباح وكذا تطور حجم الأرباح المحققة والموزعة من طرف هذه البنوك.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية

تمهيد.

يعتبر قرار توزيع الأرباح أحد أهم القرارات التمويلية في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، فلسياسة توزيع الأرباح تأثير على البنك بإعتبار أن قرار توزيع الأرباح يعني استخدام أو توزيع ذلك الجزء من الأموال على المساهمين كمكافأة لهم والتي كان من الممكن استخدامه في تمويل مشاريع استثمارية جديدة، وبهدف تحليل سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية، سنتطرق أولا الى الاطار التشريعي والمحاسبي للبنوك ومختلف الضرائب المفروضة عليها، وبعد ذلك سنحاول إعطاء لمحة حول تطور بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الجزائري باعتباره يؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية من بينها القطاع المصرفي.

وبعد تحليل تطور بعض مؤشرات الأداء والصلاية المالية للجهاز المصرفي الجزائري، سنقوم بتحليل سياسة توزيع الأرباح المتبعة في البنوك الجزائرية من خلال عرض الإطار القانوني لعملية التوزيع وكذا عرض تطور الأرباح المحققة والموزعة من طرف هذه البنوك وكذا نسب أو معدلات توزيع الأرباح لدى البنوك الجزائرية العمومية والخاصة.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: الإطار التشريعي، المحاسبي والجبائي للجهاز المصرفي.
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي الجزائري.
- المبحث الثالث: تحليل سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

المبحث الأول: الإطار التشريعي، المحاسبي والجبائي للجهاز المصرفي الجزائري.

بموجب قانون النقد والقرض تم فتح المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري وتم السماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية، والبنوك المختلطة، وكذا تم الترخيص بفتح فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى هيكلة النظام المصرفي الجزائري (بنك الجزائر، البنوك والمؤسسات المالية)، الإطار التشريعي للقطاع المصرفي وكذا النظام المحاسبي ومختلف الضرائب المفروضة على البنوك.

- هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري.
- الإطار التشريعي للجهاز المصرفي الجزائري.
- الإطار المحاسبي ومختلف الضرائب المطبقة على البنوك.

المطلب الأول: هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري.

سنتناول من خلال هذا المطلب هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري، حيث يتشكل هذا الأخير من بنك الجزائر، والبنوك والمؤسسات المالية المختلفة.

أولا: بنك الجزائر.

بموجب قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وحسب الأمر 04/10 يعرف بنك الجزائر بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري[167]"، كما "يعفى بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها[168]"، رأسماله مملوكا كلية من طرف الدولة، يوجد مركزه الرئيسي في الجزائر العاصمة ويمكن لبنك الجزائر فتح فروع له في كل المدن، كما لا يحل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يبين كيفية تصفيته.

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار

[167] المادة 02 من الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

[168] المادة 03 من الأمر 04/10.

النقدي والمالي، كما يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر[169]، وفيما يلي سنتعرض إلى إدارة بنك الجزائر، تسييره ورقابته.

1- إدارة بنك الجزائر.

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاث نواب، يعين جميعهم بمرسوم رئاسي[170]، حيث لا يستطيع المحافظ ونوابه:

أ- ممارسة أي نشاط أو مهنة أخرى أثناء عهدتهم إلا في حالة تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع المالي والنقدي.

ب- لا يستطيع المحافظ ونوابه اقتراض الأموال من أية مؤسسة جزائرية أو أجنبية، كما لا يمكن قبول توقيعهم (المحافظ ونوابه) في محفظة بنك الجزائر ولا في محفظة أي مؤسسة أخرى عاملة في الجزائر.

2- تسيير بنك الجزائر.

يسير بنك الجزائر من طرف مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح هذا الأخير يؤدي وظيفتين أساسيتين هما: وظيفة مجلس الإدارة ووظيفة السلطة النقدية.

أ- مجلس الإدارة.

يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من:[171]

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة.
- ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي وذلك بحكم كفاءتهما في المجالين الاقتصادي والمالي.

ب- مجلس النقد والقرض.

يؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين أساسيتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، ويتشكل مجلس النقد والقرض (المجلس) من[172]:

---

[169] المادة 03 من الأمر 04/10.

[170] المادة 13 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

[171] المادة 18 من الأمر 11/03.

[172] المادة 58 من الأمر 11/03.

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية ويعينان بموجب مرسوم رئاسي.

يرأس المجلس (مجلس النقد والقرض) محافظ بنك الجزائر، ويعقد المجلس أربعة (4) دورات عادية على الأقل في السنة، كما يمكن له عقد دورة استثنائية كلما استلزم الأمر ذلك، وهذا بمبادرة من المحافظ أو عضوين من المجلس، ويستلزم لانعقاد المجلس حضور على الأقل 6 من أعضائه.

ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية.

بموجب قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان البنوك الخاصة المحلية والأجنبية مزاولة نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية، شرط حصولهم على اعتماد يمنحه مجلس النقد والقرض لمباشرة أنشطتهم، ويجب أن يكون رأس مال البنوك والمؤسسات المالية يساوي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، أن تمتلك عند تأسيسها رأس مال محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل: [173]

- عشرة مليار دينار (10 000 000 000 دج) بالنسبة للبنوك.
- ثلاثة ملايير وخمسمائة مليون دينار (3 500 000 000 دج) بالنسبة للمؤسسات المالية.

1- البنوك.

أكد الأمر 11/03 على الأعمال الرئيسية التي تقوم بها البنوك "تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل[174]".

كما يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري العمليات التابعة التالية:[175]

- عمليات الصرف.
- عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.
- توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي، واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها.
- الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات.

[173] المادة 02 من النظام 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2008.
[174] المادة 66 من الأمر 11/03.
[175] المادة 72 من الأمر 11/03.

- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتمويل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

يتكون القطاع المصرفي الجزائري حاليا وحسب أخر الإحصائيات لبنك الجزائر من 20 بنكا، من بينها 06 بنوك عمومية، بنك مختلط و13 بنك خاص.

أ- البنوك العمومية.

يتكون القطاع المصرفي الجزائري من 06 بنوك ذات ملكية عامة تتمثل في:

- البنك الخارجي الجزائري (Banque extérieur D'Algérie).
- البنك الوطني الجزائري (Banque National D'Algérie).
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque De L'agriculture et Du Développement rural).
- بنك التنمية المحلية (Banque De Développement Local).
- القرض الشعبي الجزائري (Crédit Populaire D'Algérie).
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Caisse National D'épargne et DE Prévoyance).

ب-البنوك المختلطة.

يتكون القطاع المصرفي الجزائري من بنك واحد مختلط وهو بنك البركة الجزائري، "أنشأ في 20 مايو 1991 برأس مال اجتماعي قدره 500 000 000.00 دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991[176]"، بمساهمة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دلة البركة السعودية، مع العلم أنه بنك يعمل بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية[177].

ت-البنوك الخاصة.

سمح صدور قانون النقد والقرض، بدخول عدد من البنوك الخاصة والأجنبية، وهي لا تزال إلى غاية اليوم في مرحلة توسع أكبر من توسع البنوك العمومية وهذا ما يساهم في تدعيم التنافسية داخل القطاع[178]، يتشكل القطاع المصرفي الجزائري حاليا وحسب أخر إحصائيات لبنك الجزائر من 13 بنك خاص منها بنوك تخضع للقانون الجزائري

[176] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري www.albaraka-bank.com.

[177] نفس المرجع سابقا.

[178] عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص55.

والبعض الأخر عبارة عن فروع لبنوك أجنبية، حيث يرتبط الفرع مباشرة بالمؤسسة الأم[179]، كما يحق له اجراء كافة العمليات المصرفية في البلد المضيف ولكن لا يوجد لديه الشخصية القانونية (لا يخضع للقانون الجزائري)، حيث يسير البنك من طرف المؤسسة الأم دون تقاسم التسيير مع الإدارة المحلية على مستوى الفرع فيما يخص التسيير وتشغيل وتوظيف الأموال[180]، تتمثل البنوك الخاصة العاملة في الجزائر في[181]:

- المؤسسة العربية المصرفية (Arab Banking Corporation Algérie) (بنك).
- نتيكسيس بنك (Natixis Banque) (بنك).
- سوسييتي جنرال الجزائر (Société Générale Algérie) (بنك).
- سيتي بنك (Citi Bank) (فرع بنك).
- بنك العربي الجزائر (Arab Bank PLC Alegria) (فرع بنك).
- بي أن بي باريبا الجزائر (B.N.P.-Paribas El Djazair) (بنك).
- ترست بنك الجزائر (Trust Bank Algeria) (بنك).
- بنك الخليج الجزائر (Gulf Bank Algeria) (بنك).
- بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر (The Housing Bank For Trade and Finance-Algeria) (بنك).
- فرنس بنك الجزائر (Fransa bank El Djazair) (بنك).
- (Crédit Agricole-Corprate Investissement Bank Algérie) (بنك).
- السلام بنك الجزائر (Al Salam Bank-Algeria-SPA) (بنك).
- H.S.B.C الجزائر (H.S.B.C Algeria Succurale de Banque) (فرع بنك).

2- المؤسسات المالية.

تعرف المؤسسات المالية بأنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111[182]"، أي هي عبارة عن مؤسسات تقوم بمهام الإقراض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير (الودائع)، ويمكننا القول أن رأسمالها هو الذي يحدد بشكل حاسم حجم استخداماتها ومساهمتها في توجيه السياسة الائتمانية، بالإضافة إلى نوع معين من المدخرات المتلقاة من المدخرين المحتملين، وأيضا ما يمكن

[179] Disponible sur : http://www.dynamique-mag.com/article/succursale-filiale-defintions.5895, Le 13/11/2016 à 10.00

[180] Disponible sur : http://financebanque.blogspot.com/2010/05/les-formes-de-representation-bancaire.html, Le 16/11/2016 à 20.30

[181] الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.Bank-of-algeria.dz.

[182] المادة 115 من قانون النقد والقرض 10/90.

قوله هو أن المؤسسات المالية لن يكون بإمكانها خلق نقود الودائع نظرا لطول أجال المدخرات المتلقاة[183]، ويبلغ عدد المؤسسات المالية العاملة في الجزائر 09 مؤسسات حسب أخر إحصائيات لبنك الجزائر، تتمثل هذه المؤسسات المالية في:[184]

- الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية (Caisse National De Mutualité Agricole).
- (Société Financière D'investissement, de Participation et de Placement – SPA).
- مؤسسة إعادة التمويل للرهن العقاري (Société De Refinancement Hypothécaire).
- القرض الايجاري العربي (Arab Leasing Corporation).
- القرض الايجاري المغربي (Maghreb Leasing).
- مؤسسة القرض الايجاري (Société De Leasing).
- Ijar Leasing Algerie.
- El Djazair Ijar.
- Fond National D'investissement.

ثالثا: مكاتب التمثيل.

أتاح قانون النقد والقرض إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر، ويعود منح الترخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر منح الترخيص من عدمه وفق ما جاء به في نص المادة 127 من قانون النقد والقرض.

يمكن أن يرخص المجلس (مجلس النقد والقرض) بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل[185].

يتشكل القطاع المصرفي الجزائري حاليا من 05 مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وتتمثل هذه المكاتب التمثيل في:

- البنك البريطاني العربي للتجارة (British Arab Commercial Bank).
- اتحاد البنوك العربي الفرنسي (Union Des Banques Arabes et Françaises).
- القرض الصناعي التجاري (Crédit Industriel et Commercial).
- Banco Sabadel.
- Monte Del Paschi Di Siena.

[183] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 43.

[184] الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.Bank-of-algeria.dz.

[185] المادة 85 من الأمر 11/03.

المطلب الثاني: القوانين التشريعية للجهاز المصرفي الجزائري.

سنحاول في هذا المطلب تناول الإطار التشريعي للجهاز المصرفي الجزائري وذلك من خلال عرض قانون النقد والقرض 10/90، الذي تم الغاؤه بموجب الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، إضافة الى الأمر 10/04 الصادر في 2010.

أولا: قانون النقد والقرض 10/90.

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 في 14 أفريل 1990، ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وضمن سياق التحرير الاقتصادي والمصرفي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد[186].

1- مبادئ قانون النقد والقرض 10/90.

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب في مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد وانعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر ومن أهم مبادئه ما يلي:

أ- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** خلافا لما كان معمولا به قبل قانون النقد والقرض، تبنى هذا الأخير مبدأ الفصل بين الدائريتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكنها تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية[187].

ب- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** اعتمد هذا القانون أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة العمومية لم تعد حرة كالسابق في اللجوء الى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء الى بنك الجزائر[188].

---

[186] بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2009/2008، ص 29.

[187] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 196.

[188] نفس المرجع سابقا، ص 197.

ت- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد (منح القروض)، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه الرئيسية[189].

ث- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة بين وزارة المالية من جهة، وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية من جهة ثانية، البنك المركزي للاحتكار امتياز إصدار النقود من جهة ثالثة، وقد تم وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة سميت مجلس النقد والقرض[190].

ج-وضع جهاز مصرفي على مستويين: كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام مصرفي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك كموزعة للقرض، حيث أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، حيث وبموجب ترأسه للنظام النقدي، وتواجده فوق كل البنوك فبإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط المصرفي، ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية، وتحكمه في السياسة النقدية[191].

للإشارة فقانون النقد والقرض 10/90 يعتبر كنص مرجعي للإطار المصرفي الجزائري، وقد تم الغاؤه بموجب الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 27 أوت 2003.

ثانيا: تعديلات التي جاء بها الأمر 11/03.

يعد الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 27 أوت 2003، عن طريق أمر رئاسي بمثابة التعديل الثاني لقانون النقد والقرض كاستجابة للتطورات الجديدة في الساحة المصرفية الجزائرية، خاصة بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة وكذلك البنك التجاري والصناعي الجزائري، وفيما يلي أهم ما جاء في هذا الأمر:

- بالنسبة لهيكل بنك وتنظيمه، فقد جاء في المادة 13 "يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ[192]"، أما بالنسبة لحراسة بنك الجزائر "تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (2) يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية[193]".

[189] نفس المرجع سابقا، ص 198.
[190] نفسه.
[191] نفس المرجع سابقا، ص 199.
[192] المادة 13 من الأمر 03-11.
[193] المادة 26 من الأمر 03-11.

- يقوم محافظ بنك الجزائر بإرسال وبصفة دورية الى رئيس الجمهورية تقريرا حول الاشراف المصرفي، وتبليغه الى مجلس النقد والقرض والى اللجنة المصرفية.
- بالنسبة لصلاحيات بنك الجزائر، "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد[194]".
- تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية، كما يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل التدابير التي من شأنها تحسين ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والأحوال المالية العامة[195].
- يمكن لبنك الجزائر القيام بالعديد من العمليات المتعلقة بالاحتياطي من الذهب، السندات، إدارة احتياطات الصرف...الخ.
- بالنسبة لمراقبة البنوك والمؤسسات المالية، فقد جاء أنه يتعين على البنوك والمؤسسات المالية احترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء اتجاه المودعين والغير وكذا توازن بنيتها المالية[196]، كما ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة مركزية المخاطر التي تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية[197]، كما ينظم عمل مركزية المستحقات غير المدفوعة.
- تحديد كيفية تشكيل اللجنة المصرفية التي تكلف: [198]

- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.
- المعاقبة على الاختلالات التي تتم معاينتها.

ثالثا: التعديلات التي جاء بها الأمر 04/10.

يهدف هذا الامر 04/10 الى تعديل الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وفيما يلي أهم ما جاء فيه: [199]

- لا يخضع بنك الجزائر الى إجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة كما لا يخضع الى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

---

[194] المادة 35 من الأمر 03-11.

[195] المادة 36 من الأمر 03-11.

[196] المادة 97 من الأمر 03-11.

[197] المادة 98 من الأمر 03-11.

[198] المادة 105 من الأمر 03-11.

[199] الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

- تعفى عمليات بنك الجزائر من كل الضرائب أو الحقوق أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
- يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر.
- يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جار دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع.
- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع.

المطلب الثالث: الإطار المحاسبي للبنوك.

بعدما تطرقنا سابقا الى الإطار التشريعي للجهاز المصرفي الجزائري، سنحاول الان التطرق الى الإطار المحاسبي الذي تعمل بموجبه البنوك وكذا الى مختلف الضرائب المفروضة على البنوك الجزائرية.

أولا: النظام المحاسبي المطبق في البنوك.

يعد النظام المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية أحد الأنظمة المحاسبية الخاصة، والتي تختلف عن النظام المحاسبي الموجود في المؤسسات الاقتصادية الأخرى نظرا لاختلاف في طبيعة نشاط البنوك عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ومع توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي والمفاوضات بشأن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، تبنت الجزائر المعايير المحاسبية الدولية من خلال اصدار النظام المحاسبي المالي، وفقا للقانون رقم 07-11 الموافق ل 2007/11/25، ونظرا لخصوصية المحاسبة البنكية قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 09-04 و09-05 الذي يوضح كيفية عرض مدونة الحسابات البنكية وكيفية عرض القوائم المالية، وعليه فان المبادئ والقواعد المحاسبية المطبقة من طرف البنوك الجزائرية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، ومطابقة وموافقة للمبادئ والقواعد المحاسبية المحددة بالقوانين والأنظمة التالية:

- القانون رقم 07-11 الموافق ل 2007/11/25 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.
- النظام رقم 09-04 الموافق ل 2009/07/23 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

1-القانون رقم 07-11 الموافق ل 2007/11/25 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.

بموجب هذا القانون ألزمت البنوك والمؤسسات المالية بمسك محاسبة مالية، حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات البنك، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[200]"، كما يتضمن هذا النظام إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها ولا سيما: [201]

- محاسبة التعهد.
- استمرارية الاستغلال.
- قابلية الفهم.
- الدلالة.
- المصداقية.
- قابلية المقارنة.
- التكلفة التاريخية.
- أسبقية الوضع الاقتصادي على المظهر القانوني.

2-النظام رقم 09-04 الموافق ل 2009/07/23 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

يهدف هذا النظام الى تحديد مخطط الحسابات البنكية والمبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي[202]، بحيث يتعين على المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية) تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية[203]، على أن يتم تطبيق أحكام هذا النظام ابتداءا من أول جانفي [204]2010.

---

[200] المادة 03 القانون رقم 07-11 الموافق ل 2007/11/25 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص 3.

[201] المادة 06 القانون رقم 07-11 الموافق ل 2007/11/25 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.

[202] المادة 01 من النظام رقم 09-04 الموافق ل 2009/07/23 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009، ص 13.

[203]المادة 02 من النظام رقم 09-04 الموافق ل 2009/07/23 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[204]المادة 08 من النظام رقم 09-04 الموافق ل 2009/07/23 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

3-النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

يهدف هذا النظام الى تحديد شروط اعداد ونشر القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر[205]، حيث تتكون القوائم المالية القابلة للنشر من الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق[206].

تتمثل هذه القوائم المالية في:

أ- **الميزانية.**

تمثل قائمة الميزانية أصول البنك مقارنة بالالتزامات المترتبة على هذه الأصول في لحظة زمنية في نهاية الفترة المالية المعدة عنها البيانات[207]، تعطي ميزانية البنوك صورة واضحة عن أصولها (الموجودات) وخصومها (المطلوبات) في تاريخ معين، يتكون جانب الأصول من السيولة النقدية والشبه النقدية، القروض والتسهيلات الائتمانية، الاستثمارات المالية والأصول الثابتة، كما يتم ترتيب الأصول وفق مبدأ سهولة تحويلها إلى نقدية، أما جانب الخصوم فيتم ترتيبها بطريقة تفصل بين مصادر التمويل المختلفة، حيث يتم البدء بمصادر التمويل الخارجية المتمثلة في ديون إتجاه بنك الجزائر، الودائع والاقتراضات المختلفة، تليها مصادر التمويل الذاتية (حقوق الملكية).

ب- **خارج الميزانية.**

تأخذ قائمة خارج الميزانية بعين الاعتبار كل الالتزامات التي لم ينجر عنها ادخال أو اخراج في التدفقات النقدية وبالتالي لم يكن بالإمكان تسجيلهم في قائمة الميزانية[208]، أي تهتم قائمة خارج الميزانية بتسجيل مختلف النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية والتي قد تطرأ مستقبلا، حيث تحتوي هذه القائمة على البنود التالية: [209]

- التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية.
- التزامات التمويل لفائدة الزبائن.
- التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية.

---

[205] المادة 02 من النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

[206] المادة 01 من النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

[207] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 6.

[208] KARYOTIS, C.,, L'essentiel de la Banque, Gualino, 2015/2016, p 84.

[209] النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

- التزامات ضمان بأمر الزبائن.
- التزامات أخرى ممنوحة.
- التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية.
- التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية.
- التزامات أخرى محصل عليها.

ت- **حساب النتائج.**

يجهز جدول حساب النتائج بطريقة تحصر جميع الإيرادات المتعلقة بفترة زمنية محددة وتحمل إليها المصاريف التي تكبدتها في سبيل تحقيق هذه الإيرادات والعائد لنفس الفترة[210]، حيث توضح هذه القائمة نتيجة أعمال البنوك خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

ث- جدول تدفق الخزينة.

إن الغرض الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو الإعلان عن المستلمات النقدية والمدفوعات النقدية للبنوك التجارية خلال فترة زمنية معينة، أما الغرض الثاني منها هو نشر المعلومات المتعلقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية لهذه البنوك.

ج- **جدول تغير الأموال الخاصة.**

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للبنك[211]، كما يحتوي هذا الجدول على معلومات دنيا مرتبطة ب: [212]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء.
- النواتج والاعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
- عمليات الرسملة.
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

---

[210] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل – التحليل المالي والأسواق المالية الدولية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 69.

[211] النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009، ص 32.

[212] نفس المرجع والصفحة سابقا.

ح- ملحق الكشوف المالية.

يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية (الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج وجدول تغير الأموال الخاصة)، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي القوائم المالية.

ثانيا: الضرائب المفروضة على البنوك.

تختلف الضرائب المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين (المؤسسات)، حيث تخضع البنوك والمؤسسات المالية الى مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي تتمثل أهمها في الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة ...الخ.

1- الضرائب المباشرة.

أ- الضريبة على أرباح الشركات (IBS): هي ضريبة سنوية تخضع لها أرباح ومداخلي الأشخاص المعنويين (المؤسسات) بغض النظر عن شكلهم، حيث عرفتها المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة بأنها " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الارباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين[213]"، يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي: [214]

- 19% بالنسبة لأنشطة انتاج السلع.
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

تجدر الإشارة الى انه في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فان هذا العجز من الناحية الجبائية يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفيض كل هذا العجز، فان العجز الزائد ينقل بالترتيب الى السنوات المالية الموالية[215]، للإشارة فان البنوك بصفتها مؤسسات مالية خدماتية فإنها تخضع لمعدل ضريبة على أرباح شركات يقدر ب 26%.

ملاحظة: يمكن للبنوك أو المؤسسات المالية التي تبرم قروضا متوسطة الأمد أو الطويلة وكذا المؤسسات المرخص لها بالقيام بعمليات في مجال القرض العقاري أن تشكل رصيدا معفى من الضريبة على أرباح الشركات، يخصص لمواجهة

[213] المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016، ص 52.
[214] المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص 39.
[215] المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016، ص 65.

الأخطار الخاصة المرتبطة بهذه القروض أو العمليات على ان لا تتجاوز الحصة السنوية لهذا الرصيد 5% من مبلغ القروض المستعملة على الأمد المتوسط او الطويل[216]، كما يمكن لهذه البنوك أو المؤسسات المالية التي تمنح قروضا متوسطة الأمد من أجل تسوية المبيعات أو الأشغال التي تقوم بها في الخارج، أن تشكل رصيدا معفى من الضريبة على أرباح الشركات يخصص لمواجهة الأخطار الخاصة المرتبطة بهذه القروض، على أن لا تتجاوز حصة هذا الرصيد في كل سنة مالية 2% من مبلغ القروض المتوسطة الأمد المبينة في حصيلة اختتام السنة المالية المعتبرة، والمتعلقة بالعمليات المنجزة في الخارج التي تدخل نتائجها ضمن قواعد الضريبة على أرباح الشركات[217].

ب- **الرسم على النشاط المهني (TAP)**: يؤسس الرسم على النشاط المهني على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الاجمالية، أو رقم الاعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الامر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة[218].

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 2%، غير أن هذا المعدل يرفع الى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الانابيب، ويخفض هذا الرسم الى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج[219].

ت- **الضريبة على توزيعات الأرباح (Dividendes)**:

سوف نتطرق الى الضريبة المفروضة على الأرباح الموزعة في المبحث الثالث.

2- الرسم على القيمة المضافة (TVA).

تخضع للرسم على القيمة المضافة عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية[220]، وينقسم الى معدلين: [221]

أ- معدل عادي نسبته 19%.

ب- معدل مخفض نسبته 09%.

---

[216] المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص 36.

[217] نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

[218] المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016، ص 98.

[219] المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016، ص 101.

[220] المادة 01 من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2016، ص 390.

[221] المادة 21 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017، ص ص 12-13.

3- حقوق التسجيل المطبقة على الأشخاص المعنويين.

تدفع للدولة نظير عملية تسجيل العقود المختلفة، من عقود رسمية قضائية الخاصة بالعقود الإدارية، عقود نقل الملكية وحق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات او التنازل عليها...الخ.

المبحث الثاني: تحليل بعض مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري.

بعد تطرقنا في المبحث السابق الى هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري وكذا الإطار المحاسبي والجبائي للبنوك، سوف نتناول في هذا المبحث تحليل بعض مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري، وقبل ذلك ارتأينا عرض تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الجهاز المصرفي يتأثر بالظروف المحيطة به، حيث سنتناول هذا المبحث من خلال:

- تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.
- هيكل القروض والودائع في القطاع المصرفي الجزائري.
- مؤشرات الصلابة المالية للبنوك الجزائرية.

المطلب الأول: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

ان البنوك الجزائرية لا تعمل في فراغ وانما في ظل متغيرات وعوامل محيطة بها تؤثر عليها وتتأثر بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة يطلق عليها، لذلك إرتأينا عرض تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري (الناتج الداخلي الإجمالي، إحتياطات الصرف الأجنبي، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الإستثمار الأجنبي المباشر).

أولا :الناتج الداخلي الإجمالي (PIB).

يعرف الناتج الداخلي الإجمالي بأنه اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيد الجغرافي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[222]، حيث يعكس هذا المؤشر مدى استغلال عناصر الإنتاج، وبما أن فرع المحروقات هو من أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني، فان عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بالتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، تؤثر بشكل مباشر وكبير على الناتج الداخلي الإجمالي، حيث يبين الجدول والشكل التاليين تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2015).

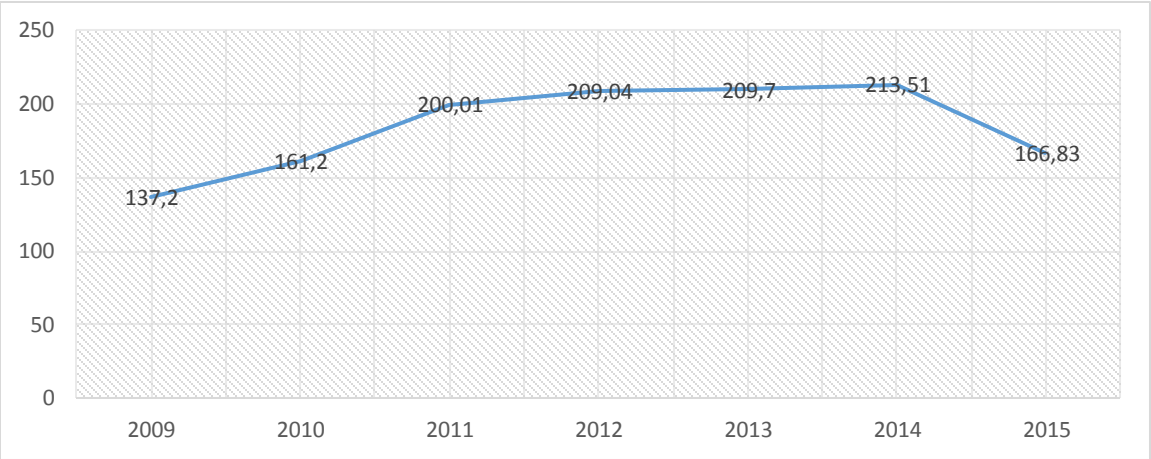
[222] مهند بن عبد الملك سلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي The Concept of Gross Domestic Product، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016، ص 7.

الجدول رقم (3-1): تطور الناتج الداخلي الإجمالي (PIB).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي الناتج الداخلي الاجمالي بمليار دولار أمريكي.	137.2	161.2	200.01	209.04	209.7	213.51	166.83

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الأنترنيت.

الشكل رقم (3-1): تطور الناتج الداخلي الإجمالي (PIB).



المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الأنترنيت.

من خلال الجدول (3-1) والشكل (3-1) نلاحظ تطور في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2014) لتنخفض بعدها في سنة 2015 الى 166.83 مليار دولار أمريكي نتيجة لانخفاض أسعار النفط، كما قدر الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2015 ب 166.83 مليار دولار أمريكي نتيجة زيادة الطلب الداخلي، الأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة بقيمة مضافة تقدر ب 7403.6 مليار دج ما يعادل 44.6% من إجمالي الناتج الداخلي حيث يتشكل هذا القطاع من 51.5% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها أصحاب المهن الحرة، الأداء الجيد لقطاع البناء نتيجة النمو في مشاريع بناء السكنات ب 11.5% من إجمالي الناتج الداخلي، وكذلك الأداء الجيد لقطاع الزراعة حيث سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاجي يفوق المستوى العالي المسجل في سنة 2013 والقيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي تزايدت بنسبة 6.4% بمساهمة ب 17.5% من إجمالي الناتج الداخلي[223].

[223] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

ثانيا: احتياطات الصرف الأجنبي (RES).

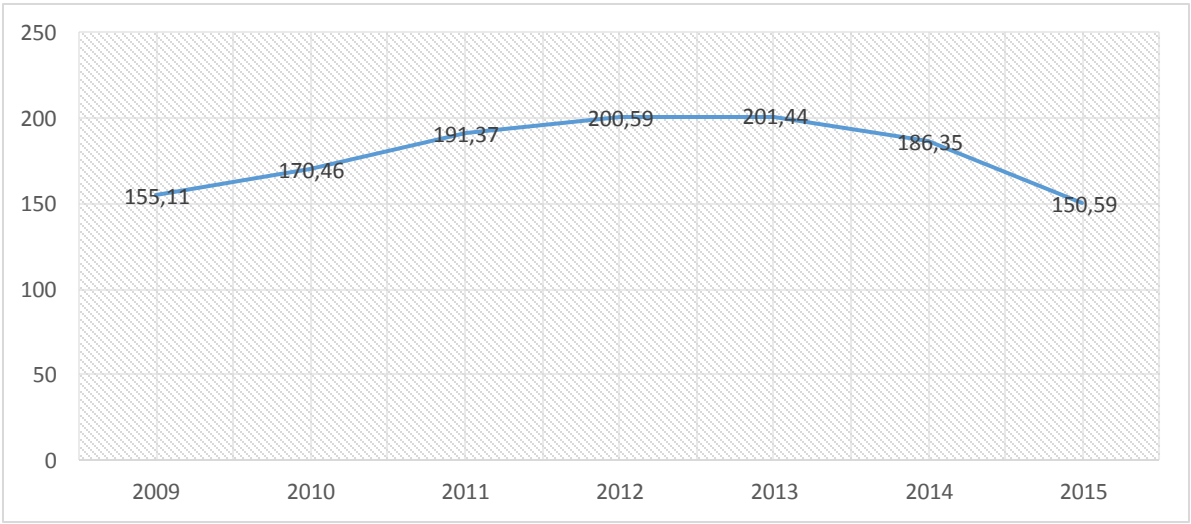
تعرف الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي الاحتياطيات الأجنبية لدولة ما بأنها: تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى[224]، والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2009-2015).

الجدول رقم (3-2): تطور احتياطات الصرف الأجنبي (RES).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الاحتياطيات بمليار دولار أمريكي.	155.11	170.46	191.37	200.59	201.44	186.35	150.59

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الأنترنيت.

الشكل رقم (3-2): تطور احتياطات الصرف الأجنبي (RES).



المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الأنترنيت.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ تراجع قيمة احتياطات الصرف الأجنبي في كل من سنتي 2014 و2015، الى 186.35 و150.59 مليار دولار أمريكي نتيجة لتراجع أسعار النفط.

[224] زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص 47.

ثالثا: معدل النمو الاقتصادي (CE).

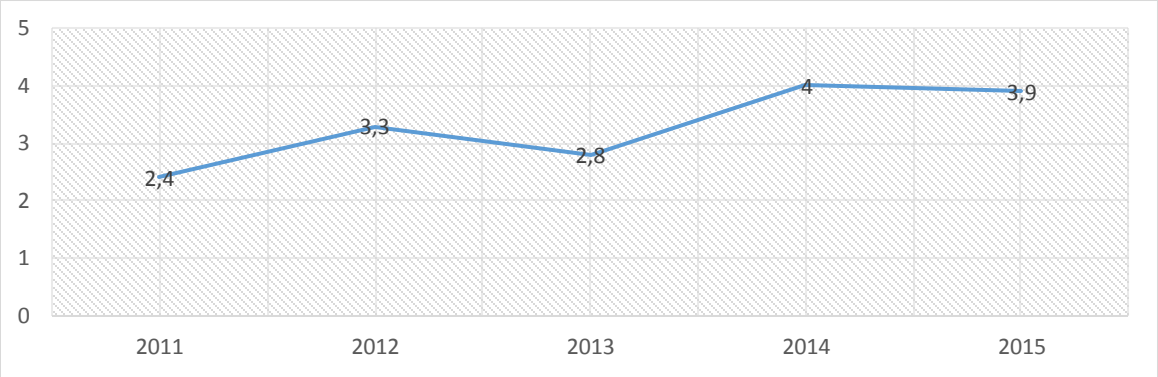
يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[225]، والجدول التالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)، وكل من الجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (3-3): تطور معدل النمو الاقتصادي(CE).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الاقتصادي	2.4	3.3	2.8	4	3.9

Source : KPMG, guide investir en Algérie, édition 2016, p 24.

الشكل رقم (3-3): تطور معدل النمو الاقتصادي(CE).



Source : KPMG, guide investir en Algérie, édition 2016, p 24.

من خلال الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (3-3) بلغ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 3.9% وعلى الرغم من أن المعدل المسجل في الجزائر هو أعلى مقارنة بمعدلات النمو المسجلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2.3%)، إلا أنه يبقى أقل من المعدلات المسجلة في البلدان النامية والمقدرة ب 4%[226].

[225] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 3.

[226] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق.

رابعا: معدل التضخم (INFL).

يعتبر التضخم من أكبر المصطلحات الاقتصادية شيوعا، حيث يستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل: [227]

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الافراط في خلق الأرصدة النقدية.

يوضح الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-4) تطور معدل التضخم خلال الفترة (2011-2015).

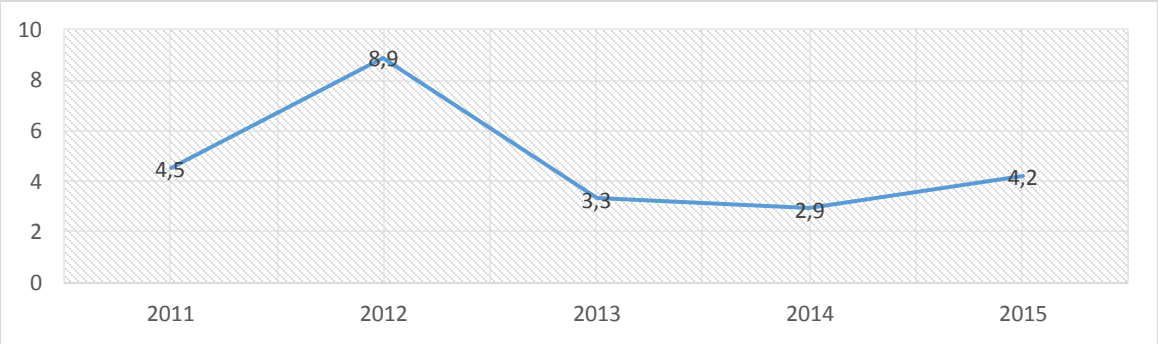
الجدول رقم (3-4): تطور معدل التضخم (INFL).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015*
معدل التضخم	**4.5**	**8.9**	**3.3**	**2.9**	**4.2**

Source : KPMG, Op. Cit, p 25.

*قيمة تقديرية.

الشكل رقم (3-4): تطور معدل التضخم (INFL).



Source : KPMG, Op. Cit, p 25.

*قيمة تقديرية.

[227] معهد الدراسات المصرفية، التضخم الاقتصادي، نشرة توعوية، السلسة الخاصة، العدد 3، الكويت، نوفمبر 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تراجع معدل التضخم المقاس بالتغير السنوي المتوسط لمؤشر الاستهلاك خلال سنة 2014 الى 2.9% مقارنة ب 8.9% و3.3% في سنتي 2012 و2013 على التوالي، حيث سجل هذا المعدل مستوى قياسي في سنة 2012 نتيجة لارتفاع القياسي لأسعار المواد الغذائية والزيادات الكبيرة في أجور القطاع العام دون مقابل انتاجي، عدم كفاءة السوق وغياب المنافسة وضعف المنافسة في الأسواق والإحتكار، وتوجه معدل التضخم نحو الإرتفاع مجددا في سنة 2015 4% حيث ساهمت المنتجات ذات محتوى مستورد قوي في نمو متوسط المؤشر السنوي للأسعار عند الإستهلاك وتجدر الإشارة إلى أن الإرتفاع في معدل التضخم في سنة 2015 لم يكن مرتبط بالتوسع النقدي في هذه السنة الذي لم يتجاوز 0.1%.

خامسا: الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطها في الإقليم الاقتصادي لبلد أخر (المضيف) غير بلد المستثمر والذي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة، حيث يكفي لاعتبار أن الاستثمار الأجنبي مباشر حيازة 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف[228]، والجدول (3-5) والشكل رقم (3-5) يوضحان تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2011-2015).

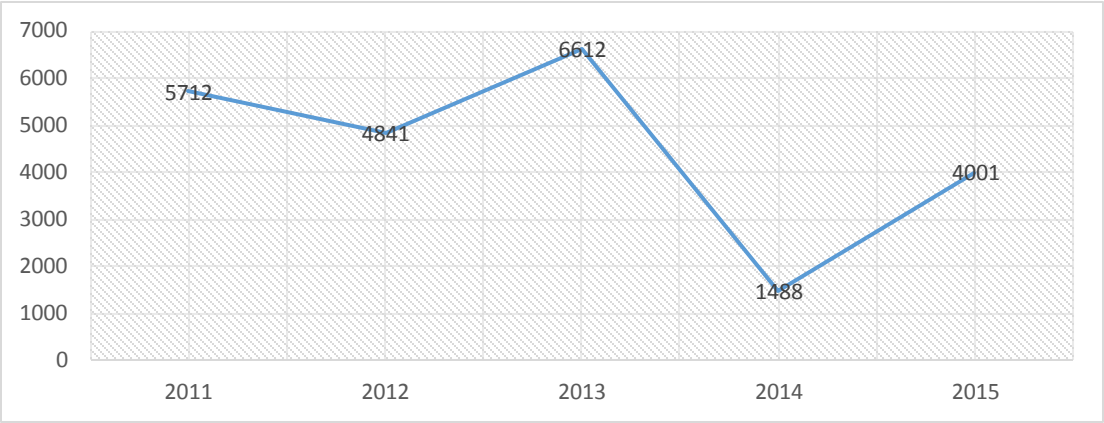
الجدول رقم (3-5): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار الأجنبي المباشر ب مليون دولار أمريكي	5712	4841	6612	1488	4001

Source : KPMG, Op. Cit, p 25.

[228] بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 100.

الشكل رقم (3-5): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).



Source : KPMG, Op. Cit, p 25.

تسعى الجزائر الى من خلال الجدول التالي رقم (3-7) نلاحظ اختلاف في وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر، حيث نلاحظ أنه في بداية هذه الفترة كانت 5712 مليون دولار أمريكي، لتنخفض بعدها في سنة 2012 الى 4841 مليون دولار أمريكي، حيث أن تغيير السياسة الاستثمارية وإعادة تشكيل رأس مال مؤسسات الدولة يكون له انعكاس كبير على المناخ الاستثماري في الجزائر.

المطلب الثاني: هيكل الودائع والقروض في القطاع المصرفي الجزائري.

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض تطور هيكل القروض والودائع في القطاع المصرفي الجزائري، وتوضيح أهمية القروض والودائع وتوزيعها ما بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2014).

أولا: تطور الودائع خلال الفترة (2009-2014).

الودائع هي عبارة عن اتفاق بين المودع والبنك بمقتضاه يقوم المودع بوضع قيمة من الأموال تحت تصرف البنك على ان يقوم البنك بردها عند الطلب أو عند أجل معين، وهناك معايير عديدة لتصنيف الودائع أهمها تصنيفها حسب معيار الزمن، حيث تنقسم الى ودائع جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل، ودائع بإخطار مسبق وودائع التوفير، كما تعتبر الودائع ذات أهمية كبيرة بالنسبة لموارد البنوك اذ يمكن أن تصل الى 90% من اجمالي خصوم البنك، حيث يرتبط نجاح إدارة البنوك في تحقيق أهدافها بمدى قدرتها على توفير الأموال اللازمة من مختلف المصادر سواء ذاتية أو خارجية وتوظيفها في قروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة، أو الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة.

للإشارة فان القطاع المصرفي الجزائري بنهاية سنة 2014 يتكون من 20 بنك، حيث بلغ في نهاية ديسمبر 2015 عدد وكالات البنوك الجزائرية العمومية 1123 وكالة و346 وكالة للبنوك الخاصة و88 وكالة للمؤسسات

المالية، مقابل 1113 وكالة للبنوك العمومية و325 وكالة للبنوك الخاصة و88 وكالة للمؤسسات المالية في سنة 2014، وعليه يبلغ العدد الإجمالي لوكالات القطاع المصرفي الجزائري 1557 وكالة في سنة 2015 مقابل 1526 وكالة في سنة 2014، أي ما يعادل شباك واحد لكل 25660 نسمة.

علاوة على ذلك فإن نسبة العمق المالي من حيث عدد الحسابات المفتوحة من طرف البنوك ومراكز الصكوك البريدية لصالح الزبائن (المودعين) بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية يقدر 2.93 حساب لكل شخص في سن العمل في سنة 2015 مقابل 2.91 في سنة 2014[229].

1-تطور الودائع حسب نوعها.

يوضح الجدول التالي تطور الودائع في القطاع المصرفي الجزائري حسب نوعها خلال الفترة (2009-2014).

[229] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق، ص ص 90-91.

الجدول رقم (3-6): تطور الودائع حسب نوعها خلال الفترة (2009-2014).

نوع الودائع (الوحدة مليار دج)	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ودائع تحت الطلب	**2 502,90**	**2 870,70**	**3 495,80**	**3 356,40**	**3 537,50**	4 434,80
البنوك العمومية	2 241,90	2 569,50	3 095,80	2 823,30	2 942,20	3 712,10
البنوك الخاصة	261,00	301,20	400,00	533,10	595,30	722,70
ودائع لأجل	**2 228,90**	**2 524,30**	**2 787,50**	**3 333,60**	**3 691,70**	4 083,70
البنوك العمومية بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	2 079,00	2 333,50	2 552,30	3 053,60	3 380,40	3 793,60
البنوك الخاصة بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	149,90	190,80	235,20	280,00	311,30	290,10
ودائع لضمانات	**414,60**	**424,10**	**449,70**	**548,00**	**558,20**	599,00
البنوك العمومية بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	311,10	323,10	351,70	426,20	419,40	494,40
البنوك الخاصة بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	103,50	101,00	98,00	121,80	138,80	104,60
مجموع الودائع المجمعة	**5 146,40**	**5 819,10**	**6 733,00**	**7 238,00**	**7 787,40**	9 117,50

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 103.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 76.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الجزائري حسب نوعها خلال الفترة (2009-2014)، نلاحظ ارتفاع في حجم الودائع من 5146.4 مليار دج في سنة 2009 الى 9117.5 مليار دج في سنة 2014 بنسبة 77.16%، هذا الارتفاع في قيمة الودائع راجع أساسا الى زيادة عدد فروع البنوك وزيادة توسعها الجغرافي.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن ودائع تتشكل أساسا من ودائع جارية تستحق عند الطلب، والتي هي عبارة عن اتفاق بين البنك والزبون على إيداع مبلغ من النقود لدى البنك، على أن يكون لصاحبها الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون اخطار مسبق منه، حيث انتقلت قيمتها من 2509.9 مليار دج في سنة 2009 الى 4434.8 مليار دج في سنة 2014، بنسبة 77.18%.

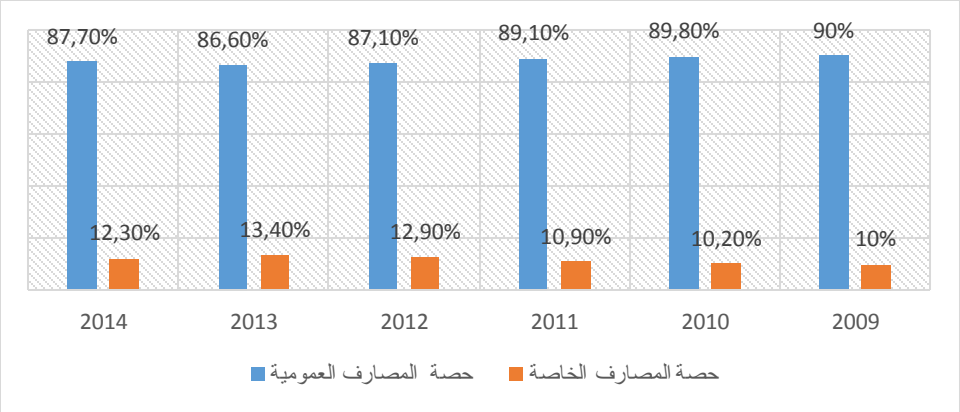
للإشارة فقد بدلت البنوك العمومية الخاصة مجهودات كبيرة في تجميع الودائع في سنة 2014 حيث نمت الودائع تحت الطلب لدى البنوك العمومية ب 26.2% في سنة 2014 مقارنة ب 4.2% في سنة 2013، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد نمت الودائع تحت الطلب لديها بمعدل نمو قدره 21.4% في سنة 2014 و11.7% في سنة 2013.

كما سجلت البنوك العمومية نوع من الاستقرار في تجميع الودائع لأجل حيث بلغت نسبة نموها 12.2% و10.7% في سنتي 2014 و2013 على التوالي، عكس البنوك الخاصة التي سجلت تراجع في الودائع لأجل ب 6.8% في سنة 2014 مقارنة ب 11.2% و19% في سنتي 2013 و2012 على التوالي.

2- حصص البنوك العمومية والخاصة من الودائع.

يوضح الشكل التالي حصص البنوك العمومية والخاصة من الودائع خلال الفترة (2009-2014).

الشكل رقم (3-6): حصص البنوك العمومية والخاصة من الودائع خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 103.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 76.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البنوك العمومية لا تزال تهيمن على هيكل الودائع في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2014)، حيث لم تستطع البنوك الجزائرية الخاصة تخطي حاجز 10% من هيكل

الودائع، وهذا راجعا أساسا الى سببين أولهما قيام المؤسسات العمومية الاقتصادية بإيداع أموالها لدى البنوك العمومية دون البنوك الخاصة، وثانيها فقدان المودعين الثقة في البنوك الجزائرية الخاصة بعد أزمتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري.

3- تطور الودائع حسب القطاع.

يوضح الجدول التالي تطور الودائع في القطاع المصرفي الجزائري حسب القطاع (مؤسسات عمومية وخاصة...الخ) خلال الفترة (2009-2014).

الجدول رقم (3-7): تطور الودائع حسب القطاع خلال الفترة (2009-2014).

ودائع حسب القطاع (الوحدة مليار دج)	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع تحت الطلب	**2 502,90**	**2 870,70**	**3 495,80**	**3 356,40**	**3 537,50**	4 434,70
مؤسسات وهيئات عمومية أخرى	1 426,80	1 787,70	2 243,70	1 818,60	1 822,80	2 375,20
مؤسسات خاصة	861,30	672,20	746,30	888,50	1 013,00	1 173,80
الأسر والجمعيات	222,30	238,50	293,40	335,70	390,80	421,20
أخرون	172,50	172,30	212,40	313,60	310,90	464,50
الودائع لأجل	**2 228,90**	**2 524,30**	**2 787,50**	**3 333,60**	**3 691,70**	4 083,80
مؤسسات وهيئات عمومية أخرى	**499,20**	579,50	625,70	862,90	1 022,50	1 189,10
مؤسسات خاصة	**152,70**	184,50	212,90	233,20	285,00	279,70
الأسر والجمعيات	1 569,90	1 751,00	1 939,40	2 187,20	2 312,40	2 515,60
أخرون		9,30	9,50	50,30	71,80	99,40
ودائع للضمان (القرض السندي، كفالات)	**414,60**	**424,10**	**449,70**	**548,00**	**558,20**	599,00
المجموع	**5 146,40**	**5 819,10**	**6 733,00**	**7 238,00**	**7 787,40**	9 117,50

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 104.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 77.

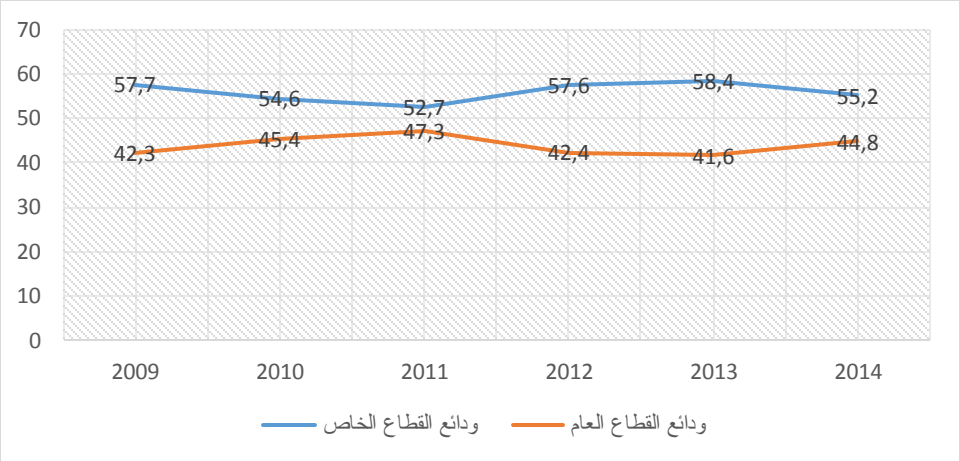
نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع حصة القطاع العام من الودائع الجارية، التي تراوحت ما بين 1426.8 مليار دج في سنة 2009 الى 2375.2 مليار دج في سنة 2014، ويمكن تفسير ذلك في كون القطاع العام مملوك للدولة وغالبا ما يفضلون الودائع الجارية التي تستحق عند الطلب على الودائع لأجل التي تدر فوائد بنسب

متفاوتة، كما نلاحظ أن أغلب الودائع لأجل هي ودائع خاصة بالأسر والجمعيات مقارنة بالمؤسسات العامة والخاصة الأخرى، حيث تراوحت الودائع لأجل التي تستحق عند أجل معين أو بإشعار مسبق الخاصة بالقطاع الخاص ما بين 2228.9 مليار دج في سنة 2009 الى 4083.8 مليار دج في سنة 2014.

4- تطور الودائع حسب القطاع.

يوضح الشكل التالي تطور الودائع حسب القطاع خلال الفترة (2009-2014).

الشكل رقم (3-7): تطور الودائع حسب القطاع خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 104.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 77.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن ما نسبته 59.40% و52.70% من الودائع المتلقاة من طرف البنوك الجزائرية كانت ودائع القطاع الخاص.

ثانيا: تطور القروض خلال الفترة (2009-2014).

تعتبر القروض المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح في البنوك، وهي من أحد أهم الوسائل التي تستخدمها البنوك في توظيف أموالها بهدف الحصول على أرباح من وراء ذلك، ترتبط هذه الوظيفة ارتباطا وثيقا بوظيفة قبول الودائع، حيث تقوم البنوك بقبول الودائع ومنحها في شكل قروض لأصحاب العجز في التمويل، هذه القروض تتنوع حسب أجالها الى قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، أو حسب القروض الموجهة لتمويل الأفراد، المهنيين أو المؤسسات، للإشارة فان توظيف ومنح القروض موجهة للزبائن (من الأفراد، المهنيين، المؤسسات) بطريقة غير مدروسة، يترتب عنه زيادة القروض المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك.

1- القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2009-2014).

يوضح الجدول التالي تطور القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة حسب القطاع (الموجهة للقطاع العمومي والقطاع الخاص) خلال الفترة (2009-2014).

الجدول رقم (3-8): تطور القروض الممنوحة حسب القطاع خلال الفترة (2009-2014).

قروض موجهة الى البنوك حسب القطاعات (الوحدة مليار دج)	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القروض الموجهة للقطاع العمومي	**1 485,90**	**1 461,40**	**1 742,30**	**2 040,70**	**2 434,30**	3 382,90
البنوك العمومية	**1 484,90**	**1 461,30**	**1 742,30**	**2 040,70**	**2 434,30**	3 373,40
قروض مباشرة	1 400,30	1 388,40	1 703,30	2 010,60	2 409,40	3 210,30
شراء السندات	**84,60**	72,90	39,00	30,10	24,90	163,10
البنوك الخاصة	**1,00**	0,10	0,00	0,00	0,00	9,50
قروض مباشرة	0,10	0,00	0,00	0,00	0,00	-
شراء السندات	0,90	0,10	0,00	0,00	0,00	9,50
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**1 599,20**	**1 805,30**	**1 982,50**	**2 244,90**	**2 720,20**	3 120,00
البنوك العمومية	1 227,10	1 374,50	1 451,70	1 675,40	2 023,20	2 338,70
قروض مباشرة	1 216,40	1 364,10	1 442,80	1 669,00	2 016,80	2 338,50
شراء السندات	**10,70**	10,40	8,90	6,40	6,40	0,20
البنوك الخاصة	**372,10**	430,80	530,70	569,50	697,00	781,30
قروض مباشرة	371,90	430,60	530,60	569,40	696,90	781,30
شراء السندات	0,20	0,20	0,10	0,10	0,10	-
مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شرائها	**3085,1**	**3266,7**	**3724,7**	**4285,6**	**5154,5**	6502,9

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 106.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 79.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2014)، حيث انتقلت من 3085.1 مليار دج في سنة 2009 الى 6502.9 مليار دج في سنة 2014، بنسبة 110.78%، كما سجلت القروض الممنوحة للقطاع العمومي تزايد ملحوظ خلال هذه الفترة بنسبة 127.66%، حيث تطورت هذه القروض بنسبة 26.2% في سنة 2014 مقارنة ب 20.3% في سنة 2013، كما أن القروض الموجهة للقطاع الخاص اخذت هي الأخرى منحنى متزايدا حيث انتقلت من 1599.2 مليار دج في سنة 2009 الى 3120 مليار دج في سنة 2014 بنسبة 95.09%، حيث حققت هي الأخرى نمو ب 48.00% في سنة 2014 مقارنة ب 52.8% في سنة 2013.

تمثل القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للقطاع العام في سنة 2014 ما نسبته 52.1% مقارنة ب 47.2% في 2013 من بينها 49.4% قروض مباشرة (46.7% في 2013) و2.6% عبارة عن سندات مصدرة من طرف المؤسسات العمومية والمملوكة من طرف البنوك (0.5% في 2013)[230].

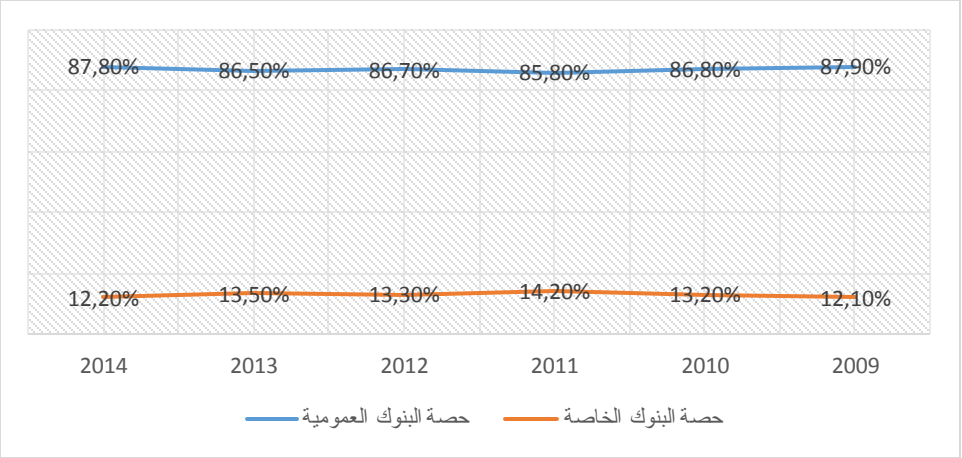
كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البنوك العمومية الجزائرية تضمن التمويل بالكامل للقطاع العمومي، كما أن مساهمتها في القطاع الخاص هو الأخر له أهمية كبيرة حيث تراوح ما بين (1485.9 مليار دج في سنة 2009 و3382.9 مليار دج في سنة 2014)، كما ان مساهمتها في تمويل القطاع الخاص لها أهمية كبيرة (تراوحت ما بين 1227.10 مليار دج في سنة 2009 و2338.70 مليار دج مقارنة ب 372.10 مليار دج في سنة 2009 و781.3 مليار دج في سنة 2014 للبنوك الخاصة).

2- حصص البنوك العمومية والخاصة من القروض الممنوحة.

يوضح الشكل التالي حصص البنوك العمومية والخاصة من القروض الممنوحة خلال الفترة (2009-2014).

[230] Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 79.

الشكل رقم (3-8): حصص البنوك العمومية والخاصة من القروض خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 106.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 79.

من خلال الشكل نلاحظ هيمنة البنوك الجزائرية العمومية على هيكل القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص خلال الفترة (2009-2014)، حيث تراوحت حصة البنوك العمومية ما بين 85.8% و87.90%، نظرا لأقدمية هذه البنوك وامتلاكها لشبكة فروع كبيرة مقارنة بالبنوك الخاصة.

3- القروض الممنوحة حسب أجالها خلال الفترة (2009-2014).

يوضح الجدول التالي تطور القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة حسب أجالها (القروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة وطويلة الأجل) خلال الفترة (2009-2014).

الجدول رقم (3-9): تطور القروض الممنوحة حسب أجالها خلال الفترة (2009-2014).

قروض موجهة الى البنوك حسب أجالها (الوحدة مليار دج)	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قروض قصيرة الأجل	**1 320,50**	**1 311,00**	**1 363,00**	**1 361,60**	**1 423,40**	1 608,70
البنوك العمومية	**1 141,30**	**1 045,40**	**999,60**	**973,90**	**936,40**	1 091,00
البنوك الخاصة	179,20	265,60	363,40	387,70	487,00	517,70
قروض متوسطة وطويلة الأجل	**1 764,60**	**1 955,70**	**2 361,70**	**2 924,00**	**3 731,10**	4 894,20
البنوك العمومية	1 570,70	1 790,40	2 194,40	2 742,20	3 521,00	4 621,10
البنوك الخاصة	193,90	165,30	167,30	181,80	210,10	273,10
مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شرائها	**3085,1**	**3266,7**	**3724,7**	**4285,6**	**5154,5**	6502,9

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 108.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 80.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور في حجم القروض قصيرة الاجل الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2014)، حيث تراوحت ما بين 1320.50 مليار دج في سنة 2009 و1608.70 مليار دج في سنة 2014، للإشارة فهذا النوع من القروض يساعد المؤسسات على تمويل انتاجهم في المدى القصير والذي لا تتعدى فترة استحقاقهم 18 شهرا، كما سجلت القروض الموجهة لتمويل أنشطة الاستثمار (قروض متوسطة وطويلة الأجل) هي الأخرى تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 1764.6 مليار دج في سنة 2009 الى 4894.2 مليار دج في سنة 2014، للإشارة فان هذه القروض تهدف الى تمويل المؤسسات والمهنيين للحصول على وسائل الانتاج من معدات وبنايات ...الخ من جهة، ومن جهة أخرى تمويل الخواص بمنحهم قروض عقارية.

للإشارة فإنه في سنة 2015 بلغ إجمالي أصول البنوك إرتفاعا صغيرا ب 4.4% مقابل 16.3% في سنة 2013، حيث تقدر حصة البنوك العمومية ب 87.2% من مجموع أصول البنوك مقابل 86.7% في سنة 2014، أما فيما يخص البنوك الخاصة فقد بلغت حصتها 12.8% من إجمالي الأصول في سنة 2015، للإشارة فإن نشاط البنوك الخاصة يبقى في تطور ملحوظ سواء من زاوية تجميع الودائع أو توزيع القروض مع محافظتها على حصتها السوقية.

المطلب الثالث: مؤشرات الصلابة المالية للبنوك الجزائرية.

تدل مؤشرات الصلابة المالية على مدى سلامة واستقرار القطاع المصرفي الجزائري، حيث سنتطرق في هذا المطلب الى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالملاءة المالية، القروض المتعثرة، الربحية والايرادات، نسب السيولة...الخ.

أولا: نسب الملاءة المالية.

تلزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة، على مستوى فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة قدره 9.5%، بين مجموع أموالها الخاصة القانونية ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة.

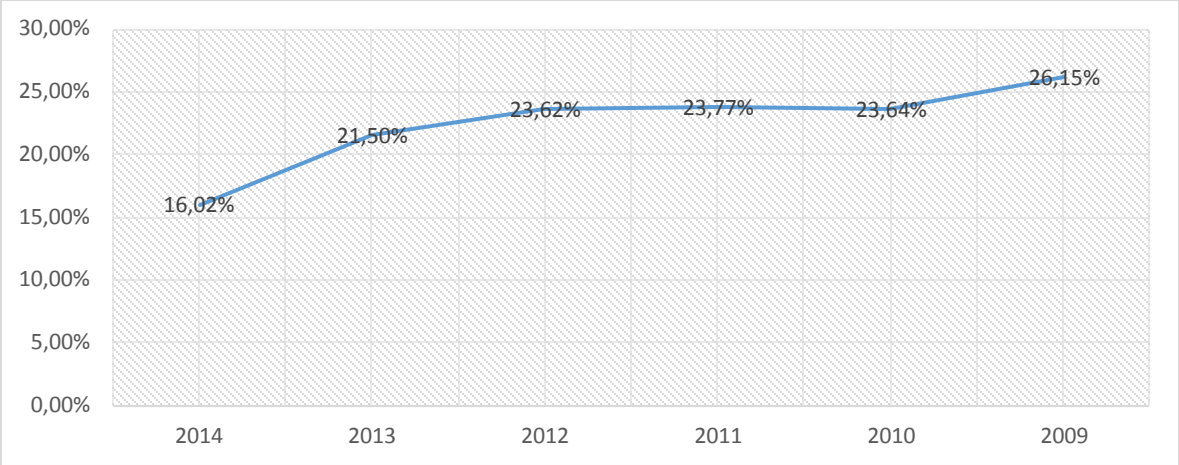
يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 07% على الأقل.

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة[231].

ومع تطبيق معايير لجنة بازل 2 و3 إبتداءا من 01 أكتوبر 2014 ومع الأخذ بعين بلغت نسبة الملاءة الاجمالية للبنوك الجزائرية مستويات مرتفعة حيث فاقت 16.02%، أما بالنسبة لنسبة الملاءة على الغير فهي الأخرى بلغت مستويات مرتفعة بحيث فاقت 13.31%، وهذا راجع الى تعزيز البنوك الجزائرية العمومية والخاصة لأموالها الخاصة ابتداءا من ديسمبر 2009 بعد صدور الإطار التنظيمي المتضمن الحد الأدنى لرأس المال الواجب توفره.

[231] نظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

الشكل رقم (3-9): تطور نسب الملاءة الاجمالية خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 167.

ثانيا: القروض المشكوك في تحصيلها.

يقصد بالقروض المتعثرة أو الديون المتعثرة بأنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة اما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب غير محسوب أو لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت بنشاطه[232]، حيث تعتبر قروض مشكوك في تحصيلها بمجرد عدم تحصيل أصل الدين أو فوائده لأكثر من 90 يوم و180 يوم بالنسبة للقروض العقارية للخواص المضمونة برهن رسمي التي لم تسدد استحقاقاتها، ويتم اعتبار اجمالي مبالغها كقروض مشكوك في تحصيلها[233].

1- معدل المستحقات المصنفة.

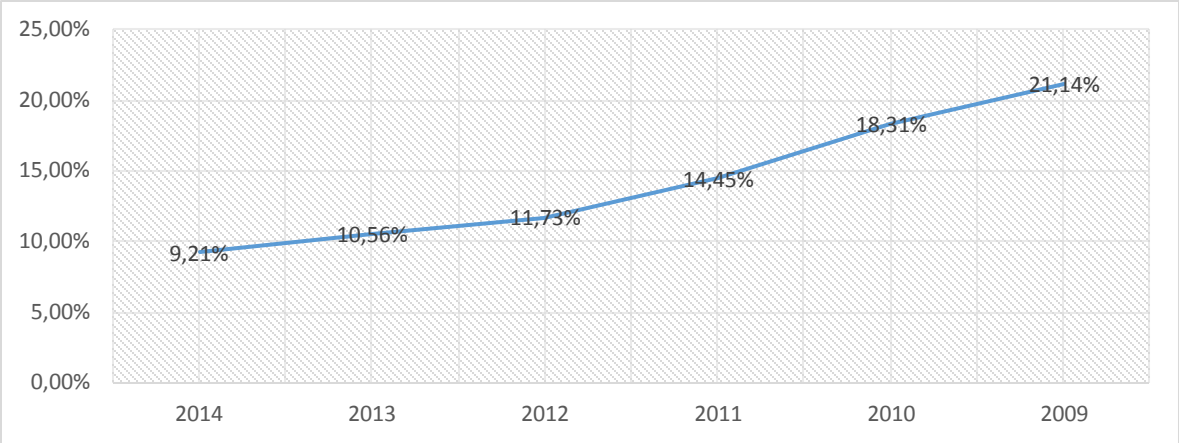
بلغت هذه النسبة بالنسبة للبنوك الجزائرية 21.14% في سنة 2009 لتنخفض الى 9.23% في سنة 2014 نتيجة التسيير الجيد لمخاطر القروض من خلال دراسة ملفات الزبائن الراغبين في الاقتراض بعناية كبيرة، للتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية مع أخذ الضمانات الكافية، للإشارة فان معدل المستحقات غير الناجعة للبنوك

[232] نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007، ص 282.

[233] نظام رقم 14-03 مؤرخ في 16 فيفري 2014، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

الخاصة يبقى منخفضا مقارنة بالبنوك العمومية حيث تراوح ما بين 5.2% و4.8% في سنتي 2012 و2013 على التوالي، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3-10).

الشكل رقم (3-10): تطور معدل المستحقات المصنفة خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 167.

2- معدل مؤونات المستحقات المصنفة.

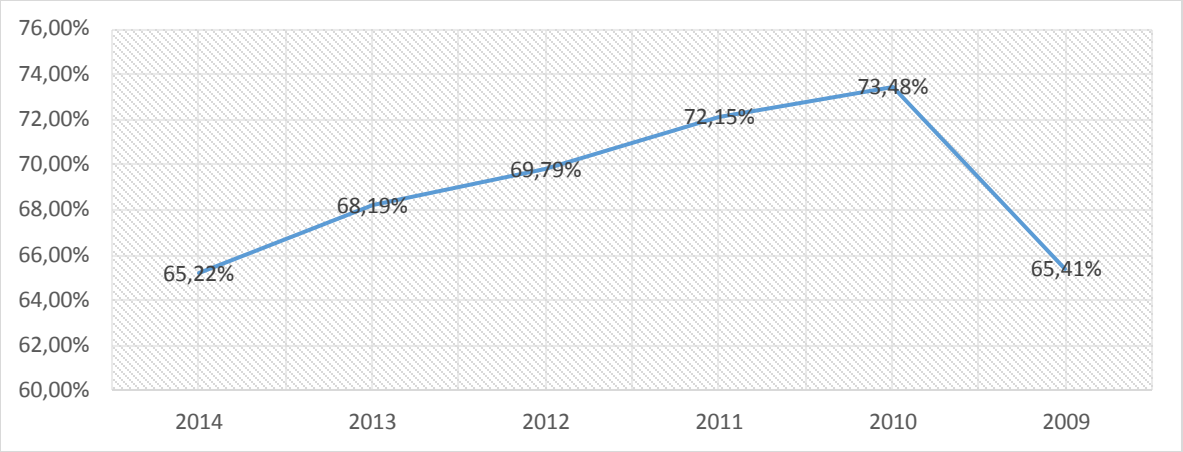
بمجرد عدم تحصيل أصل الدين أو فوائده لأكثر من 90 يوم و180 يوم بالنسبة للقروض العقارية للخواص المضمونة برهن رسمي التي لم تسدد استحقاقاتها، يتم تكوين مؤونات للقروض الشكوك في تحصيلها بالنسب التالية: [234]

- 20% بالنسبة للمستحقات ذات المخاطر الممكنة التي لم تسدد لفترة ما بين 90 الى 180 يوم.
- 50% بالنسبة للمستحقات ذات مخاطر عالية التي لم تسدد لفترة ما بين 180 الى 360 يوم.
- 100% بالنسبة للمستحقات المتعثرة التي لم تسدد لفترة تفوق 360 يوم.

يتم تكوين المؤونات على المستحقات على أساسها مبلغها الإجمالي خارج الفوائد غير المحصلة وبعد طرح الضمانات المقبولة، يوضح الشكل التالي تطور معدل مؤونات المستحقات المصنفة للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2014).

[234] نظام رقم 14-03 مؤرخ في 16 فيفري 2014، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

الشكل رقم (3-11): تطور معدل مؤونات المستحقات المصنفة خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 167.

من خلال الجدول السابق نلاحظ التحسن الطفيف الذي ميز البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2014) من حيث معدل مؤونات المستحقات المصنفة بعدما سجلت مستوى 73.48% من القروض أو المستحقات المصنفة خلال سنة 2010، وهو الأمر الذي يستدعى ضرورة الإسراع في تطبيق قواعد متينة لإدارة المخاطر مما يحد من القروض المتعثرة من جهة، ويتيح للبنوك منح القروض من جهة أخرى.

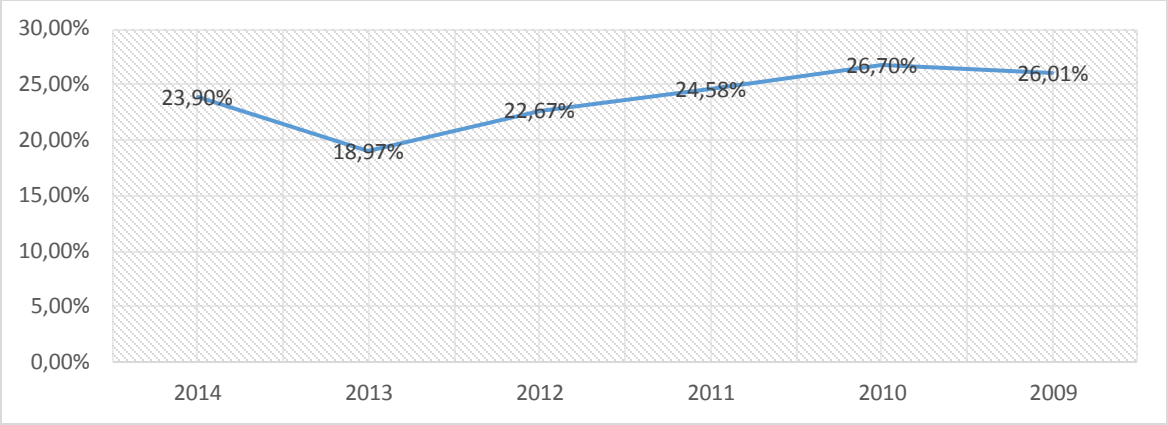
ثالثا: تطور معدلات الربحية.

1- معدل العائد على حقوق الملكية.

هذه النسبة تقيس عائد الربح الصافي اذي يجنيه المستثمرين أو أصحاب الملكية على الأموال المستثمرة[235]، حيث تعمل البنوك على زيادة هذا المعدل دائما بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها المساهمين، تتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة سواء القانونية أو الاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، تراوح هذا المعدل في البنوك الجزائرية ما بين 18.97% و26.70%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

[235] سعود موسى الطيب، محمد عيسى شحاتيت، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص 359.

الشكل رقم (3-12): تطور معدل مردودية الأموال الخاصة خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.

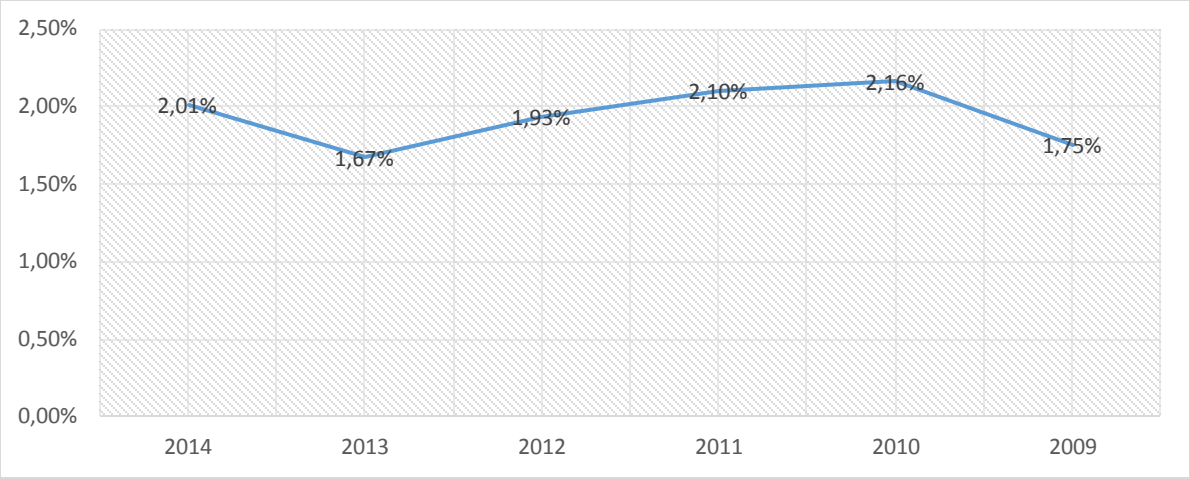
-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 167.

2- معدل العائد على اجمالي الأصول.

معدل العائد على الأصول (ROA) هو صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول[236]، حيث يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من خلال توظيف موجودات البنك في قروض واستثمارات مختلفة، كما يعد من أكثر وأهم أساليب التحليل المالي استخداما في تحليل الربحية، حيث يمكن القول أن ربحية البنوك الجزائرية العمومية والخاصة مرضية، تراوحت ما بين 1.67% و2.16%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

[236] European central bank , Beyond – how to measure bank performance, Disponible sur : www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/beyondroehowtomeasurebankperformance201009en.pdf, le 22/02/2013,

الشكل رقم (3-13): تطور معدل مردودية الأصول خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

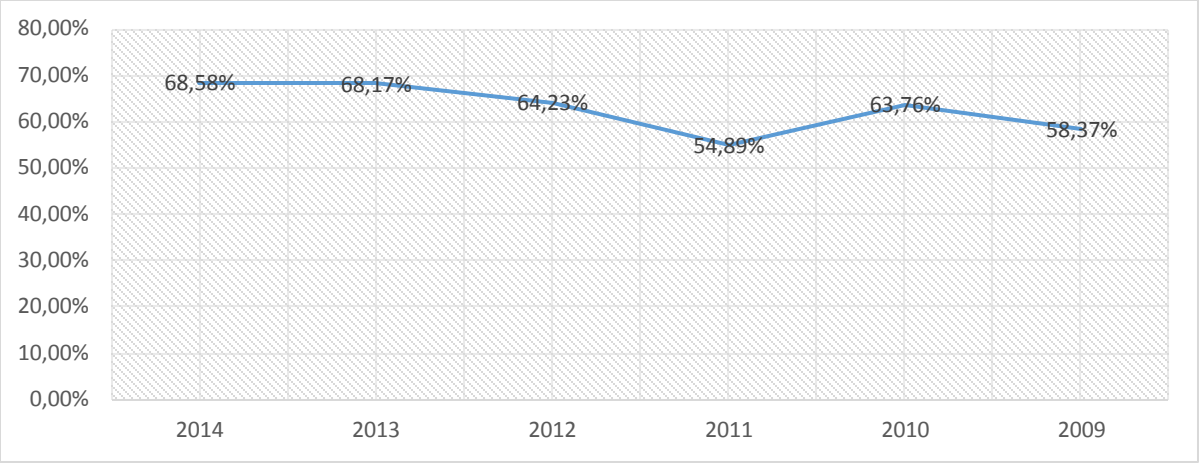
-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 167.

3- نسبة هامش الربح الى الدخل الإجمالي.

تبين نسبة هامش الربح الى الدخل الإجمالي أهمية صافي الأرباح التي حققتها البنوك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، حيث أن زيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة لإجمالي الإيرادات، تراوحت هذه النسبة في البنوك الجزائرية ما بين 54.89% و68.58%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (3-14): تطور نسبة هامش الربح الى الدخل الاجمالي خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 167.

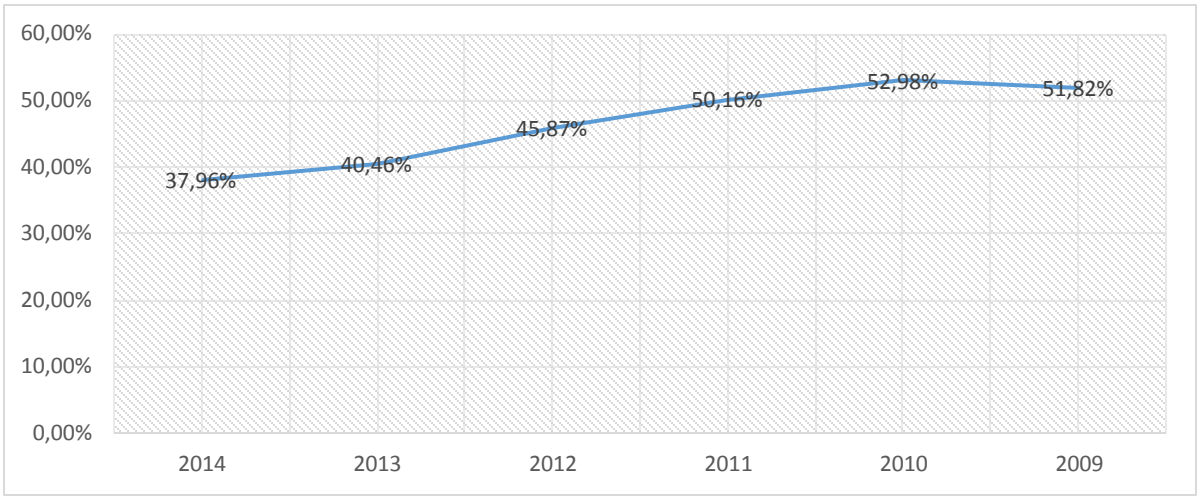
رابعا: تطور نسب السيولة.

تمثل نسب السيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة دون تأخير، والبنوك تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحب المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية، وأن انخفاض السيولة يؤدي الى فقدان ثقة المتعاملين مع البنك[237].

يعرف القطاع المصرفي الجزائري فائض في السيولة، وهذا ما توضحه نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول التي تراوحت ما بين 37.96% و52.98%، للإشارة فهذه النسبة سجلت انخفاضا في سنة 2014 الى 37.96% نتيجة لتوسع البنوك في منح القروض المتوسطة وطويلة الاجل، كما أدى ذلك الى انخفاض نسبة الأصول السائلة الى خصوم قصيرة الاجل 82.06% سنة 2014 مقابل 93.52% سنة 2013، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3-15) والشكل رقم (3-16).

[237] سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، تنمية الرافدين، العدد 29، 2007، ص 122.

الشكل رقم (3-15): تطور نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول خلال الفترة (2009-2014).

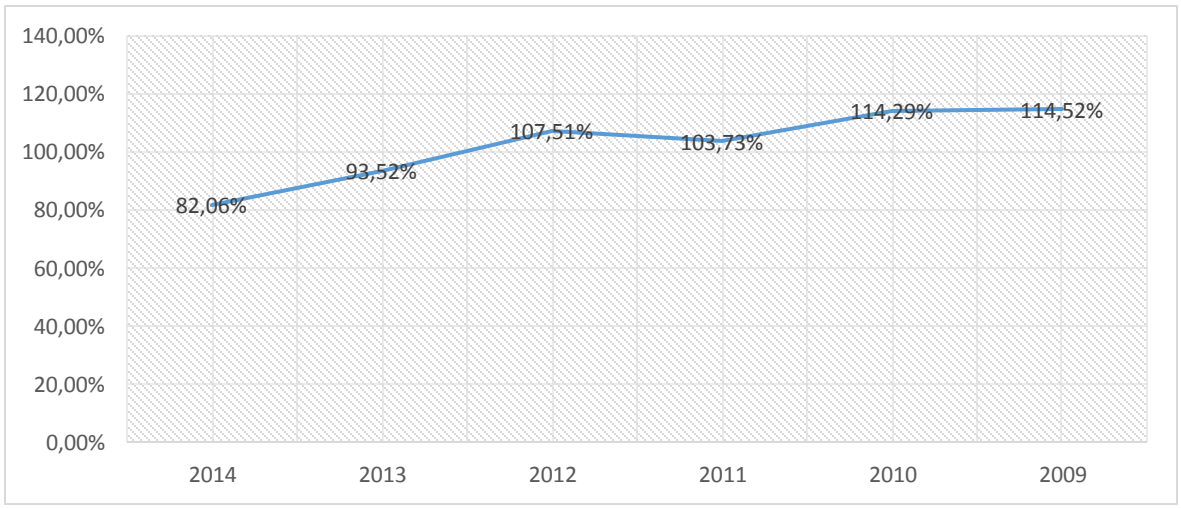


المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 167.

الشكل رقم (3-16): تطور نسبة الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل خلال الفترة (2009-2014).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 227.

-Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 167.

المبحث الثالث :تحليل سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

لتحليل سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، اعتمدنا على عينة تتشكل من 12 بنك ينشط في القطاع المصرفي الجزائري، من بينها 05 بنوك عمومية و07 بنوك خاصة.

المطلب الأول: تحليل الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

إن معرفة حجم الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة واتجاهها في المستقبل هو عنصر مهم ومؤثر على قرار توزيع الأرباح، فاستقرار أرباح البنوك يشجع على توزيع معدلات مرتفعة من الأرباح، لذلك سوف نحاول في هذا المطلب تحليل تطور الأرباح المحققة (الصافية) من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

أولا: تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

يعتبر تحقيق الأرباح أحد الأهداف الرئيسية لإدارة البنوك، فتحقيق الأرباح يمر عبر تعظيمها للإيرادات (فوائد على القروض والاستثمار في الأوراق المالية، تعظيم العمولات من خلال زيادة تقديم الخدمات المصرفية) من جهة، ومن جهة أخرى تخفيض التكاليف لأقصى حد ممكن وخصوصا مصاريف الاستغلال العامة، وفيما يلي سوف نستعرض تطور أرباح البنوك الجزائرية الخاصة خلال الفترة (2009-2013).

الجدول رقم (3-10): تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

البنوك (الوحدة مليار دج)	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط الحسابي
بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA)	2,59	3,42	4,35	5,16	4,02	3,91
بنك الخليج الجزائر (AGB)	1,46	2,03	2,59	3,99	5,03	3,02
بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)	0,93	1,05	0,92	1,33	1,34	1,11
بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS)	3,47	4,03	4,97	4,56	3,82	4,17
بنك ترست (TRUST)	2,16	0,83	0,94	1,12	1,40	1,29
بنك الاسكان والتجارة والتمويل (HOUSSING BANK)	0,28	0,51	1,08	1,44	1,53	0,97
نتيكسيس بنك (NATIXIS)	0,89	1,32	1,21	2,48	2,78	1,74
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	14,08	16,8	17,4	20,34	22,07	18,138
البنك الوطني الجزائري (BNA)	22,2	32,59	34,81	27,18	30,2	29,396
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	3,87	10,85	10,12	5,63	5,15	7,124
بنك التنمية المحلية (BDL)	2,12	0,71	1,89	2,06	2,19	1,794
البنك الخارجي الجزائري (BEA)	33.85	20.61	30.26	35.55	20.93	28.24

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الجدول رقم (3-10) الذي يوضح تطور الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية (عينة الدراسة) خلال الفترة (2009-2013)، نلاحظ ما يلي:

- حقق بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) أعلى متوسط للأرباح المحققة من طرف البنوك الخاصة بقيمة 4.17 مليار دج، يليه بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) ب 3.91 مليار دج وهذا راجع الى توفر كل من البنكين على شبكة فروع كبيرة، حيث بلغ عدد فروع بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) 13 مركز أعمال في سنة 2013، أما بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) فقد بلغت عدد وكالاته 85 وكالة

من بينها 8 مراكز أعمال في سنة 2013[238] هذا من جهة، ومن جهة أخر توفر البنكين على عدد معتبر من العمال ذات كفائات علمية ومهنية كبيرة، فعدد عمال بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS) بلغ 1264 عامل في سنة 2013، أما زبائنه من الخواص، المهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ 160000[239]، أما بالنسبة لبنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) فقد بلغ عدد عماله 1380 عامل و335000 زبون من الخواص، المهنيين والمؤسسات، مقارنة ببنك الاسكان والتجارة والتمويل الذي حقق أدنى متوسط لنسبة الأرباح المحققة ب 0.97 مليار دج، وهذا راجع لانخفاض في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك مقارنة بالبنوك الخاصة الأخرى.

للإشارة فان أرباح كل من بنك سوسييتي جنرال الجزائر انخفضت في سنة 2013 الى 4.02 مليار دج مقارنة ب 5.16 مليار دج في سنة 2012، نتيجة لانخفاض في عمولات التجارة الخارجية منذ جوان 2013 وارتفاع مصاريف الاستغلال العامة (مصاريف المستخدمين)، وكذلك أرباح بنك بي أن بي باريبا في سنة 2013 التي تراجعت في سنة 2013 الى 3.82 مليار دج مقارنة ب 4.56 مليار دج في سنة 2012.

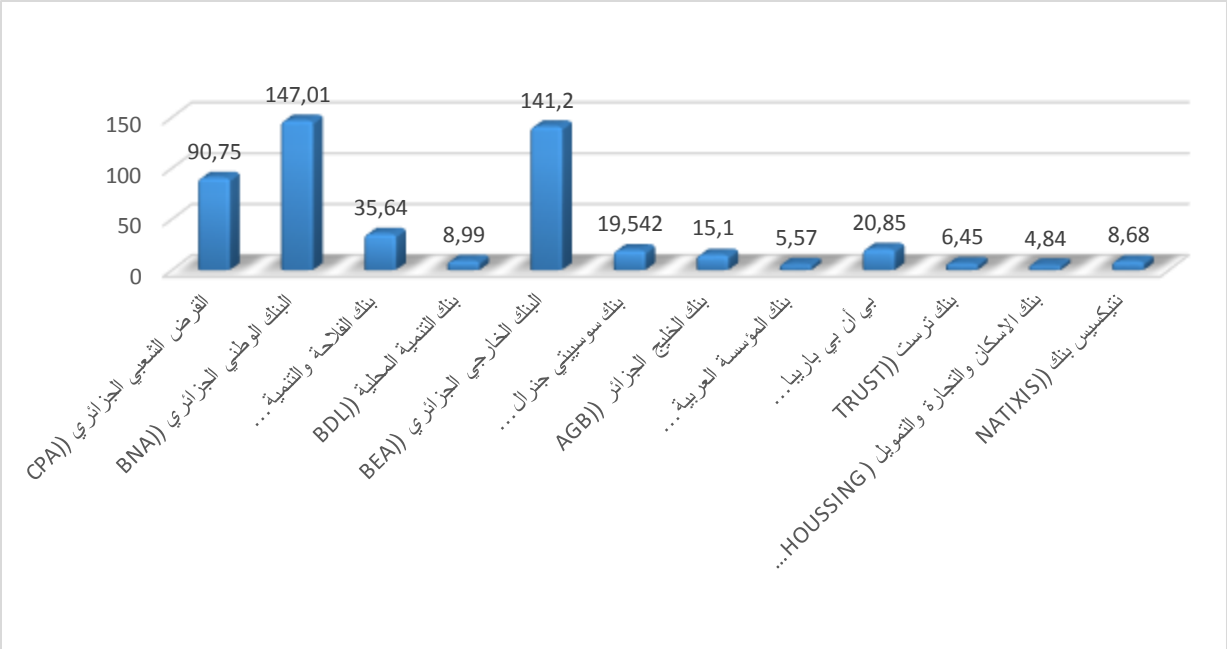
- نلاحظ تطور أرباح بنك الخليج الجزائر بصورة مستمرة خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 1.46 مليار دج في سنة 2009 الى 5.03 مليار دج في سنة 2013، بنسبة نمو قدرها 244.52% وهذا راجع الى تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنك (تراوحت ما بين 22.57 مليار دج في سنة 2009 الى 81.24 مليار دج في سنة 2013)، وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة الى زبائنه، بالإضافة الى توسع البنك في انشاء الفروع التي بلغ عددها 40 وكالة وذلك بعدد 71500 زبون من الخواص، المهنيين والمؤسسات الأمر الذي سمح للبنك تسجيل ارتفاع محسوس في الفوائد المقبوضة، مع تراجع في العمولات المقبوضة على عمليات التجارة الخارجية نتيجة لتطبيق القوانين الجديدة.
- حقق بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر أقل متوسط للأرباح المحققة من طرف البنوك الخاصة والعمومية ب 0.97 مليار دج، كما سجلت أرباحه استقرار ونموا خلال الفترة (2009-2013) والتي تراوحت ما بين 0.28 مليار دج في سنة 2009 و1.53 مليار دج في سنة 2013، نتيجة لقدرة البنك على توظيف أمواله وتقديم خدماته بكفاءة عالية، وتطبيقه لاستراتيجية عمل مدروسة تستهدف بناء علاقات عمل جديدة مع مجموعة مختارة ومستمرة من الشركات ذات الملاءة المالية والسمعة الجيدة، إضافة الى تعزيز البنك لتعامله مع زبائنه الحاليين.
- حقق بنك القرض الشعبي الجزائري نموا مستمرا في أرباحه المحققة وذلك بانتقالها من 14.08 مليار دج في سنة 2009 الى 22.07 مليار دج في سنة 2013.

[238] Société générale algèrie, rapport annuel 2013, p10.
[239] BNP PARIBAS, Rapport annuel 2013. P 6.

- سجلت أرباح البنك الوطني الجزائري انخفاضا في سنة 2012 الى 27.18 مليار دج مقارنة ب 34.81 مليار دج سنة 2011، لتعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2013 الى 30.2 مليار دج.
- حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية انخفاض في أرباحه المحققة خلال كل من سنة 2011 و2012و2013 مقارنة بأرباحه في سنة 2010 التي قدرت ب 10.85 مليار دج.
- انخفضت أرباح بنك التنمية المحلية في سنة 2010 ب 198.59% مقارنة بسنة 2009، لتعود الى الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة (2011-2013).
- تميزت أرباح البنك الخارجي الجزائري بعدم الاستقرار خلال الفترة (2009-2013)، كما سجل البنك في سنة 2012 أعلى قيمة لأرباحه الصافية ب 35.55 مليار دج.
- تتميز البنوك الجزائرية العمومية والخاصة بنوع من الاستقرار في الأرباح المحققة، وهو ما قد يشجعها على توزيع نسب مرتفعة من الأرباح على المساهمين باعتبارها تستطيع التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

أما الشكل التالي فهو يوضح توزيع واهمية الأرباح المحققة حسب كل بنك من البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-17): توزيع الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

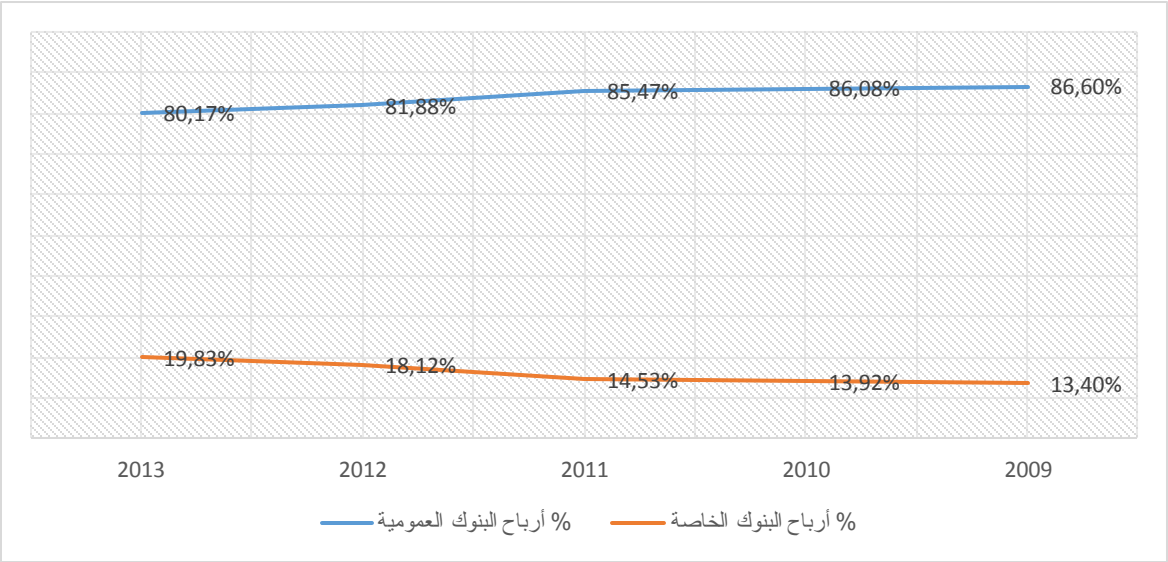
من خلال الشكل السابق نلاحظ تفاوت في الحجم الاجمالي للأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)، حيث سجل البنك الوطني الجزائري أعلى قيمة للأرباح خلال فترة

الدراسة ب 147.01 مليار دج، في حين سجل بنك الاسكان والتجارة والتمويل أدنى قيمة لاجمالي الأرباح ب 4.84 مليار دج.

ثانيا: حصص البنوك العمومية والخاصة من الأرباح المحققة خلال الفترة (2009-2013).

أما الشكل التالي فهو يوضح حصص البنوك العمومية والخاصة من الأرباح المحققة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-18): حصص البنوك العمومية والخاصة من الأرباح المحققة خلال الفترة (2009-2013).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الشكل رقم (3-18) نلاحظ تفاوت كبير في حجم الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، حيث تراوحت نسب الأرباح المحققة من طرف البنوك العمومية ما بين 80.17% و88.06%، وهذا راجع الى عدة أسباب نوجز أهمها في:

- قدم نشأة البنوك العمومية (في الستينيات من القرن 20) مقارنة بحداثة البنوك الخاصة التي أصبحت تزاول أنشطتها المصرفية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.
- هيمنة البنوك العمومية على هيكل الودائع في القطاع المصرفي الجزائري مقارنة بالبنوك الخاصة (تعتمد البنوك في تمويلها على الودائع بنسبة مختلفة تتراوح ما بين 70% و90%)، وهذا راجع الى أقدمية البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى كون المؤسسات الاقتصادية العمومية تودع أموالها في البنوك العمومية.
- هيمنة البنوك العمومية على هيكل القروض.

- كثرة عدد فروع البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث بلغ في نهاية ديسمبر 2013 عدد وكالات الشبكة للبنوك العمومية 1094 وكالة و315 وكالة للبنوك الخاصة[240].
- ارتفاع حجم البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة (يقاس بإجمالي الأصول).

المطلب الثاني: تطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

ان الأرباح الموزعة في البنك هي عبارة عن ذلك الجزء من أرباح البنك الذي يوزع على مساهميه، وهو بمثابة مكافأة لهم على استثمارهم في البنك، حيث سنتطرق في هذا المطلب الى التوزيعات النقدية التي قامت بها البنوك الجزائرية خلال فترة (2009-2013)، للإشارة فعملية توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية تمر بمجموعة من الإجراءات أولها قيام مجلس الإدارة باقتراح الجزء الذي سيتم توزيعه من الأرباح على المساهمين ومن ثم توزيعه، تليها مجموعة من الإجراءات الإدارية الخاصة بتحديد قائمة المساهمين وفي الأخير القيام بعملية الدفع.

أولا: الإطار القانوني لعملية توزيع الأرباح في الجزائر.

أجاز القانون التجاري الجزائري للبنوك العمومية والخاصة توزيع الأرباح على المساهمين باعتبارها شركات ذات أسهم، الا أن عملية توزيع الأرباح تخضع لجملة من القواعد يمكن ابرازها في: [241]

- ان مصاريف تأسيس الشركة تستهلك قبل كل توزيع للأرباح.
- تكون الأرباح القابلة للتوزيع من الربح الصافي للسنة المالية وبزيادة الأرباح المنقولة ولكن بعد أن تطرح منه الاحتياطي القانوني 05% من الأرباح بشرط ألا تتجاوز الاحتياطات القانونية 10% من رأس مال البنك، حصة الأرباح الأيلة للعمال والخسائر السابقة.
- يجوز للجمعية العامة، أن تقرر توزيع المبالغ المقتطعة من الاحتياطي الموضوع تحت تصرفها، وفي هذه الحالة يبين في القرار عنوان الاحتياطي الذي وقع عليه الاقتطاع.
- تحدد الجمعية العامة بعد الموافقة على الحسابات والتحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع، الحصة الممنوحة للشركاء تحت شكل أرباح، وكل ربح يوزع خلافا لهذه القواعد يعد ربحا صوريا.
- ان كيفيات دفع الأرباح تحددها الجمعية العامة أو مجلس الإدارة، غير أن دفع الأرباح يجب أن يقع في أجل أقصاه تسعة أشهر بعد اقفال السنة المالية.
- ان دفع المكافأة لأعضاء مجلس الإدارة متوقف حسب كل حالة على دفع الأرباح للمساهمين، حيث لا يمكن أن تتجاوز عشر الأرباح القابلة للتوزيع بعد طرح:

[240] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق، ص101.

[241] المواد 719 720 721 722 723 724، القانون التجاري، 2007، ص ص 218-219.

- ✓ الاحتياطات المكونة تنفيذا لمداولة الجمعية العامة.
- ✓ المبالغ المرحلة من جديد.

تخضع الأرباح الموزعة على المساهمين من طرف البنوك الجزائرية الى الضريبة على الدخل الإجمالي، والتي تعرف بأنها "ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة[242]"، حيث يتم اقتطاعها من المصدر وفق معدلين: [243]

- 10% بالنسبة للأشخاص الطبيعيين فقط المقيمين في الجزائر.
- 15% بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين غير المقيمين في الجزائر.

تخضع عملية توزيع الأرباح في البنوك الخاصة (الأجنبية) الى إجراءات تختلف عنها في البنوك العمومية، حيث أنه قبل كل عملية توزيع للأرباح يجب أن يحصل البنك الخاص (الأجنبي) على الترخيص من طرف بنك الجزائر، كما أن الأرباح الموزعة على المساهمين الأجانب تخضع للاقتطاع من المصدر بمعدل 15%، ويتم تحويلها الى الخارج (المساهمين الأجانب)، ولذلك يجب على البنوك الخاصة التصريح مسبقا بتحويلات الأموال لفائدة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المقيمين في الجزائر، وذلك على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وفق استمارة طلب التحويل.

ثانيا: تحليل الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

بعدما تطرقنا سابقا الى تحليل أرباح البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، وكذا عرض الإطار القانوني والجبائي لعملية توزيع الأرباح، سوف نحاول من خلال الجدول التالي بيان وتوضيح سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية بالإضافة الى بيان كيفية تعاملها مع أرباحها.

[242] المادة 01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص 10.

[243] Le Système fiscal algérien pour 2016.

الجدول رقم (3-11): تحليل الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

البنوك (الوحدة مليار دج)	2009	2010	2011	2012	2013	الحد الأدنى	المتوسط الحسابي	الحد الأعلى
بنك سوسييتي جنرال الجزائر(SGA)	2,63	1,84	2,17	3,3	2,61	1,84	2,51	3,3
بنك الخليج الجزائر(AGB)	0,88	1,51	1,78	1,79	2,57	0,88	1,706	2,57
بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)	0	0	0	0	1	0	0,2	1
بي أن بي باريبا الجزائر BNP) PARIBAS)	2,22	2,4	2,38	3	3,5	2,22	2,7	3,5
بنك ترست(TRUST)	0	0	0,89	0	1,33	0	0.44	1,33
بنك الاسكان والتمويل (HOUSSING BANK)	0	0,2	0,7	0	0	0	0.18	0,7
نتيكسيس بنك (NATIXIS)	0	0	0,3	0,3	1.86	0	0.49	1.86
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	2,25	2,5	4	5	10	2,25	4,75	10
البنك الوطني الجزائري(BNA)	4,2	6,2	13	15	23	4,2	12,28	23
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	0	0	0	2	2,5	0	0,9	2,5
بنك التنمية المحلية(BDL)	0,19	0,13	0	0,4	0	0	0.144	0,4
البنك الخارجي الجزائري(BEA)	6,8	3,6	11,5	20	0	3,6	8.38	20
اجمالي الأرباح	19,17	18,38	36,72	50,79	48.37	18,38	34,314	50,79

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

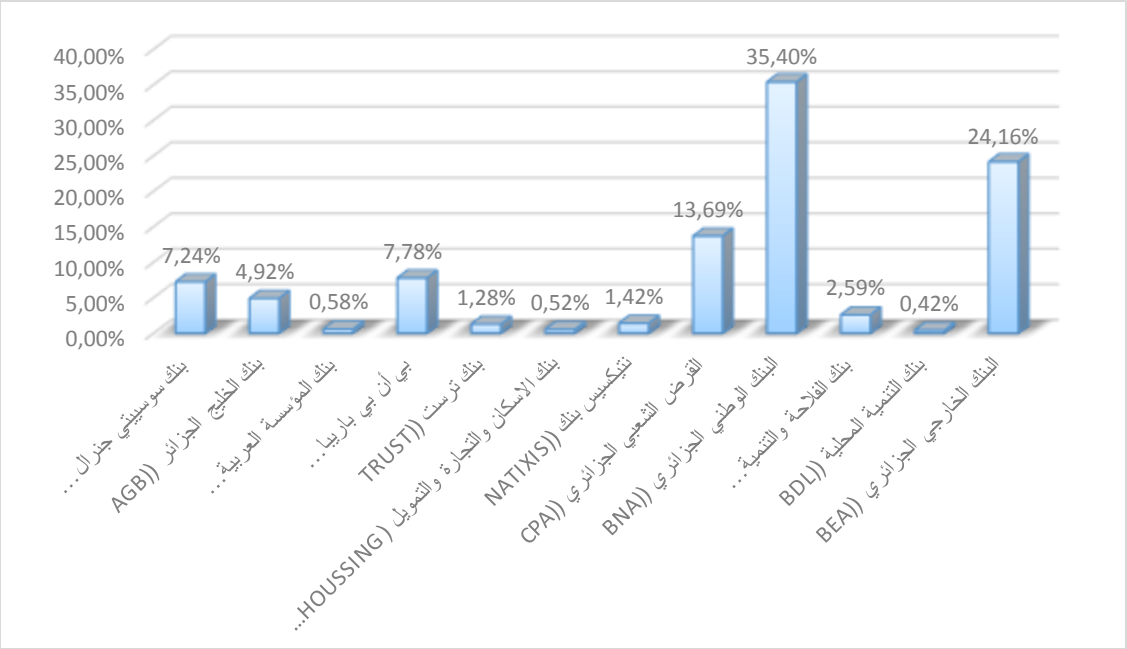
من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ ما يلي:

- أن قيمة الأرباح الموزعة أو سياسة توزيع الأرباح تختلف من بنك الى أخر، وتختلف في نفس البنك من سنة لأخرى.
- اختلاف أو تباين في أنماط سياسة توزيع الأرباح للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)، ومن هنا يظهر أن قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية تؤثر فيه العديد من العوامل لعل أبرزها خصائص البنك نتيجة لاختلاف في أنماط توزيع الأرباح بين هذه البنوك.
- أغلب البنوك التي لم تقم بتوزيع الأرباح فضلت احتجازها بغرض تمويل عملية نموها من خلال التوسع الجغرافي (انشاء فروع جديدة) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز حقوق ملكيتها ومركزها المالي.
- تفضل البنوك الجزائرية الخاصة والتي قامت بتوزيع الأرباح خلال كل فترة الدراسة (2009-2013) اتباع سياسة توزيع أرباح غير مستقرة، حيث تختلف توزيعات الأرباح من سنة لأخرى.
- قيام بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر بتوزيع الأرباح خلال سنتي 2010 و2011 بقيمة 0.2 و0.7 مليار دج على التوالي، في حين فضلت إدارة البنك بموافقة المساهمين على عدم توزيع الأرباح خلال سنتي 2012 و2013 بالرغم من تحقيق نتائج إيجابية، حيث أوصى مجلس الإدارة للهيئة العامة للمساهمين بعد توزيع الأرباح على المساهمين وتدوير الأرباح القابلة للتوزيع وذلك بهدف تعزيز حقوق الملكية والقدرة المالية للبنك.

ملاحظة: من خلال الجدول السابق الموضح لتطور الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)، نلاحظ أن البنوك العمومية بنك القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري قد قاما بتوزيع الأرباح خلال هذه الفترة، في حين قامت البنوك الأخرى بإجراء توزيعات نقدية تارة وتارة أخرى احتجاز الأرباح خلال نفس الفترة، وهو ما يوضح أو يبين أن عملية توزيع الأرباح في هذه البنوك تخضع أو تتحدد بجملة من العوامل (كالسيولة، النمو، الربحية ...الخ)، التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح بغض النظر عن طبيعة الملكية العامة وإمكانية فرض سياسات توزيع أرباح معينة، الأرباح الموزعة من طرف البنوك العمومية (الملكية العامة)، والا لكانت كل البنوك العمومية بتوزيع أو عدم توزيع الأرباح، هذه الأرباح الموزعة يتم دفعها للخزينة العمومية.

أما الشكل التالي فهو يوضح توزيع وأهمية الأرباح الموزعة حسب كل بنك من البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-19): الأرباح الموزعة من طرف البنوك الجزائرية حسب كل بنك خلال الفترة (2009-2013).

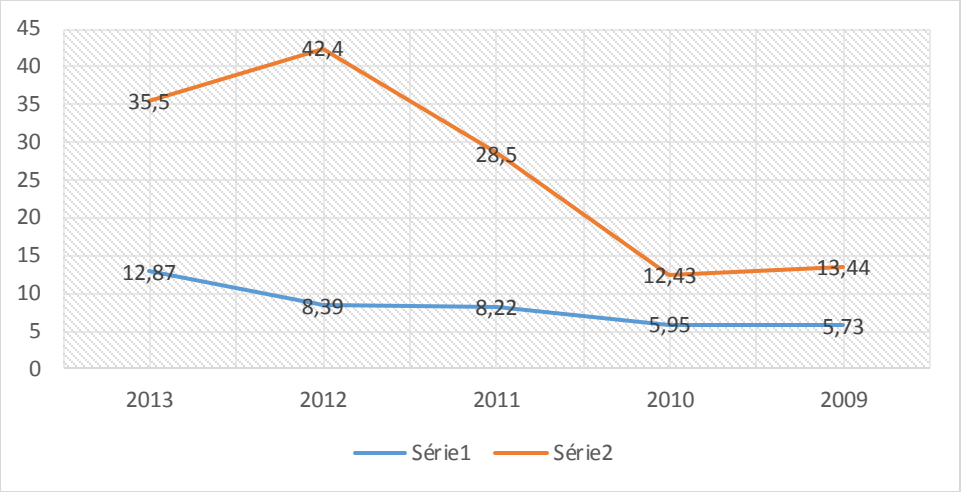


المصدر: من اعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الشكل السابق الذي يوضح أهمية أو نسبة الحجم الاجمالي للأرباح الموزعة من طرف كل بنك من البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)، نلاحظ أن بنك الوطني الجزائري (BNA) حقق أعلى نسبة لحجم الأرباح الموزعة ب 35.40% يليه البنك الخارجي الجزائري (BEA) ب 24.16%، القرض الشعبي الجزائري (CPA) ب 13.69% بالنسبة للبنوك العمومية، فيما بلغت نسبة الأرباح الموزعة من طرفي بنكي بي أن بي باريبا وسوسييتي جنرال الجزائر 7.78% و7.24% على التوالي، هذا التفاوت في نسب الأرباح الموزعة ما بين البنوك العمومية والخاصة يرجع للتفاوت في حجم الأرباح المحققة ما بين البنوك.

أما الشكل التالي يوضح تطور اجمالي الأرباح الموزعة حسب البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013).

الشكل رقم (3-20): تطور اجمالي الأرباح الموزعة ما بين البنوك العمومية والخاصة.



المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تفاوت كبير في حجم الأرباح الموزعة من طرف البنوك العمومية والخاصة، ويرجع سبب ذلك الى التفاوت الكبير في حجم الأرباح المحققة، أقدمية البنوك العمومية، هيمنة البنوك العمومية على كل من هيكل القروض والودائع في القطاع المصرفي، شبكة الفروع الكبيرة التي تتمتع بها البنوك العمومية...الخ.

المطلب الثالث: شكل سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية.

بعدما تطرقنا سابقا الى تطور كل من الأرباح الصافية المحققة وحجم توزيعات الأرباح المدفوعة من طرف البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)، سوف نحاول الان تحليل معدل توزيع الأرباح من طرف هذه البنوك وذلك حسب الملكية (البنوك العمومية والخاصة) وحسب كل بنك من البنوك عينة الدراسة.

أولا: نسب توزيع الأرباح وعدم توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

يوضح الجدول التالي كيفية تعامل البنوك الجزائرية مع أرباحها المحققة، أي بيان عدد البنوك التي قامت بتوزيع الأرباح والتي قامت باحتجازها خلال الفترة (2009-2013).

الجدول رقم (3-12): نسبة توزيع الأرباح وعدم توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية

السنوات	عدد البنوك التي وزعت الأرباح	عدد البنوك التي لم توزع الأرباح	العدد الإجمالي	نسبة البنوك التي وزعت الأرباح	نسبة البنوك التي لم توزع الأرباح
2009	7	5	12	0.5833	0.4166
2010	8	4	12	0.6666	0.3333
2011	9	3	12	0.75	0.25
2012	9	3	12	0.75	0.25
2013	9	3	12	0.75	0.25

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

يوضح الجدول السابق رقم (3-12) عدد البنوك الجزائرية التي قامت بتوزيع الأرباح والتي لم تقم بتوزيع الأرباح خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (2009-2013)، حيث نلاحظ أنه في سنة 2009 تمثلت نسبة البنوك التي لم توزع الأرباح في 5 بنوك بنسبة 0.4166، وهذا راجع الى رفع رأس مال البنوك وتفضيل بعد البنوك احتجاز الأرباح والرفع من رأس مالها، كما نلاحظ استقرار في نسبة البنوك التي قامت بتوزيع الأرباح خلال الفترة (2011-2013) ب 0.75، وعليه يمكن القول أن أغلب البنوك الجزائرية تفضل سياسة توزيع أرباح نقدية على المساهمين.

ثانيا: أشكال سياسة توزيع الأرباح المتبعة طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

يوضح الجدول التالي معدل توزيع الارباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، والذي يحسب من خلال قسمة الأرباح الموزعة والخاصة بالسنة المالية (t) على نتيجة السنة المالية (t).

الجدول رقم (3-13): معدل توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013).

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	الحد الأدنى	المتوسط الحسابي	الحد الأعلى
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	20.97%	19.39%	30.17%	32.38%	59.86%	19.39%	32.55%	59.86%
البنك الوطني الجزائري (BNA)	18.92%	19.01%	37.33%	55.18%	76.15	18.92%	41.32%	76.15%
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	0.00%	0.00%	0.00%	35.47%	48.49%	0.00%	16.79%	48.49%
بنك التنمية المحلية (BDL)	8.99%	19.00%	0.00%	19.34%	0.00%	0.00%	9.46%	19.34%
البنك الخارجي الجزائري (BEA)	20.08%	17.46%	38.00%	56.25%	0.00%	0.00%	26.36%	56.25%
بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA)	101.47%	53.90%	49.82%	63.83%	65.98%	49.82%	67.00%	101.47%
بنك الخليج الجزائر (AGB)	60.33%	74.36%	68.88%	44.75%	51.13%	44.75%	59.89%	74.36%
بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	74.30%	0.00%	14.86%	74.30%
بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS)	64.12%	59.50%	48.02%	65.70%	91.49%	48.02%	65.77%	91.49%
بنك ترست (TRUST)	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	95.00%	0.00%	19.00%	95.00%
بنك الاسكان والتمويل (HOUSSING BANK)	0.00%	39.84%	64.25%	0.00%	0.00%	0.00%	20.82%	64.25%
نتيكسيس بنك (NATIXIS)	0.00%	0.00%	24.89%	12.18%	66.96%	0.00%	20.80%	66.96%

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

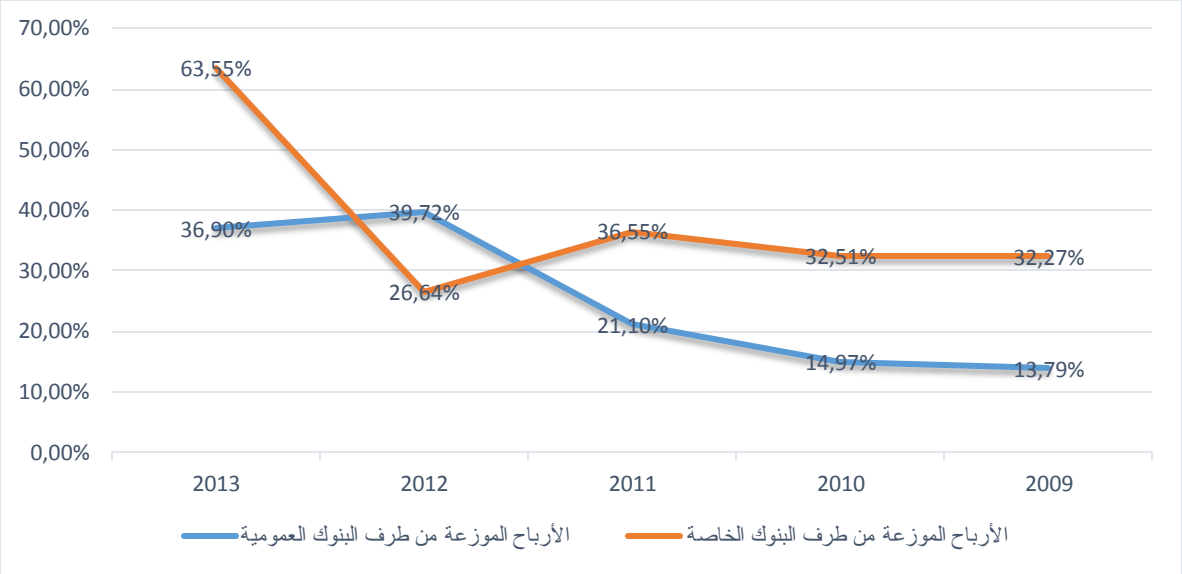
من خلال الجدول رقم (3-16) الذي يوضح معدلات توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة (عينة الدراسة) خلال الفترة (2009-2013)، نلاحظ ما يلي:

- للبنوك الجزائرية الخاصة معدلات توزيع أرباح عالية مقارنة بالبنوك العمومية، ومن هنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي: هل طبيعة ملكية هذه البنوك (الملكية الأجنبية) هي المحدد الرئيسي لقيامهم بتوزيع الأرباح وبمعدلات عالية؟
- لا تستهدف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة معدلات توزيع أرباح ثابتة.
- أغلب البنوك العمومية تفضل الرفع من معدلات توزيعها للأرباح مقارنة بالبنوك الخاصة التي تقوم بتوزيع الأرباح بصورة غير منتظمة.

ثالثا: متوسط نسبة توزيع الأرباح ما بين البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

يوضح الشكل التالي تطور متوسط نسبة توزيع الأرباح ما بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013).

الشكل رقم (3-21): تطور متوسط معدل توزيع الأرباح ما بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013).



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البنوك الجزائرية الخاصة لديها أعلى متوسط لمعدل توزيع الأرباح خلال فترة الدراسة (2009-2013)، باستثناء سنة 2012، وهذا راجع الى عدم قيام كل من بنك ترست وبنك الاسكان والتجارة والتمويل الجزائر بتوزيع الأرباح خلال هذه السنة، والى التطور الكبير في حجم الأرباح الموزعة من طرف البنك الخارجي الجزائري في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

خلاصة الفصل.

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، وذلك من خلال تناول الإطار التشريعي، المحاسبي والجبائي للقطاع المصرفي الجزائري، وكذا عرض بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وتحليل بعض مؤشرات الأداء والصلابة المالية لهذا القطاع، بالإضافة الى تحليل كل من الأرباح المحققة والموزعة من طرف البنوك الجزائرية، وقد توصلنا الى النتائج التالية:

- ان المبادئ والقواعد المحاسبية المطبقة من طرف البنوك الجزائرية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، ومطابقة وموافقة للمبادئ والقواعد المحاسبية المحددة حسب التشريع الجزائري وأنظمة بنك الجزائر.
- تخضع البنوك والمؤسسات المالية الى مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي تتمثل أهمها في الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة ...الخ.
- لا تزال البنوك العمومية تهيمن على هيكل القروض والودائع في القطاع المصرفي الجزائري لعدة أسباب لعل أبرزها أقدمية هذه البنوك وانتشارها الجغرافي الكبير مقارنة بالبنوك الخاصة.
- تفاوت كبير في حجم الأرباح المحققة من طرف البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)، وذلك لعدة اعتبارات لعل أبرزها أقدمية هذه البنوك، هيمنتها على هيكل القروض والودائع في القطاع المصرفي الجزائري، توفرها على شبكة فروع كبيرة مقارنة بالبنوك الخاصة.
- سياسة توزيع الأرباح تختلف من بنك الى أخر، فهناك بنوك تفضل توزيع الأرباح على المساهمين وهناك بنوك لا تقوم بتوزيعات نقدية على المساهمين.
- قيمة الارباح الموزعة أو سياسة توزيع الأرباح تختلف من بنك الى أخر، فكيفية تعامل البنوك الجزائرية العمومية والخاصة مع أرباحها تختلف من البنوك الخاصة الى البنوك العمومية، وتختلف من بنك خاص الى أخر، ومن بنك عمومي الى نتيجة، نتيجة لتأثير بعض العوامل على قرار توزيع الأرباح، ومن هنا تظهر أهمية دراسة أو محاولة الإجابة على الأسباب أو العوامل التي تدفع بالبنوك الجزائرية الى توزيع الأرباح أو احتجازها.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)

تمهيد.

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصل الأول والثاني من خلال عرض الإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح، وعرض مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، وبعد القيام بدراسة تحليلية لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، سنقوم في هذا الفصل بدراسة قياسية لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

فدراستنا التطبيقية ستجرى عبر ثلاث مراحل، في المرحلة الأولى سوف نقوم فيها بعرض عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة وكيفية حسابها وأثرها المتوقع على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، وفي المرحلة الثانية سنقوم بإجراء دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع باستخدام المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري بالإضافة الى دراسة العلاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات، أما في المرحلة الثالثة من الدراسة التطبيقية سنختبر فيها أثر كل من حجم البنك، معدل الرفع المالي، الربحية، النمو، السيولة، المخاطر، الملكية الأجنبية، الأرباح الموزعة في السنة الماضية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك ممثلة بمعدل توزيع الأرباح وتوضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وقوة تأثيرها على سياسة توزيع الأرباح، باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

حيث سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- المبحث الأول: البيانات والمنهجية.
- المبحث الثاني: دراسة احصائية وصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.
- المبحث الثالث: النموذج القياسي وتحليل النتائج.

المبحث الأول: البيانات والمنهجية.

قبل قيامنا بدراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية ممثلة بمعدل توزيع الأرباح باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، سوف بالتعريف بعينة الدراسة المكونة من 12 بنكا ومعايير اختيارها، بالإضافة الى التعريف بمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع وكيفية حسابهم وأثرهم المتوقع على سياسة توزيع الأرباح.

المطلب الأول: لمحة حول البنوك الجزائرية العمومية والخاصة.

تتكون العينة المدروسة من جميع البنوك التقليدية (غير إسلامية) التي تنشط في القطاع المصرفي الجزائري، والتي يبلغ عددها 18 بنك، حيث تم استبعاد البنوك الإسلامية كون طرق توزيع الأرباح تخضع لمعايير وقواعد تختلف عنها في البنوك التقليدية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة الدراسة من البنوك التي تخضع للشروط التالية:

- أن تكون عبارة عن بنك وليس فرع لبنك أجنبي (لديها مجلس إدارة).
- أن تكون بياناتها المالية متوفرة خلال فترة الدراسة (2009-2014).
- أن تكون قد حققت نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة.

وبناءا على ذلك تم استبعاد البنوك التي لا تخضع للشروط السابقة الذكر، ثلاثة فروع لبنوك أجنبية (سيتي بنك Citi Bank، PLC Algeria bank، H.S.B.C)، وثلاثة بنوك تخضع للقانون التجاري لم تتوفر لنا بياناتها المالية وهي: الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير (CNEP) وفرنسا بنك (FRANSA BANK)، بالإضافة الى بنك (Crédit Agricole-Corporate Investissement Bank Algérie)، وعليه فان البنوك التي تنشط في القطاع المصرفي الجزائري المشكلة لعينة الدراسة موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-1): البنوك الجزائرية (العمومية والخاصة) المشكلة لعينة الدراسة.

البنوك العمومية	الرمز	سنة بداية النشاط	البنوك الخاصة	الرمز	سنة بداية النشاط
القرض الشعبي الجزائري	**CPA**	1966	**بنك سوسييتي جنرال الجزائر**	**SGA**	2000
البنك الوطني الجزائري	**BNA**	1966	**بنك الخليج الجزائر**	**AGB**	2004
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**BADR**	1982	**بنك المؤسسة العربية المصرفية**	**ABC**	1998
بنك التنمية المحلية	**BDL**	1982	**بي أن بي باريبا الجزائر**	**BNP PA**	2002
البنك الخارجي الجزائري	**BEA**	1967	**بنك ترست**	**TRUST**	2002
-	-	-	**نتيكسيس بنك**	**NATIXIS**	2006
-	-	-	**بنك الاسكان والتجارة والتمويل الجزائر**	**HOUSING BANK**	2003

المصدر: من اعداد الباحث.

يوضح الجدول رقم (4-1) عينة الدراسة من البنوك الجزائرية (العمومية والخاصة)، والتي تتشكل من 12 بنكا يخضع للقانون التجاري الجزائري، وقد تم اختيار هذه البنوك وفقا لعدة معايير تم ذكرها سابقا من بينها معيار توفر البيانات والمعلومات محل الدراسة لكل سنوات او فترة الدراسة، وقد تم الحصول على المعلومات من المركز الوطني للسجل التجاري والتقارير السنوية للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة محل الدراسة لمدة 06 سنوات خلال الفترة (2009-2014).

1- التعريف بالبنوك الجزائرية الخاصة.

لدراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، اعتمدنا على عينة مكونة من 07 بنوك خاصة تنشط في القطاع المصرفي الجزائري، وهي بنوك تخضع للقانون الجزائري:

أ- بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SOCIETE GENERALE ALGERIE).

يعد بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) فرعا لبنك سوسييتي جنرال في فرنسا، تحصل البنك على الاعتماد المصرفي من مجلس النقد والقرض في سنة 1999، كما تم في مارس من سنة 2000 إنشاء أول وكالة لبنك (SGA) في الأبيار بالجزائر العاصمة، وفيما يلي بعض المؤشرات الرئيسية حول البنك: [1]

- عدد الوكالات 87 من بينها 11 مركز أعمال.
- 378000 زبون من بينها 372835 زبون من القطاع الخاصة والمهنيين، و5326 زبون من المؤسسات.
- بلغ عدد العمال 1376 عامل منهم 52% من النساء.

ب- بنك الخليج الجزائر (GULF BANK ALGERIA).

بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري يبلغ رأس ماله 10 مليار دج، وبدأ بممارسة نشاطه في مارس 2004، حيث يهدف بنك الخليج الجزائر الى المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر، وذلك من خلال تقديمه للعديد من الخدمات المصرفية المتنوعة للمؤسسات والمهنيين، للإشارة فان البنك يقدم كذلك خدمات وفق الشريعة الإسلامية[2]، وبنهاية عام 2015، أصبح البنك يضم شبكة مكونة من 58 وكالة تنشط على التراب الجزائري[3].

ت- بنك المؤسسة العربية المصرفية (BANK ABC).

تحصل بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) على الاعتماد المصرفي من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، ليصبح بذلك أول بنك خاص أجنبي ينشط في القطاع المصرفي الجزائري، تم في ديسمبر 2009 رفع رأس مال البنك ليصبح 10 مليار دج، يتوزع رأس مال البنك كالتالي[4]:

- بنك المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) 87.62%.
- الشركة العربية للاستثمار-السعودية، 4.18%.
- الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، الجزائر 2.09%.
- المؤسسة الدولية المالية، واشنطن 1.85%.
- شركات جزائرية خاصة أخرى 4.26%.
-

[1] Société Générale Algérie, rapport annuel 2015, p 10.

[2] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر www.agb.dz

[3] Gulf Bank Algérie, Etats financiers 2015.

[4] الموقع الرسمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية، https://www.bank-abc.com/ar/abcworld/africa/algeria/pages/default.aspx

ث- بنك ترست (TRUST BANK ALGERIA).

أنشئ بنك ترست الجزائر في 30 ديسمبر 2002، في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 750 مليون دج، والذي رفع الى 2.5 مليار دج في فيفري 2006، وفي سنة 2009 تم رفع رأس مال البنك الى 10 مليار دج ليوافق الحد الأدنى لرأس مال المطلوب، حاليا يبلغ رأس مال البنك 13 مليار دج بعد أن تم رفعه في سنة 2012[1].

ج- نتيكسيس بنك (NATIXIS BANK).

بنك نتيكسيس الجزائر هو فرع لمجمع BPCE والذي أنشئ في سنة 1999، يضم البنك أكثر من 750 عامل و28 وكالة موزعة عبر التراب الوطني، كما يقدم البنك مجموعة متنوعة من المنتوجات والخدمات المالية لكبريات المؤسسات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المهنيين والخواص[2]، وقد بلغ كل من إجمالي الأصول 140.034 مليار دج والنتيجة الصافية 1.017 مليار دج في 2016/12/31[3].

ح- بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر (HOUSING BANK ALGERIA).

تم تأسيس بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر في سنة 2003 (كشركة تابعة) لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، برأس مال بلغ 10 مليار دينار جزائري، وكانت تبلغ حصة بنك الاسكان للتجارة والتمويل 61.2% من رأسماله، ولاحقا تم رفع حصته الى أن أصبحت 85% في العام 2014، حيث يتوزع رأس مال البنك الى[4]: [5]

- بنك الإسكان والتجارة والتمويل – الأردن 85%.
- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية القابضة – الجزائر 15%.

ينشط البنك في القطاع المصرفي الجزائري البنك ويقدم الخدمات المصرفية المميزة التي توفر للزبائن الكفاءة والفعالية الكبيرة التي تمكنهم من أداء أعمالهم واتخاذ القرارات المالية المناسبة والصحيحة.

[1] الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر، http://www.trust-bank-algeria.com/

[2] الموقع الرسمي لبنك نتيكسيس الجزائر، www.natixis.dz

[3] نفسه.

[4] الموقع الرسمي لبنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر، http://www.housingbankdz.com

[5] نفسه.

وفيما يلي بعض الأرقام والمؤشرات حول بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر في سنة 2015: إجمالي الأصول 70.47 مليار دج، حقوق الملكية 17.01 مليار دج، اجمالي القروض 21.25 مليار دج، اجمالي الودائع 25.75 مليار دج، النتيجة الصافية 2.18 مليار دج[1].

خ- بنك بي أن بي باريبا الجزائر (BNP PARIBAS EL DJAZAIR).

بي أن بي باريبا الجزائر فرع 100% لمجمع BNP PARIBAS EL DJAZAIR، نشاطه شامل ويقدم خدماته لكل أنواع الزبائن من الخواص (من بينهم جزائريين مقيمين في الخارج)، المهنيين والمؤسسات.

ويهدف البنك لإرضاء وتلبية احتياجات زبائنه، من خلال شبكة فروع مكونة من 71 وكالة و13 مركز أعمال في الجزائر[2].

2- التعريف بالبنوك الجزائرية العمومية.

ولدراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، اعتمدنا على عينة مكونة من 05 بنوك عمومية تنشط في القطاع المصرفي الجزائري وهي:

أ- القرض الشعبي الجزائري (CREDIT POPULAIRE ALGERIE).

القرض الشعبي الجزائري هو بنك تجاري تم إنشاؤه في ديسمبر 1966، بموجب الأمر 36/66 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، وهو ثاني بنك ظهر بعد الاستقلال بعد بنك الوطني الجزائري.

ب- البنك الوطني الجزائري (BANQUE NATIONAL ALGERIE).

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني أنشئ في جوان 1966، حيث يقوم البنك بكافة أنشطة البنوك العالمية مع قسم متخصص في تمويل الزراعة، وفي عام 1982 أصبح بنك الوطني الجزائري بنك متخصص في تمويل الزراعة والتنمية الريفية، وبموجب القانون 88-01 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق باستقلالية المؤسسات العامة، أصبح بنك الوطني الجزائري مؤسسة ذات أسهم، وتحصل على الاعتماد المصرفي من طرف مجلس النقد والقرض في سنة 1995، ليصبح بذلك أول بنك عمومي يحصل على الاعتماد المصرفي من طرف مجلس النقد والقرض[3].

[1] Housing Bank Algeria, Résultat et Chiffres Clés 2015.

[2] الموقع الرسمي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر،

[3] KMPG, Guide Des Banques et Des Etablissement Financiers en Algérie, Edition 2012, p 13.

ت- البنك الخارجي الجزائري (BANQUE EXTERIEUR ALGERIE).

يعتبر بنك الخارجي الجزائري بنكا مملوكا من طرف الدولة ويخضع للقانون التجاري، يقدر رأس مال البنك الى 150 مليار دج[1].

ث- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL).

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية عمومية في شكل شركة ذات أسهم أنشأت في 13 مارس 1982، يقدر رأس مالها ب 33 مليار دج، تتمثل مهمتها الرئيسية في تنمية القطاع الفلاحي والترقية العقارية.

يتوفر البنك على أكثر من 300 وكالة و39 مديرية جهوية، وما يقارب 7000 إطار ينشطون على المستوى المركزي، وعلى مستوى المديريات الجهوية والمديرية المحلية[2].

ج- بنك التنمية المحلية (BANQUE DE DEVELOPEMENT LOCAL).

بنك التنمية المحلية باختصار (BDL) هو أحد البنوك العمومية الجزائرية، يقدر رأس ماله ب 15.8 مليار دينار جزائري، له شبكة متكونة من 149 وكالة منتشرة على مستوى التراب الوطني، منها 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك.

يهدف البنك الى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع البرامج التي وضعتها السلطات العمومية ANSEJ،ANGEM .

يقوم بنك التنمية المحلية بتمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن[3].

[1] الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري، http://www.bea.dz/index.php

[2] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، https://www.badr-bank.dz/

[3] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، http://www.bdl.dz/arabe/parcour-arabe.html

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لمحددات سياسة توزيع الأرباح توصلنا إلى وجود العديد من العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح من جهة، ومن جهة أخرى توصلنا من خلال الدراسة التحليلية لسياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية الى إختلاف أو تباين في سياسة التوزيع من بنك لأخر، هذا الاختلاف أو التباين يمكن إرجاعه إلى تأثير بعض العوامل (الأرباح الموزعة في السنة الماضية وبعض خصائص البنك) والتي سنختبر أثرها في الدراسة التطبيقية، وعليه يمكن تلخيص المتغيرات المستخدمة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) في الدراسة في الجدول التالي.

الجدول رقم (4-2): المتغيرات المستخدمة في النموذج.

نوع المتغير	المتغير	الرمز	كيفية حسابه	الأثر المتوقع
تابع	**الأرباح الموزعة**	**DIV_T**	الأرباح الموزعة / النتيجة الصافية	/
المتغيرات المستقلة	**حجم البنك**	**SIZE**	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	+
	الرفع المالي	**LEV**	اجمالي الديون / الاجمالي الأصول	-
	معدل العائد على اجمالي الأصول	**ROA**	النتيجة الصافية/اجمالي الأصول	-/+
	النمو	**GROW**	التغير السنوي في اجمالي الأصول.	-
	السيولة	**LIQ**	القروض/اجمالي الأصول	+
	المخاطر	**RISK**	التغير السنوي في الأرباح.	-
	الملكية الأجنبية	**CAPET**	رأس المال الأجنبي / رأس المال	+
	الأرباح الموزعة في السنة الماضية	**DIV1**	t_{-1}الأرباح الموزعة	+

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول السابق يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في تقدير نموذج الدراسة على النحو التالي:

أولا: المتغير التابع الأرباح الموزعة DIV_T.

تعتمد هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، على المتغير التابع (معدل توزيع الأرباح)، والذي يحسب من خلال قسمة الأرباح الموزعة الخاصة بالسنة t والموزعة في السنة t+1 على النتيجة الصافية للسنة t، حيث يقيس

هذا المعدل نسبة الأرباح التي اقترحها مجلس الإدارة على المساهمين في الجمعية العامة والذي يتم التصويت عليه من طرفهم، وقد تم الاعتماد على هذا المعدل كمقياس لسياسة توزيع الأرباح في العديد من الدراسات كدراسة (Rozeff, 1982 ; Amidu et Abor, 2006 ; Christopher et El Khoury, 2014 ; Eliasu, N et al, 2014 ; Mossadek, A et al, 2015)،

ثانيا: المتغيرات المستقلة.

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح في البنوك، وتتمثل المتغيرات المستقلة والمفسرة لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، تتمثل في:

1- حجم البنك SIZE: يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من أصول، فزيادة حجم أصول البنوك يزيد من قدرتها على الاستثمار، ويتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كدراسة (Christopher et El Khoury, 2014 ; Yusuf et Nasiru, 2015 ; Devanadhen et Karthik, 2015 ; Hashim, Z et al, 2013 ; Mahdzan et al, 2016 ; Yong et Mazilina, 2016 ; Ranti, U., O, 2013)، فالبنوك ذات الحجم الكبير غالبا ما تكون منافسة، لها حصة كبيرة من القروض الممنوحة وعدد كبير من الزبائن المتعاملين معها، الامر الذي ينعكس إيجابا على ربحيتها ويزيد من قدرتها على توزيع أرباح عالية على المساهمين.

2- الرفع المالي LEV: تشكل الديون مصدر من مصادر تمويل البنك، وهذه الأموال تستخدمها البنوك في شكل قروض واستثمارات قصيرة ، متوسطة وطويلة الأجل، ولدراسة أثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، سوف نستخدم نسبة الديون على اجمالي الأصول كمعدل للرفع المالي وذلك كدراسة (Eliasu N, et al, 2014 ; Yusuf et Nasiru, 2015 ; Devanadhen et Karthik, 2015 ; Mossadek, A., et al, 2015 ; Yong et Mazilina, 2016 : Asad et Yousaf, 2014) للإشارة فقد تباينت النتائج التطبيقية لأثر الرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح ما بين تأثير سلبي وتأثير إيجابي، فإرتفاع معدل الرفع المالي مؤشر على احتجاز البنك لأرباحه تفاديا لإرتفاع تكلفة التمويل من جهة ومن جهة أخرى استخدام هذه الأرباح المحتجزة في تسديد الديون، كما فسر الباحثون التأثير الإيجابي للرفع المالي على سياسة توزيع الأرباح بكون المؤسسات تستخدم الديون لتوزيع الأرباح على المساهمين.

3- الربحية: في هذه الدراسة تم قياس الربحية باستخدام معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA) الذي يمثل صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول، والذي يعتبر من أهم العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح حسب دراسة كل (Ibrahim Elsiddig A, 2014 ; Devanadhen et Karthik, 2015 ; Zameer, H., et al, 2013 ; Yusuf et Nasiru, 2015 ; Christopher et El Khoury, 2014 ; Hosain Zakir, 2016 ; Eliasu, N., et al, 2014 ; Yong et Mazilina, 2016) يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تملكها البنوك ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وحسب نظرية الإشارة فان المؤسسات ذات معدلات

ربحية عالية تقوم بتوزيع أرباح عالية لإعطاء إشارة حول أدائهم المالي الجيد، وعليه فانه من المتوقع أن قرار المسيرون الخاص بتوزيع الأرباح في البنوك الجزائرية يبنى على أساس الأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل.

4- النمو: تم استخدام التغير في اجمالي أصول البنك من سنة لأخرى كمقياس لنمو الاستثمارات، حيث من المتوقع أن البنوك التي لها معدلات نمو عالية تحتاج الى مصادر تمويل استثماراتها، وبالتالي في هذه الحالة تفضل البنوك احتجاز أرباحها على القيام بتوزيعها، وقد تم استخدام هذا المتغير في دراسة (Christopher et El Khoury, 2014 ; Sumaiya, Z 2013 ; Abdella, A., B., et al, 2016)

5- السيولة: لقياس السيولة في البنوك الجزائرية وأثرها على سياسة توزيع الأرباح، سوف نعتمد على نسبة القروض الى اجمالي الأصول كدراسة (Ibrahim Elsiddig, 2014 ; ; Devanadhen et Karthik, 2015 ; Zameer, H., et al, 2013 ; Yusuf et Nasiru, 2015 ; Christopher et El Khoury, 2014 ; Yong et Mazilina, 2016)، حيث اختلفت الدراسات حول أثر السيولة، فمنهم من يرى أن لها تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح، ومنهم من يرى أن لها تأثير سلبي نظرا لطبيعة أعمال البنوك وحاجاتها الماسة للسيولة لمواجهة التزاماتها اتجاه المودعين.

6- المخاطر: هناك عدة مؤشرات لقياس المخاطر، حيث سنعتمد في دراستنا هذه في قياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك على نسبة التغير في اجمالي الأرباح المحققة من طرف البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة، وقد تم على الاعتماد نسبة المخاطر كمحدد لسياسة توزيع الأرباح في البنوك في دراسة (Christopher et El Khoury, 2014 ; Zameer, H et al, 2013 ; Eng, S., H et al, 2013 ; Titus et Ambrose, 2015).

7- الملكية الأجنبية: يمثل هذا المتغير نسبة ملكية الأشخاص الأجانب في رأس مال البنوك، فزيادة نسبة الملكية الأجنبية من المتوقع أن يؤثر على قرار توزيع الأرباح في البنوك، باعتبار أن المستثمر الأجنبي يرغم الإدارة على توزيع الأرباح لتخفيض تكاليف الوكالة (Mossadek, A et al, 2015 ; Norhasniza et Zuraidah, 2012 ; Hamid, U et al, 2012 ; Yi-Chein et Bo-song, 2015 ; Hussain, A., et al, 2014)، وبهدف تخفيض النقدية المتاحة للمسيرين.

8- الأرباح الموزعة في السنة الماضية: بين لينتر (1956) أن سياسة توزيع الأرباح في السنوات السابقة تؤثر بصفة أساسية على سياسة توزيع الأرباح الحالية، وقد قام العديد من الباحثين بتأكيد هذه النظرية، حيث أنه من المتوقع تأثر الأرباح الموزعة في السنة الحالية إيجابا بتوزيعات الأرباح في السنة السابقة، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على نسبة الأرباح الموزعة في السنة الأخيرة كمقياس للأرباح الموزعة في السنوات السابقة، مثل دراسة (Christopher M, Rim E.K, 2014 ; Hashim, Z et al, 2013 ; Eng. SH, et al, 2013 ; Turki et Ahmed, 2013 ; Abdella, A., B., et al, 2016).

المبحث الثاني: دراسة احصائية وصفية لمتغيرات الدراسة.

يتناول هذا المبحث تحليلا وصفيا للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2009-2013)، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة، كما سنحاول اجراء تحليل الارتباط ما بين متغيرات الدراسة بهدف إلقاء نظرة مبدئية حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معدل توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية).

المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

قبل البدء بتقدير وتحليل نتائج محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك خلال الفترة (2009-2013)، لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية باستخدام التحليل الوصفي الأكثر قبولا وهو المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى قيمة، أدنى قيمة.

والجدول التالي يوضح قيم المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري بالإضافة الى أدنى وأعلى قيمة للمتغير التابع (معدل توزيع الأرباح من طرف البنوك الجزائرية)، والمتغيرات المستقلة (حجم البنك، معدل الرفع المالي، الربحية، النمو، السيولة، المخاطر، الملكية الأجنبية والأرباح الموزعة في السنة الماضية)، حيث تم حساب هذه المتغيرات بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك الجزائرية والمتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري والقوائم المالية للبنوك ذاتها المنشورة على المواقع الإلكترونية الرسمية لهذه البنوك.

الجدول رقم (4-3): تحليل متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

متغيرات الدراسة	الرمز	عدد المشاهدات	الحد الأدنى MIN	المتوسط الحسابي MOY	الحد الأعلى MAX	الانحراف المعياري Ecart Type
المتغير التابع						
المتغير التابع: الأرباح الموزعة	**DIV_T**	60	0,00%	32.88%	101.47%	0,2996
المتغيرات المستقلة						
حجم البنك	**SIZE**	60	10,27	11,34	12,421	0,66086
الرفع المالي	**LEV**	60	35.14%	70.90%	90.85%	0,13651
معدل العائد على اجمالي الأصول	**ROA**	60	0.148%	2.06%	7.33%	0.01213
النمو	**GROW**	60	-12.658%	16.14%	68.05%	0,15426
السيولة	**LIQ**	60	18,35%	47.13%	67,07%	0,12576
المخاطر	**RISK**	60	-96.95%	51.91%	1727.65%	2.25474
الملكية الأجنبية	**CAPET**	60	0.00%	52.22%	100.00%	0.46555
الأرباح الموزعة في السنة الماضية	**DIV1**	60	0.00%	26.55%	141.06%	0.31448

المصدر: من اعداد الباحث.

من خلال الجدول رقم (4-3) تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن نسبة معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA) له أقل قيمة للانحراف المعياري ب 0.062، وبالتالي هو المسؤول حول تمركز العينة المدروسة، وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن نسبة المخاطر هي المسؤول عن تشتت العينة بأعلى قيمة للانحراف معياري ب 2.25.

نلاحظ أن نسبة الرفع المالي (LEV) التي تعبر عن درجة اعتماد البنوك الجزائرية على الديون الطويلة والقصيرة الأجل في تمويل أصولها، تراوحت ما بين 35.14% كحد أدنى في بنك الاسكان والتجارة والتمويل الجزائر (HOUSING BANK) سنة 2009، و90.85% كحد أعلى في بنك بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

سنة 2013، وهذا ما يفسر ويبين أهمية الديون بصفة عامة والودائع بصفة خاصة كمصدر تمويلي مهم في البنوك، في حين بلغ متوسط نسبة الرفع المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013) ب 70.90%،

حقق بنك الاسكان والتجارة والتمويل الجزائر (HOUSING BANK) أدنى نسبة لمعدل العائد على اجمالي الأصول (ROA) خلال فترة الدراسة ب 0.148% لترتفع بعدها الى 2.05% في سنة 2010، وهذا راجع الى انخفاض في حجم القروض الممنوحة، في حين بلغ متوسط هذه النسبة 2.06% بالنسبة للبنوك الجزائرية، للإشارة فان البنوك الخاصة حققت أعلى معدلات العائد على اجمالي الأصول مقارنة بالبنوك العمومية، وهو ما يبين أن البنوك الخاصة هي أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح، من خلال قيامها باستثمار أموالها في قروض قصيرة ومتوسطة الاجل ذات عائد كبير ومخاطر متدنية.

بلغ متوسط نسبة النمو (GROW) للبنوك الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة (2009-2013) 16.14%، في حين سجل البنك الخارجي الجزائري (BEA) أدنى نسبة ب -12.65% سنة 2011، كما سجل بنك بنك الخليج الجزائر (AGB) أعلى نسبة للنمو في سنة 2009 ب 68.05%، حيث بلغ اجمالي أصوله 46.21 مليار دج مقارنة ب 27. مليار دج في سنة 2008، وهذا راجع لارتفاع في حجم القروض الممنوحة للزبائن بحوالي 5.03 مليار دج.

حقق بنك البنك الخارجي الجزائري (BEA) أدنى نسبة سيولة (LIQ) خلال فترة الدراسة ب 18.35%، وذلك في سنة 2009 في حين بلغ متوسط هذه النسبة 47.13%، كما حقق بنك نتيكسيس (NATIXIS BANK) أعلى نسبة سيولة ب 67.07% سنة 2010.

تراوحت نسبة المخاطر (التغيرات السنوية في الأرباح) للبنوك الجزائرية ما بين -96.95% في بنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر (HOUSING BANK) في سنة 2009، و1727.65% في نفس البنك في سنة 2010، حيث انتقلت أرباح البنك من 28.07 مليون دج في سنة 2009 الى 513.07 مليون دج في سنة 2010، وذلك نتيجة لتطور مجمل أنشطة البنك خصوصا في مجال القرض المستندي.

تراوحت نسبة الملكية الأجنبية (CAPET) ما بين 0.00% في البنوك العمومية خلال فترة الدراسة، للإشارة فان البنوك العمومية مملوكة 100% من طرف الدولة ممثلة بالمديرية العامة للخزينة العمومية كاستثناء باعتبار أن عدد المساهمين لا يجب أن يقل عن سبعة في حالة شركات ذات أسهم، في حين كان أعلى حد لهذه النسبة في كل من البنوك الخاصة 100% كون هذه البنوك مملوكة كليا من طرف مستثمرين أجانب، كبنك سوسييتي جنرال الجزائر وبي أن بي باريبا الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل الارتباط ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

تم استخدام اختبار (بيرسون) Pearson Corrélation لاختبار العلاقة ما بين متغيرات الدراسة التالية: نسبة الأرباح الموزعة، حجم البنك، نسبة الرفع المالي، معدل العائد على اجمالي الأصول، النمو، السيولة، المخاطر، الملكية الأجنبية و نسبة الأرباح الموزعة في السنة الماضية، وذلك بالنسبة لكل البنوك الجزائرية العمومية والخاصة عينة الدراسة خلال الفترة (2009-2013)، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل مصفوفة الارتباط ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (4-4): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

corrélation probabilité	Div_t	size	lev	Roa	Grow	LIQ	Risk	Capet	Div1
Div_t	1.0000	-	-	-	-	-	-	-	-
size	0.0554	1.0000	-	-	-	-	-	-	-
lev	0.1998	0.7496*	1.0000	-	-	-	-	-	-
roa	0.1326	-0.6009*	-0.4409*	1.0000	-	-	-	-	-
grow	0.1466	-0.3988*	-0.2468	0.4625*	1.0000	-	-	-	-
LIQ	0.2081	-0.2015	-0.0893	0.2810*	0.1801	1.0000	-	-	-
risk	0.0157	-0.1928	-0.2486	0.0814	0.1826	-0.2029	1.0000	-	-
Capet	0.2923*	-0.7922*	-0.3738*	0.5522*	0.3510*	0.2195	0.0934	1.0000	-
Div1	0.5150*	0.0252	0.2067	0.1768	0.1562	0.0797	-0.1229	0.3421*	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata 12.

- (*) معالم معنوية إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

من خلال الجدول السابق رقم (4-4) بعنوان مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح ب 0.2923، وهو ما يؤكد ويبين ان البنوك الخاصة الأكثر توزيعا للأرباح.
- وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين نسبة الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح ب 0.5150، وهو ما يبين أن سياسة توزيع الأرباح الحالية المتبعة من طرف البنك تتبع سياسات توزيع الأرباح المتبعة سابقا، حيث يعمل المسيرين في هذه البنوك على المحافظة أو استقرار في سياسة توزيع الأرباح على المدى القصير والمتوسط.
- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية معنوية احصائيا بين حجم البنك ومعدل الرفع المالي ب 0.7496، حيث تعتمد البنوك الجزائرية بصورة كبيرة في تمويلها على الديون، بلغت 90.86% في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو ما يوضح أهمية هذه الديون في تمويل استثمارات البنوك من توظيف واستثمار في القروض والأوراق المالية من جهة، ومن جهة أخرى تمويل نمو البنك من خلال توسعه في انشاء فروع جديدة، كما البنوك كبيرة الحجم تمتاز بأقدميتها مقارنة بالبنوك الأخرى وسمعتها الجيدة الأمر الذي ينعكس إيجابا على قدرتها على تجميع الموارد.
- وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية معنوية احصائيا بين حجم البنك ومعدل العائد على اجمالي الأصول ب 0.6009، حيث زيادة حجم بنك يعني توسع البنك في انشاء فروع جديدة (مصاريف) يؤثر سلبيا على ربحيته.
- وجود علاقة ارتباطية عكسية متوسطة معنوية احصائيا بين معدل الرفع المالي ومعدل العائد على اجمالي الأصول ب -0.4409، فعلى الرغم من أهمية الديون (الودائع) كمصدر تمويلي مهم في البنوك، الا أن البنك في مقابل ذلك يدفع فوائد مقابل تلك الأموال وبالتالي انعكاسها سلبيا على ربحيته.
- وجود علاقة ارتباطية عكسية متوسطة معنوية احصائيا بين معدل الرفع المالي والملكية الأجنبية الأصول ب -0.4409، حيث رأينا في الفصل السابق هيمنة البنوك العمومية على هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري، وهذا راجع الى فقدان الثقة في البنوك الخاصة بسب أزمتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وكون المؤسسات العمومية تودع أموالها في البنوك العمومية، وبما أن البنوك الأجنبية (رأس مال أجنبي) هي بنوك خاصة فذلك انعكس سلبا على معدل الرفع المالي لديها.
- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية معنوية احصائيا بين معدل العائد على اجمالي الأصول ومعدل النمو ب 0.4625.
- وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة معنوية احصائيا بين معدل العائد على اجمالي الأصول ونسبة السيولة ب 0.2810، فزيادة توظيف البنوك لأموالها في شكل قروض تدر عائد عالي ومخاطر متدنية وبطريقة مدروسة فان ذلك يمكن أن ينعكس إيجابا على ربحيتها.
- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية معنوية احصائيا بين معدل العائد على اجمالي الأصول والملكية الأجنبية ب 0.5522، بحيث تتميز البنوك الخاصة الأجنبية بكفاءتها في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية هذا من

جهة، ومن جهة أخرى فالبنوك الخاصة الأجنبية عادة ما تفضل استثمار أموالها في قروض قصيرة ومتوسطة الأجل ذات معدل فائدة عال ومخاطر متدنية.

- وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين معدل النمو والملكية الأجنبية ب 0.3510، وهو ما يعكس نمو البنوك الخاصة الأجنبية التي تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالبنوك العمومية، وذلك بإنشائها لفروع جديدة وزيادة انتشارها وتغطيتها للمناطق الجغرافية في الجزائر.
- وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية معنوية احصائيا بين حجم البنك والملكية الأجنبية ب -0.7922، حيث تمتاز البنوك الخاصة الأجنبية بصغر حجمها مقارنة بالبنوك العمومية.

ونتيجة لقوة العلاقة الإرتباطبية ما بين بعض متغيرات الدراسة المستقلة (حجم البنك ومعدل الرفع المالي، حجم البنك والملكية الأجنبية)، سوف نقوم بإجراء اختبار الإرتباط الخطي المتعدد للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي من عدمها، حيث تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما "تكون هناك علاقة خطية بين بعض أو كل المتغيرات التوضيحية وأن الارتباطات بين هذه المتغيرات يعرف بالتعدد الخطي[1]"، أو يمكن القول أن هذه المشكلة تحصل عندما "يرتبط اثنان من المتغيرات التوضيحية بعلاقة خطية قوية جدا بحيث يصبح من الصعب فصل أثر كل متغيرا توضيحي عن المتغير المعتمد"، وللكشف عن وجود هذه المشكلة من عدمها، سوف نقوم باحتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor)، لكل متغير من المتغيرات المستقلة، فاذا كانت قيمته vif>10 فان ذلك يدل على أنه هناك مشكلة التعدد الخطي[2]، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif).

[1] مزاحم محمد يحي، محمود حمدون عبد الله، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة (1980-2000). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 8، 2007، ص 172.

[2] نفس المرجع السابق، ص 173.

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (Vif).

متغيرات الدراسة	الرمز	vif	1/vif
حجم البنك	**SIZE**	9.44	0.105912
الملكية الأجنبية	**CAPET**	5.54	0.180643
الرفع المالي	**LEV**	3.38	0.295474
معدل العائد على اجمالي الأصول	**ROA**	1.87	0.534424
الأرباح الموزعة في السنة الماضية	**DIV1**	1.65	0.605086
النمو	**GROW**	1.40	0.716284
المخاطر	**RISK**	1.18	0.848703
السيولة	**IBS**	1.17	0.852493

- المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata12.

من خلال الجدول السابق رقم (4-5) الذي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif)، والتي تشير نتائجه الى عدم تجاوز قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة للقيمة (10)، وهو ما يؤكد أن هذه المتغيرات لا ترتبط ببعضها بعلاقة خطية، أي لا توجد مشكلة التعدد الخطي.

المطلب الثالث: تحليل العينة باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP).

سنقوم في هذا المطلب بتحليل معطيات العينة باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)، وهذا قصد التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية، فطريقة تحليل المركبات الرئيسية تعد من أحد أقدم وأوسع الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات متعددة المتغيرات، حيث تستخدم في تحليل البيانات ذات العدد الكبير للمتغيرات التوضيحية نسبة الى عدد المشاهدات، كما نلجأ الى هذه الطريقة عندما تكون المتغيرات التوضيحية ذات ارتباط عالي (وجود مشكلة التعدد الخطي)، بالإضافة الى إمكانية استخدام تحليل المركبات الرئيسية لتحديد الاسقاط الملائم للبيانات،

والقيم الشاذة للبيانات[1]، حيث أن الهدف من تطبيق هذه الطريقة هو تقليص البعد لكي نتمكن من تمثيل المتغيرات على معلم قابل للتخيل، وذلك بتقليص أكبر الأخطاء.

بهدف تطبيق هذه الطريقة اعتمدنا على المتغيرات المستقلة (حجم البنك، معدل الرفع المالي، معدل العائد على اجمالي الأصول، النمو، السيولة، المخاطر، الملكية الأجنبية والأرباح الموزعة في السنة الماضية) والمتغير التابع ممثل بنسبة توزيع الأرباح.

وبخصوص العينة المأخوذة فهي تتشكل من 12 بنك ينشط في القطاع المصرفي الجزائري، من بينها 05 بنوك عمومية (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية)، و07 بنوك خاصة (سوسييتي جنرال الجزائر، بنك ترست، بنك المؤسسة المصرفية العربية، بنك الخليج الجزائر، بي أن بي باريبا الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، بنك نتيكسيس الجزائر).

وأما عن سنوات تحليل هذه العينة فقد تم أخذ متوسطات الفترة (2009-2013) لكل بنك من البنوك الجزائرية "عينة الدراسة"، وهذا لكل متغير من متغيرات الدراسة.

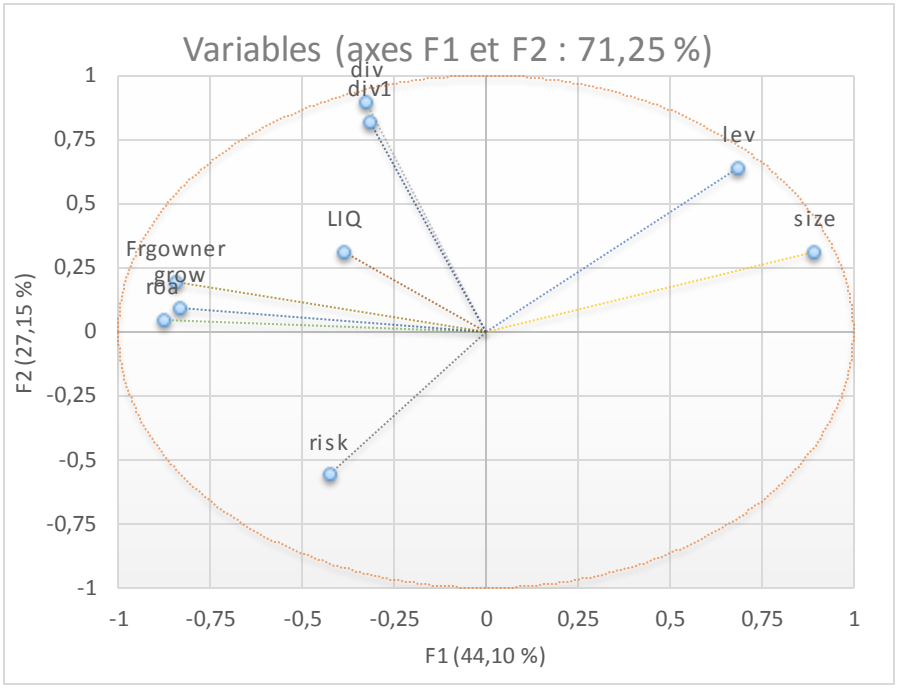
أولا: تحليل مصفوفة معاملات الارتباط.

بالاطلاع على الشكل التالي رقم (4-2) الموضح لمعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، والملحق رقم (03) الموضح لمصفوفة معاملات الارتباط، هذا الشكل المتحصل عليه مكننا من تأكيد النتائج المتحصل عليها من خلال مصفوفة الارتباط وجدول المتغيرات والمركبات الرئيسية، نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح الحالية في البنوك الجزائرية.
- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين حجم البنك ومعدل رفع المالي في البنوك الجزائرية.
- وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية بين حجم البنك ومعدل العائد على اجمالي الأصول والملكية الأجنبية في البنوك الجزائرية.

[1] دجلة ابراهيم العزاوي، زينة ياوز عبد القادر، مقارنة الأساليب المستخدمة في تحديد عدد المركبات الرئيسية مع التطبيق العملي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، ع 45، سنة 2007.

الشكل رقم (4-1): التمثيل البياني للمتغيرات (إسقاط المتغيرات) للبنوك الجزائرية.



المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

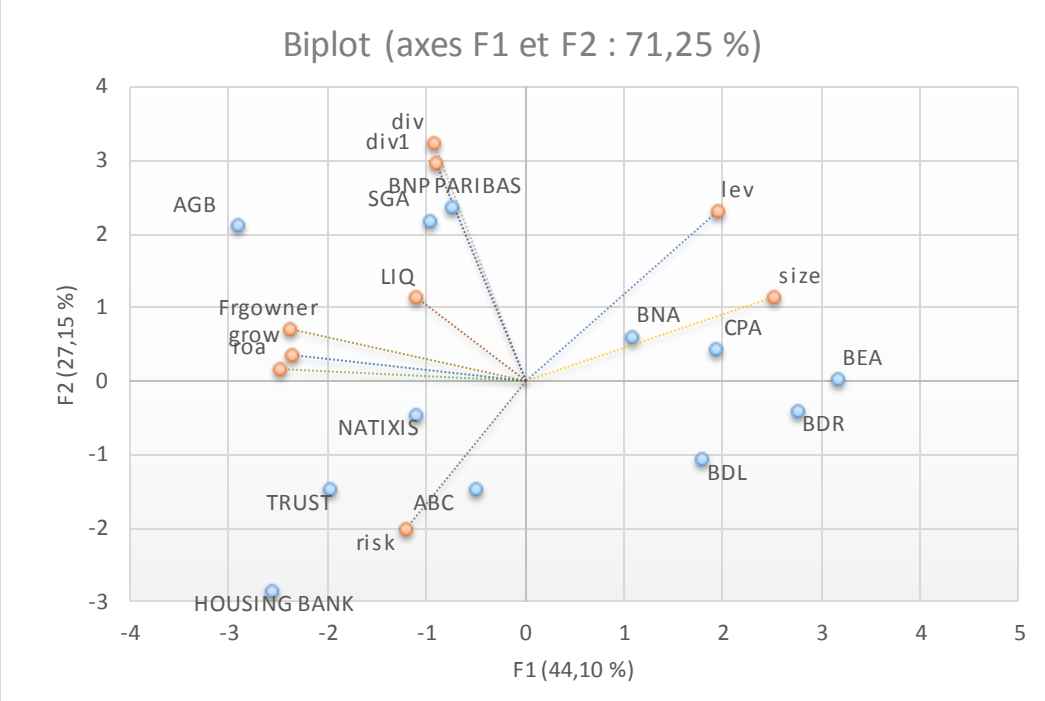
من خلال الشكل السابق نلاحظ ما يلي:

- تقدر نسبة التمثيل لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع في المخطط (F_1, F_2) ب 71.25%، حيث كانت نسبة التمثيل على المحور الأول (F_1) ب 44.10%، والمحور الثاني (F_2) ب 27.15%.
- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح الحالية في البنوك الجزائرية.
- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين حجم البنك في ومعدل رفع المالي في البنوك الجزائرية.
- وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية بين حجم البنك في ومعدل العائد على اجمالي الأصول والملكية الأجنبية في البنوك الجزائرية.

ثانيا: تحليل التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات.

يوضح الشكل التالي إسقاط متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع والأفراد (البنوك العمومية والخاصة).

الشكل رقم (4-2): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات



المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT.

من خلال الشكل رقم (4-2) نلاحظ ما يلي:

- حقق كل من بنك سوسييتي جنرال الجزائر، بنك الخليج الجزائر وبنك بي أن بي باريبا الجزائر أعلى متوسط لنسبة الأرباح الموزعة في السنة الحالية، مقارنة مع بنك التنمية المحلية الذي سجل ادني نسبة لتوزيع الأرباح.
- تعتبر البنوك العمومية (البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) من أكبر البنوك حجما مقاسة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصولها.

المبحث الثالث: النموذج القياسي وتحليل النتائج.

لدراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، سوف نختبر أثر بعض عوامل على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية ممثلة بمعدل توزيع الأرباح الذي يحسب من خلال قسمة الأرباح الموزعة على النتيجة الصافية للبنك في السنة t، بالاعتماد على عينة مكونة من 12 بنك (07 بنوك خاصة و05 بنوك عمومية)، وذلك بتطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

المطلب الأول: بناء النموذج.

لدراسة وإختبار أثر بعض العوامل على قرار توزيع الأرباح في البنوك، سوف نستخدم طريقة نماذج السلاسل الزمنية المقطعي، وهي من أحد الطرق والأساليب الإحصائية التي إكتسبت في العقد الحالي اهتماما بالغا وخصوصا في الدراسات الاقتصادية، حيث تعرف هذه البيانات على انها بيانات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، فالفائدة الرئيسية من استخدام هذه النماذج هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية (البنوك) بعدد الفترات الزمنية،[1]، وباختصار يمكن تعريف معطيات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بأنها عبارة عن مشاهدات لنفس الأفراد (بنوك، الأجراء ...الخ) لفترات زمنية متتابعة[2].

أولا: نموذج الدراسة.

لتقدير معلمات النموذج المدروس سنقوم بالاستعانة ببرنامجي stata 12 وeview9، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، باعتبارها من أفضل أساليب التقدير لبيانات سلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية (Pooled Data)، من خلال استخدام ثلاث أساليب لتحليل البيانات المالية وهي كالتالي:

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model.
- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model .
- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model.

يهمل نموذج الإحدار التجميعي تأثير البعد الزمني، أما نموذج التأثيرات الثابتة فيهدف في استخدامه الى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل بنك) على حدى، أما نموذج التأثيرات العشوائية فيعتبر

[1] زكرياء يحي الجمال، تختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 21، 2012، ص 267.

[2] MACE, S.,, Les données de panel. Applications en management, Buisines school, 2013, p 8.

ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج التأثيرات الثابتة، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة[1].

وعليه فإن دراستنا هذه سوف تستخدم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (Balanced Panel Data)، بعدد مشاهدات (NT= 12*5) والذي يقدر ب 60 مشاهدة (سنوية)، لأنها أكثر ملاءمة لدراستنا كونها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث عبر الزمن (خلال فترة خمسة سنوات) من جهة، ومن جهة أخرى تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك في العينة، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

*

[1] محمد الشريف بن زواي، هاجر سلاطني، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفاق الاستثماري العام على البنى التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جوان 2015، ص 83.

الجدول رقم (4-6): نتائج تقدير محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013).

متغيرات الدراسة	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
الحد الثابت C	-4.0595** (-2.59)	-8.8478** (-2.10)	-4.0595** (-2.5874)
حجم البنك (SIZE)	0.351423** (2.35)	0.8348** (2.09)	0.3514** (2.3498)
الرفع المالي (LEV)	-0.2184 (-0.50)	-0.5917 (-0.62)	-0.2184 (-0.5038)
معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA)	0.8067 (0.22)	-5.0741 (-1.05)	0.8066 (0.2225)
النمو (Grow)	0.1519 (0.61)	0.1706 (0.59)	0.1519 (0.6167)
السيولة (LIQ)	0.4490 (1.62)	0.3765 (0.66)	0.4490 (1.6213)
المخاطر (RISK)	0.0174 (1.12)	0.0198 (1.21)	0.0174 (1.1248)
الملكية الأجنبية (CAPET)	0.4368* (2.69)	0 Omitted	0.4368* (2.6874)
الأرباح الموزعة في السنة الماضية (DIV t_{-1})	0.2542*** (1.94)	0.06749 (0.39)	0.2542*** (1.9340)
عدد المشاهدات	60	60	60
R-squared	0.415994	0.1501	0.4160
F-statistic	4.540991	1.03	4.540991
Prob (F-statistic)	0.000324	0.4224	0.000324

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata 12 وEviews9.

ثانيا: اختيار نموذج الدراسة.

من اجل اختيار النموذج الملائم لدراستنا والمفاضلة ما بين كل من النماذج التالية: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (OLS)، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model، سوف نقوم بإجراء اختبارين هما:

- اختبار مضاعف لاجرونج المقترح (Breush and Pagan lagrangien multiplier test for Random effects) للمفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.
- اختبار HAUSMAN للمفاضلة ما بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

1- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية

(**Breush and Pagan lagrangian multiplier test for random effects**).

من اجل اختيار المفاضلة بين كل من: نموذج الانحدار التجميعي (OLS) Pooled Regression Model ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model، سوف نقوم بإجراء اختبار مضاعف لاجرونج المقترح (Breush and Pagan lagrangian multiplier test for Random effects)، حيث سوف نختبر احدى الفرضيتين التاليتين:

- H0: نموذج التأثيرات العشوائية.
- H1: نموذج الانحدار التجميعي.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (4-7): اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية

(Breush and Pagan lagrangian multiplier test for random effects).

Chibar2 (01)	0.000
Prob > Chibar2	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata 12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن Prob > Chibar2> 5%، وهي غير معنوية احصائيا، لذلك فان نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم للدراسة.

2- اختبار HAUSMAN.

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model، سوف نقوم بإجراء اختبار (test of Hausman)، حيث سوف نختبر احدى الفرضيتين التاليتين:

- H0: نموذج التأثيرات العشوائية.
- H1: نموذج التأثيرات الثابتة.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار HAUSMAN.

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار HAUSMAN.

Chibar2 (01)	8.55
Prob > Chi2	0.2865

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata 12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية Prob >f هي أعلى من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية H0، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة.

وبعد اجراء كل من اختباري مضاعف لاجرونج المقترح (Breush and Pagan lagrangien multiplier test for Random effects) للمفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، وإختبار HAUSMAN للمفاضلة ما بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، تبين من نتائج الإختبارين السابقين أن نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم لدراستنا هذه، وبالتالي يأخذ النموذج المدروس لمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013)، الشكل التالي:

$$DIV_{i,t} = C_i + B_1 SIZE_{i,t} + B_2 LEV_{i,t} + B_3 ROA_{i,t} + B_4 GROW_{i,t} + B_5 CR_{i,t} + B_6 RISK_{i,t} + B_7 CAPET_{i;t} + BDIV_{i-1;t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

- i تمثل عدد البنوك في الدراسة (12 بنك).
- t يمثل الفترة الزمنية (2009-2013).
- $DIV_{i,t}$: يمثل مقياس لسياسة توزيع الأرباح.
- $SIZE_{i,t}$: يمثل حجم البنك ممثل باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
- $LEV_{i,t}$: نسبة الرفع المالي.
- $ROA_{i,t}$: معدل العائد على اجمالي الأصول.

$GROW_{i,t}$: نسبة النمو والتي تحسب من خلال حساب التغير السنوي في اجمالي الأصول.

- $CR_{i,t}$: تمثل نسبة السيولة.
- $RISK_{i,t}$: يمثل المخاطر والذي يحسب من خلال التغير السنوي في الأرباح الصافية للبنوك.
- $CAPET_{i;t}$: تمثل الملكية الأجنبية والذي يحسب من خلال قسمة رأس المال الأجنبي على رأس مال البنك.
- $DIV_{-1i;t}$: تمثل الأرباح الموزعة في السنة الماضية.
- $\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ.

المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج (صلاحية النموذج).

تقوم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على جملة من الفرضيات التي تضمن جودة وصلاحية النموذج في اختبار فرضيات الدراسة، وللتأكد من جودة النموذج المقدر سوف نقوم بإجراء كل من اختبار:

- اختبار الارتباط الذاتي (test auto corrélation).
- اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity).

أولا: اختبار الارتباط الذاتي (test auto corrélation).

يقيس الارتباط الذاتي درجة الارتباط بين القيم لنفس المتغير خلال فترة زمنية محددة وليس بين متغير أو أكثر، ويمكن معرفة هل هناك ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة المستقلة (محددات سياسة توزيع الأرباح) باستخدام اختبار (Woodbridge, 2002)[1]، للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث في حالة وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار يعني ذلك وجود مشكلة الارتباط الخطي، فمن خلال هذا الاختبار سوف نختبر فرضية العدم والفرضية البديلة التاليتين:

- H0: لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.
- H1: توجد مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي.

[1] Drukker, D., M., Testing for serial correlation in linear panel-data models, The stata Journal, Vol.3, No. 2, 2003.

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (test auto corrélation).

F (1. 11)	17.282
Prob > F	**0.0016**

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية Prob >f هي أقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1، أي النموذج المدروس يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانيا: اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity).

ان مصطلح عدم تجانس التباين Heteroskedasticity متكون من كلمتين هما (Hetero) أي مختلف وغير متساوي، وكلمة (scedastivity) أي التباعد أو الانتشار[1]، حيث تعتبر مجموعة المتغيرات غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية (البنوك) تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الأخرى، فظاهرة عدم تجانس التباين تؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج وأن الاختبارات المستخدمة تصبح في هذه الحالة غير واقعية ولا يمكن الاعتماد عليها.

بالاطلاع على الجدول رقم (4-10) الموضح لخطوات اجراء اختبار عدم تجانس التباين (testing for heteroskedasticity)، سوف نختبر احدى الفرضيتين التاليتين:

- H0: تساوي تجانس التباين Homoskedasticity.
- H1: عدم تساوي تجانس التباين Heteroskedasticity.

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار عدم تجانس التباين (testing for heteroskedasticity).

LR chi2 (9)	53.66
Prob > chi2	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata12.

[1] Richard Williams, Heteroskedasticity, Disponible sur : www3.nd.edu 28/12/2016 à 14:00.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين، نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية Prob >f هي أقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H0 (تساوي تجانس التباين Homoskedasticity) ونقبل الفرضية H1، أي النموذج المدروس يعاني من مشكلة عدم تساوي تجانس التباين Heteroskedasticity.

المطلب الثالث: النموذج المقدر وتحليل النتائج.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة نلاحظ أن النموذج المقدر (نموذج الانحدار التجميعي) يعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي (autocorrélation)، ومشكلة عدم تجانس التباين (heteroskedasticity)، وبالتالي سوف نحاول حل هتين المشكلتين باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Corrected Standard Errors PCSE)[1].

وعليه فان طريقة التقدير المستخدمة لدراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2013) هي طريقة (Panel Corrected Standard Errors PCSE)، التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، كما أن هذه الطريقة تعد من أفضل الأساليب لتقدير النماذج في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيها عدد المشاهدات قليل[2]، والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج.

[1] HOECHLE, D., Robust Standard Errors for Panel Regressions with LIQoss-Sectional Dependence, The Stata Journal, Number ii.

[2] BECK, N., KATZ, J., N., What to do (and not to do) with Time-series Cross-section data, American Political Science Review, Vol.89, No.3, 1995.

الجدول رقم (4-11): محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية باستخدام طريقة (PCSEs).

متغيرات الدراسة	coefficient	T.Student	Prob
C	4.0951-	3.29-	***0.001**
حجم البنك (SIZE)	0.3547	2.97	***0.003**
السيولة (LIQ)	0.4526	1.88	****0.060**
الملكية الأجنبية (CAPET)	0.4417	3.66	***0.000**
الأرباح الموزعة في السنة الماضية ($DIV\ t_{-1}$)	0.2488	1.82	****0.069**
0.0000	F-statistic	0.4104	**R-squared**

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata12.

- (*)، (**) و(***) معالم معنوية إحصائيا عند درجة معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-11) تقدير النموذج باستخدام طريقة (PCSE) ما يلي:

- تشير قيمة إحتمالية اختبار "F" إلى وجود معنوية لهذا النموذج.

- نلاحظ أن معامل التحديد R^2 كان 0.4154 في النموذج أعلاه، وهذا ما يبين أن هذه المتغيرات المستقلة المأخوذة في هذه الدراسة تفسر المتغير التابع بنسبة 41.54%.

- حجم البنك (SIZE): حجم البنك محدد إيجابي معنوي احصائيا لسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، حيث تعتبر البنوك الكبيرة الحجم أكثر فعالية وأكثر تحقيقا للأرباح، وتعتمد على التنويع في خدماتها المصرفية المقدمة للزبائن، كما تعتبر أكثر منافسة من البنوك الصغيرة وتتعامل مع عدد كبير من الزبائن، مما ينعكس ذلك إيجابا على على ربحيتها وعلى قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، كذلك تمتاز البنوك ذات الحجم الكبير سواء كانت بنوك عمومية أو خاصة بسمعة جيدة تسمح لها الحصول على موارد مالية كبيرة (من الودائع) مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم، حيث بلغ متوسط حجم البنك بالنسبة للبنوك الجزائرية التي قامت بتوزيع الأرباح 11.49 مقارنة ب 11.04 بالنسبة للبنوك التي لم تقم بتوزيع الأرباح، وهذا ما يتوافق مع دراسة كل من (Christopher et El Khoury, 2014 ; Yong et Mazilin, 2016 ; Ranti, U., O., 2013 ; Fama et French, 2001 ; Kim et Gu, 200).

في حين تختلف النتائج المحصل عليها من دراستنا هذه مع دراسة كل من ; Hashim, Z et al, 2013) (Devanadhen et Karthik, 2015 ; Yusuf et Nasiru, 2015 الذين توصلوا الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لحجم البنك على سياسة توزيع الأرباح، وتختلف كذلك عن دراسة (Mahdzan et al, 2016) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا وفسر الباحثون ذلك في كون أن المساهمين في المؤسسات الكبيرة ليس لديهم القدرة على مراقبة المسيرين بخصوص تسيير السيولة الفائضة عن حاجتهم من جهة، ومن جهة أخرى لهاذ المسيرين رغبة في الاحتفاظ بهذه السيولة بهدف تحقيق مصالحهم الشخصية وبالتالي يعملون على عدم توزيع الأرباح أو توزيع أرباح قليلة على المساهمين.

-السيولة (LIQ): وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح، وهذا ما يتعارض مع (Hashim, Z et al, 2013) التي توصلت الى وجود علاقة عكسية معنوية احصائيا بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح، وقد أرجع الباحثين ذلك الى أنه كلما كان العائد عالي كلما حفز ذلك البنوك على الاستثمار، لأن توزيع الأرباح يقلل من الأموال المتاحة للاستثمار، كما ان البنوك لديها حاجة ماسة للنقد مقارنة بالمؤسسات الأخرى لمواجهة التزاماتها اتجاه المودعين وقيامها بمنح قروض مختلفة للزبائن، كذلك دراسة (Devanadhen et Karthik, 2015) توصلت الى وجود علاقة عكسية معنوية احصائيا، ويرجع سبب ذلك الى أهمية السيولة في عمليات البنك.

وتتوافق دراستنا هذه مع دراسة (Yusuf et Nasiru, 2015 ; Ibrahim elsiddig, 2015 ; Yong et Mazilina, 2016 ; Rozeff, 1982 ; Easterbrook, 1984) التي توصلت الى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح، وقد دعمت هذه النتيجة نظرية الوكالة في كون أن المؤسسات التي تكون لديها معدلات سيولة عالية تدفع أرباح عالية بهدف تخفيض السيولة المتاحة لدى المسيرين، وذلك كي لا يتم استثمارها في مشاريع ذات قيمة حالية مستحدثة سالبة وغير مربحة، ويمكن تفسير النتيجة المتوصل اليها في دراستنا هذه كما يلي : البنوك الجزائرية العمومية والخاصة لديها فائض من السيولة وبالتالي تقوم بتوزيع ذلك الجزء من الأموال على المساهمين (فقد بلغ متوسط نسبة السيولة للبنوك التي قامت بتوزيع الأرباح 47.82 % مقارنة ب 45.65 % بالنسبة للبنوك التي لم تقم بتوزيع الأرباح)، كما يمكن القول أن المساهمون أو المستثمرين الأجانب في رأس مال البنوك الخاصة يرغبون في توزيعات الأرباح لتخفيض مشاكل الوكالة ومراقبة المسيرين نتيجة لفصل الملكية عن التسيير من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول أن المستثمرون الأجانب غالبا ما يفضلون استرجاع جزء من أموالهم المستثمرة في شكل أرباح موزعة.

- الملكية الأجنبية (CAPET): وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين الملكية الأجنبية وسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يتوافق مع دراسة (Mossadek, A et al, 2015 ; Yi-chein et Bo-Song, 2015 ; Hussain, A., et al, 2014)، ويمكن تفسير ذلك في كون المستثمر الأجنبي غالبا ما يرغب في توزيعات الأرباح

كي يقوم بتخفيض الأصول النقدية لدى المسيرين كي لا يتم توظيفها في استثمارات غير مربحة من جهة، ومن جهة أخرى فتوزيع الأرباح من طرف البنوك الأجنبية يعكس مردودية القطاع المصرفي الجزائري النشاط وهو ما يعتبر حافز لجذب مستثمرين جدد في القطاع المصرفي بصفة خاصة ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة.

– **الأرباح الموزعة في السنة الماضية (DIV t-1)**: وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح، وهو ما يمكن تفسيره في كون أن سياسة توزيع الأرباح الحالية في البنوك الجزائرية ترتبط بتوزيعات الأرباح السابقة، كون غالبية المساهمين يفضلون استقرار سياسة توزيع الأرباح في المدى القصير والمتوسط، كما تعتبر الأرباح الموزعة سابقا مؤشرا لسياسة توزيع الأرباح التي ستتبعها البنوك الجزائرية مستقبلا، وهو ما يتوافق مع دراسة كل من (Christopher et El Khoury, 2014 ; Hashim, (Z et al, 2013 ; Eng, S., H., et al, 2013 ; Turki et Ahed, 2013 ; Abdella, A., B., et al, 2016

خلاصة الفصل.

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2013)، وبإستخدام طريقة التقدير (Panel Corrected Standard Errors PCSE)، كونها تعد من أفضل الأساليب لتقدير النماذج في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيها عدد المشاهدات قليل، وقد توصلنا الى جملة من النتائج التالية:

- لا يوجد أي تأثير للرفع المالي، الربحية، النمو والمخاطر على قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.
- كلما كان حجم البنك كبير كلما إنعكس ذلك بالإيجاب على قرار توزيع الأرباح.
- البنوك الجزائرية العمومية والخاصة تقوم بتوزيع الأرباح عندما تكون مستويات السيولة لديها عالية، حيث تقوم بتوزيع ذلك الجزء من السيولة على المساهمين وتقوم بالإحتفاظ بالجزء الأخر بغرض مواجهة طلبات السحب الخاصة بالمودعين والقيام بمنح القروض المصرفية المختلفة.
- المستثمرون الأجانب غالبا ما يرغبون في توزيعات الأرباح كي يقوم بتخفيض الأصول النقدية لدى المسيرين كي لا يتم توظيفها في استثمارات غير مربحة.
- أن سياسة توزيع الأرباح الحالية في البنوك الجزائرية ترتبط بتوزيعات الأرباح السابقة، كون غالبية المساهمين يفضلون استقرار سياسة توزيع الأرباح في المدى القصير والمتوسط.

وعليه يمكن القول أن النتائج المتوصل إليها مرضية بصفة عامة، فالبنوك الجزائرية العمومية والخاصة التي تقوم بتوزيع الأرباح كمكافأة للمساهمين، تتميز بحجمها الكبير وتتمتع بمستويات عالية من السيولة، كما تعتبر أغلبها ذات ملكية أجنبية وتحاول الحفاظ على سياسة توزيع أرباح مستقرة في المدى القصير والمتوسط.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر بعض العوامل على قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، وذلك بناءا على النظريات والنماذج التي فسرت هذه السياسة وأثرها على قيمة المؤسسة بصفة عامة والبنك بصفة خاصة من جهة، ومن جهة أخرى بناءا على مجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت تفسير وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه العوامل وسياسة توزيع الأرباح، حيث قدم هذا البحث إثباتات نظرية حول مختلف العوامل المؤثرة على قرار توزيع في المؤسسات الاقتصادية والبنوك من جهة ومن جهة أخرى قدم إثباتات تطبيقية حول خصائص البنوك الجزائرية العمومية والخاصة التي قامت بتوزيع الأرباح خلال الفترة (2009-2013)، للإشارة فإنه ولحد الساعة لا توجد دراسات تطبيقية حول هذا الموضوع في السياق الجزائري.

وبعد تقديم الموضوع وعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية والبنوك، وبغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم هذه الدراسة الى أربعة فصول، تناولنا في الفصل الأول عرض الإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح من خلال عرض مصار الأرباح وكيفية تحقيقها في البنوك، مفهوم سياسة توزيع الأرباح وواقعها العملي وعرض مختلف النظريات والنماذج والدراسات التطبيقية التي حاولت أو بحثت في أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة في ظل فرضية السوق المالي الكفء وفي ظل إختلال فرضية السوق المالي الكفء.

تناولنا في الفصل الثاني المحددات النظرية والتطبيقية لسياسة توزيع الأرباح، حيث حاولنا تحليل أثر كل من الأرباح الموزعة في السنة الماضية والربحية، خصائص البنك (السيولة، الحجم، الرفع المالي ...الخ) والحوكمة المؤسسية على سياسة توزيع الأرباح، بناءا على العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي إختلفت في سنة الدراسة، السياق أو القطاع الذي أجريت فيه الدراسة، حجم العينة المدروسة، فترة الدراسة (قصيرة ومتوسطة الأجل)، كيفية قياس المؤشرات والنسب الممثلة لمحددات سياسة توزيع الأرباح من دراسة لأخرى، بالإضافة إلى إختلاف في الطريقة أو الأسلوب الإحصائي المستخدم (البعض إستخدم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية والبعض الأخر نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، ودراسة إستخدمت إستبيان)، هذا الإختلاف نتج عنه تباين في النتائج المتحصل عليها فبعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا والبعض الأخر علاقة عكسية معنوية إحصائيا والبعض الأخر لم يتوصل إلى وجود علاقة معنوية إحصائيا.

أما في الفصل الثالث فقد حاولنا فيه عرض الإطار القانوني، المحاسبي والجبائي للجهاز المصرفي الجزائري كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية قمنا بعرض تطور بعض المؤشرات الخاصة بالإقتصاد الجزائري بإعتبار أن البنوك تحيط بها بيئة

خارجية تؤثر عليها وتتأثر بها بالإضافة إلى عرض بعد مؤشرات الأداء والصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري، وفي المرحلة الثالثة قمنا بتحليل سياسة توزيع الأرباح المنتهجة من طرف البنوك الجزائرية فعملية توزيع الأرباح تحكمها مجموعة من القوانين في الجزائر من بينها القانون التجاري، قانون الإستثمار وقانون الصرف بالإضافة إلى تحليل تطور الأرباح المحققة والموزعة من طرف هذه البنوك.

وبغرض تقدير النموذج الخاص بمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية قمنا في الفصل الرابع من الدراسة بإجراء دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة وبعد إجراء إختبار الإرتباط الخطي المتعدد (vif) تم تقدير نموذج الدراسة بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 12 بنك خلال الفترة (2009-2013)، وبعد إجراء العديد من الإختبارات منها أختبار خاص بتحديد النموذج الملائم للدراسة وإختبارات للتأكد من جودة وصلاحية نموذج المدروس تبين أن النموذج المقدر كان يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التبيان، وعليه تم معالجة هتين المشكلتين بإستخدام طريقة التقدير (PCSE) التي ينصح بها في الدراسات التطبيقية التي تستخدم فيها نماذج السلاسل الزمنية المقطعية على عينات صغيرة (تمتاز بعدد مشاهدات قليل).

اختبار الفرضيات

- تختلف سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية من بنك الى اخر، فبعض البنوك تعتمد سياسة توزيع الباقي من الأرباح، والبعض الأخر يفضل سياسة غياب توزيعات الأرباح، وبالتالي فالبنوك الجزائرية لا تستهدف معدلات توزيع معينة وهذا **ما ينفي صحة الفرضية الأولى**.
- متوسط معدل توزيع الأرباح مرتفع جدا في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، وهذا يؤكد **صحة الفرضية الثانية**.
- من خلال الدراسة التطبيقية لمحددات سياسة توزيع الأرباح، فقد توصلنا الى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين نسبة الأرباح الموزعة في السنة الماضية وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، أي أن البنوك تتبع سياسة توزيع أرباح مستقرة على المدى القصير، والأرباح الموزعة في السنة الماضية تعتبر كمؤشر يعكس السياسة التي سيتبعها البنك في المستقبل، وبالتالي **نقبل الفرضية الثالثة**.
- من خلال الدراسة التطبيقية لأثر بعض خصائص البنك على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، فقد توصلنا الى تأثير كل من حجم البنك، السيولة والملكية الأجنبية على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، في حين لم يكن هناك تأثير معدل الرفع المالي، الربحية، النمو والمخاطر على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، وهذا **ما ينفي صحة الفرضية الرابعة**.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري والتطبيقي للدراسة.

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

من خلال عرضنا الجانب النظري للدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراج أهمها في:

- تحقق الأسهم لحاملها (المستثمرون أو المساهمون) عائدين، عائد رأسمالي ناتج بالأساس عن الفرق بين سعر التنازل عن السهم في السوق المالي وسعر حيازته، وعوائد جارية تأخذ شكل أرباح محتجزة إذا ما تقرر توزيعها وعدم إحتجازها من طرف البنك، حيث تأخذ الأرباح الموزعة أحد الشكلين التاليين: شكل نقدي وهو الأكثر شيوعا وشكل أخر يتمثل في إعادة شراء الأسهم.
- لسياسة توزيع الأرباح أهمية بالغة في ظل إمكانية تأثيرها على قيمة المؤسسة أو البنك، حيث يعتبر نموذج Modigliani et Miller من أهم النظريات والنماذج التي تناولت موضوع أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة بافتراض السوق المالي الكفء، وقد توصل إلى Modigliani et Miller وGordon أن سياسة توزيع الأرباح ليس لها تأثير على القيمة السوقية للبنك، وأن قيمة البنك تتحدد فقط بالأرباح الذي يحققها وكيفية استثمارها، في حين أثبت Gordon أن لسياسة توزيع الأرباح تأثير على قيمة المؤسسة أو البنك.
- تفرض على العوائد الرأسمالية أو الجارية (الأرباح الموزعة) نوعان من الضريبة، ضريبة على توزيعات الأرباح وضريبة على العوائد الرأسمالية (فائض القيمة)، وعادة ما تكون الضرائب المفروضة على الأرباح الموزعة أعلى من الضرائب المفوضة على العوائد الرأسمالية، وكذلك معدل الضريبة المفروض على الأرباح الموزعة يختلف من مستثمر لأخر، ولذلك يوجد نوعان من المستثمرين (المساهمين) مستثمرين تفرض عليهم ضرائب عالية على الأرباح الموزعة وبالتالي هم يفضلون الحصول على عوائد رأسمالية أكثر من العوائد الجارية، ونوع ثاني من المستثمرون تفرض عليهم ضرائب منخفضة على الأرباح الجارية وبالتالي هم يفضلون الحصول على توزيعات الأرباح بدل العوائد الرأسمالية، وبالتالي لا بد على المؤسسة أو البنك إتباع السياسة المثلى التي تسمح لها بتعظيم القيمة السوقية للأسهم.
- قامت نظرية الإشارة بتقديم تفسير حول أهمية عملية توزيع الأرباح بإعتبارها وسيلة إتصال بين المؤسسة أو البنك والمستثمرين، لذلك دائما ما تسعى المؤسسة أو البنوك إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأرباح الموزعة وذلك لما تحمله من دلالات جيدة للمستثمرين كونها تعكس نوع من الاستقرار في تحقيق الأرباح، كما لا يعبر تخفيض مستوى الأرباح الموزعة بالضرورة على إشارة أو معلومة غير جيدة، وهذا نظرا لكون عملية تخفيض في قيمة الأرباح الموزعة قد تكون نتيجة الحاجة للتمويل من أجل استثمارات أو مشاريع جديدة مربحة.

- البنك هو عبارة عن عقد يربط بصورة أساسية المسيرين، المساهمين والدائنين، فسياسة توزيع الأرباح تتأثر هي الأخرى بمشاكل الوكالة ما بين الأطراف السابقة، وكمثال عن ذلك فان بعض النظريات بينت أنه في حالة وجود صعوبات في التمويل، فتوزيع الأرباح يمكن أن يتم من خلال تحويل الأموال من الدائنين إلى المساهمين، وفي الغالب يقوم المساهمون بإنشاء تكاليف الوكالة على المسيرين لضمان أن السياسة المتبعة من طرف المسيرين تتوافق مع مصالحهم، فسياسة توزيع الأرباح تعتبر أداة ذات كفاءة كبيرة لتخفيض تكاليف الوكالة، فالدائنون والمسيرون يفضلون التمويل الداخلي كونه يمكنهم من الاحتفاظ بالأموال في البنك، فانخفاض في التمويل الذاتي يجبر المسيرين عندئذ على تمويل الاستثمارات الجديدة باللجوء إلى الاستدانة.
- إتفقت الدراسات التطبيقية على التأثير الإيجابي للأرباح الموزعة في السنة الماضية على قرار توزيع الأرباح الحالي، حيث تعتبر الأرباح الموزعة في السنة الماضية كمؤشر مهم لتوقع الأرباح الموزعة في السنوات القادمة ومؤشر مهم يبين توقعات إدارة البنك أو المؤسسة للأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلا ومن تبرز أهمية الأرباح الموزعة في السنة الماضية بالنسبة للمستثمرين أو المساهمين.
- للربحية تأثير إيجابي وسلبي على قرار توزيع الأرباح، فزيادة الربحية لدى المؤسسة أو البنك تنعكس إيجابا على توزيعات الأرباح من جهة، ومن جهة أخرى توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للربحية على قرار توزيع الأرباح نتيجة للظروف التي كان يمر بها بلد الدراسة وتفضيل المؤسسات إحتجاز الأرباح لتمويل عملية النمو وتطورها بدلا من توزيعها.
- حسب الدراسات النظرية والتطبيقية فإن للسيولة تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح، أي كلما زادت السيولة المتاحة لدى المسيرين كلما زادت قدرتهم على توزيع الأرباح على المساهمين من جهة ومن جهة أخرى وكنتيجة لفصل الملكية عن التسيير فإن أغلب المساهمين يرغبون في توزيعات أرباح عالية كي يقومون بتخفيض السيولة المتاحة لدى المسيرين كي لا يتم إستثمارها في مشاريع ذات قيمة حالية صافية سالبة، وعلى العكس من ذلك فقد توصلت بعض الدراسات التطبيقية إلى وجود تأثير سلبي للسيولة على قرار توزيع الأرباح وقد قاموا بتفسير ذلك على أن طبيعة عمليات البنوك تستلزمها الإحتفاظ بجزء من الأموال في شكل أصول سائلة كي يتم مواجهة طلبات السحب للمودعين وطلبات الحصول على القروض.
- غالبا ما تكون المؤسسات أو البنوك في عملية نمو مستمر وسريع، هذه العملية تستلزم توفر اموال كبيرة، ولذلك فإنه من المتوقع وجود تأثير سلبي للنمو (الفرص الاستثمارية) على سياسة توزيع الأرباح، أي أن المؤسسات التي تكون في عملية نمو مستمر وتكون لها فرص استثمارية كبيرة تقوم بتخفيض في حجم أرباحها الموزعة بغرض استثمارها مستقبلها.
- إتفقت أغلب الدراسات على التأثير الإيجابي لحجم المؤسسة أو البنك على قرار توزيع الأرباح، حيث المؤسسات أو البنوك كبيرة الحجم أرباح عالية باعتبارها أكثر نضجا ولديها مستويات عالية من التدفقات النقدية، كما أن هذه المؤسسات لديها خصوم عالية باعتبار ان حاملي السندات والمقرضين لديهم ثقة في المؤسسات الكبيرة

وهذه المؤسسات تستطيع الولوج الى سوق رأس المال والحصول على مصادر تمويلية بسهولة وبتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم.

- وجود علاقة عكسية بين معدل الرفع المالي في المؤسسات أو البنوك وسياسة توزيع الأرباح، فغالبا ما تفضل المؤسسات أو البنوك التي لديها معدلات مديونية عالية إحتجاز الأرباح وعدم توزيعها بهدف تسديد تكاليف التمويل من جهة ومن جهة أخرى كي تتفادى إرتفاع تكاليف التمويل في حالة رغبتها في الحصول على تمويل جديد.
- تقوم المؤسسات أو البنوك بتوزيع الأرباح عندما تتأكد من إستقرار في الأرباح أو العوائد المستقبلية التي ستحققها، فالمؤسسات التي تكون لديها أرباح مستقرة تقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين.
- توصلت أغلب الدراسات الى التأثير الإيجابي للملكية الأجنبية على سياسة توزيع الأرباح، حيث غالبا ما يفضل المساهمون الأجانب أرباح عالية بهدف تخفيض مشاكل الوكالة حيث تسمح الأرباح الموزعة للمساهم بمراقبة المؤسسة أو البنك.

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

من خلال قيامنا بتحليل سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية والعوامل المؤثرة عليها خلال الفترة (2009-2013)، توصلنا إلى جملة من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي، لعل أهمها:

- اختلاف أو تباين في أنماط سياسة توزيع الأرباح للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة.
- تفضل البنوك الجزائرية الخاصة والتي قامت بتوزيع الأرباح اتباع سياسة توزيع أرباح غير مستقرة، حيث تختلف توزيعات الأرباح من سنة لأخرى.
- تفاوت كبير في حجم الأرباح الموزعة من طرف البنوك العمومية والخاصة، ويرجع سبب ذلك الى التفاوت الكبير في حجم الأرباح المحققة، أقدمية البنوك العمومية، هيمنة البنوك العمومية على كل من هيكل القروض والودائع في القطاع المصرفي، شبكة الفروع الكبيرة التي تتمتع بها البنوك العمومية...الخ.
- للبنوك الجزائرية الخاصة معدلات توزيع أرباح عالية مقارنة بالبنوك العمومية.
- لا تستهدف البنوك الجزائرية العمومية والخاصة معدلات توزيع أرباح ثابتة.
- أغلب البنوك العمومية تفضل الرفع من معدلات توزيعها للأرباح مقارنة بالبنوك الخاصة التي تتميز بسياسة توزيع أرباح غير مستقرة.
- من خلال تقدير النموذج الخاص بمحددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، تبين أنه لا يوجد أي تأثير للرفع المالي، الربحية، النمو والمخاطر على قرار توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية، وكلما كان حجم البنك كبير كلما إنعكس ذلك بالإيجاب على قرار توزيع الأرباح، كما أن البنوك الجزائرية العمومية والخاصة تقوم بتوزيع

الأرباح عندما تكون مستويات السيولة لديها عالية، والمستثمرون الأجانب غالبا ما يرغبون في توزيعات الأرباح كي يقومون بتخفيض الأصول النقدية المتاحة لدى المسيرين لكي لا يتم توظيفها في استثمارات ومشاريع ذات قيمة حالية صافية سالبة وفي الأخير فإن سياسة توزيع الأرباح الحالية في البنوك الجزائرية ترتبط بتوزيعات الأرباح السابقة، كون غالبية المساهمين يفضلون استقرار سياسة توزيع الأرباح في المدى القصير والمتوسط.

التوصيات.

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وتقييم سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف البنوك الجزائرية والعوامل المؤثرة عليها، وبناءا على ذلك توصي الدراسة بما يلي:

1- ايلاء السيولة النقدية مزيدا من الاهتمام لما لها من تأثير ايجابي على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الجزائرية.
2- ضرورة العمل على تقديم خدمات مصرفية متنوعة تزيد من إقبال الزبائن على التعامل مع البنوك والعمل على إنشاء فروع جديدة وزيادة منح القروض المصرفية لما في ذلك من تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح.
3- ضرورة اتباع أو انتهاج سياسة توزيع أرباح واضحة أو مستقرة لما لذلك من تأثير إيجابي على سمعة وقيمة البنوك.
4- الحرص على توزيع الأرباح على المساهمين بنسب معقولة لتشجيعهم على الاستثمار في البنوك.

أفاق الدراسة.

من خلال عرض مختلف النظريات والنماذج المفسرة لسياسة توزيع الأرباح ومختلف الدراسات النظرية والتطبيقية لمحددات سياسة توزيع الأرباح، وبناءا على الدراسة التطبيقية على البنوك الجزائرية يمكن أن تفتح هذه الدراسة أفاقا جديدة للبحث تتعلق بدراسة:

- محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية ومقارنتها مع البنوك التقليدية.
- محددات سياسة توزيع الأرباح في شركات التأمين.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

الكتب.

إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.

إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996.

أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات، ط 1، دار وائل للنشر، 2006.

أمين السيد أحمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة profit planning by corporate simulation models، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، بدون سنة نشر.

توفيق محمد عبد المحسن، اتجاهات حديثة في التقييم والتمييز في الأداء: ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن، دار الكتاب الحديث، مصر، 2006.

جودة جعفر الخطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، ط1، دار دجلة، عمان، 2009.

حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

حسين جميل البديري، البنوك: مدخل اداري ومحاسبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003

حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

زياد رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في البنوك، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة نشر.

سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية، عمان، 2008.

سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

سليم فايز حداد، الادارة المالية Corporate Finance، ط3، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

السيد عليوه وشركاه، دور البنوك كأمناء استثمار، ط1، دار الأمين طبع- نشر – توزيع، القاهرة، 2005.

شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

صادق راشد الشيمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط1، دار صنعة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

صبحي فريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984.

ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية – البنوك التجارية – البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، تيزي وزو، الجزائر، 2000.

طارق حماد عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنيت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، 2005.

طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، 2009.

الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك-منشآت التأمين-البورصات)، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف (السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

عبد الغفار حنفي، رسمية زكى قرياقص، مدخل معاصر في الادارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

عبد الله جوهر، الادارة في المؤسسات والمؤسسات (القيادة – التسويق – العمل المؤسسي تخطيط وادارة القوة العاملة – الحوكمة)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2014.

عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.

فلاح حسن الحسني، الإدارة الإستراتيجية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

فلاح حسن عداي الحسني، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية – العولمة والمنافسة –، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل – التحليل المالي والأسواق المالية الدولية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية "مدخل مقارن"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998.

محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية والبنوك التجارية، دار المعارف

محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الادارة المالية مدخل للقيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، 2006.

محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

محمد على ابراهيم العامري، الادارة المالية الحديثة، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق المالية، ط2، دار المريخ للنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.

محمد مصطفي سليمان، حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق المصرفي (مدخل استراتيجي – كمي – تحليلي)، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، 2001.

مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.

منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2011.

منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية تحليل القوائم المالية والمحاسبية عن الالتزامات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

ناظم محمد نورى الشيمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

الرسائل الجامعية.

أحمد حسين أحمد المشهراوى، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006/2005.

بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2009/2008.

حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية– –حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري–، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

زايد على عبد الخالق المنزوع، حوكمة المؤسسات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح دراسة تطبيقية على المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة أل البيت، 2009.

سامر حمدي الكحلوت، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2014.

صباح أسامة علي شراب، أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ""دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

عبد الكريم بوحاردة، أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم –مع دراسة حالة–، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة المسيلة، 2012/2011.

عمار بوطكوك، دور التوريق في نشاط البنك دراسة حالة بنك التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة قسنطينة، 2008/2007.

محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2008.

موسى ولد الشيخ، البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة موريتانيا–، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003.

المقالات والدوريات.

بانا ضمراوي، أنواع الحوافز، ورقة عمل.

بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة المؤسسات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2012.

بريش عبد القادر، بدروني عيسى، محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 10، جوان 2013.

بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.

حمد عبد الحسين راضي الخالدي، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية –دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية للمدة 2000–2008، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24.

خليل أب وسليم، قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة المؤسسات على جذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة جازان–فرع العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 1،جامعة جازان، المملكة العربية السعودية، 2014.

دجلة ابراهيم العزاوي، زينة ياوز عبد القادر، مقارنة الأساليب المستخدمة في تحديد عدد المركبات الرئيسية مع التطبيق العملي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 45، سنة 2007.

رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة المؤسسات، الجامعة الإسلامية.

زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.

زكرياء يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 21، 2012.

سعود موسى الطيب، محمد عيسى شحاتيت، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011.

سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، تنمية الرافدين، العدد 29، 2007.

طرشي محمد، دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، تاريخ

عادل رزق، المنتجات المصرفية وأهم الاستراتيجيات المستخدمة في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2011.

عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.

عبد السلام إبراهيم، حوكمة المؤسسات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة.

علام محمد موسى حمدان، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، 2014.

علي يوسف، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

فهيم سلطان محمد الحاج، آليات حوكمة المؤسسات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في المؤسسات المساهمة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد الأول، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.

محمد الشريف بن زواي، هاجر سلاطني، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفاق الاستثماري العام على البنى التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جوان 2015.

مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة.

مزاحم محمد يحي، محمود حمدون عبد الله، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة (1980-2000). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 8، 2007.

معهد الدراسات المصرفية، التضخم الاقتصادي، نشرة توعوية، السلسة الخاصة، العدد 3، الكويت، نوفمبر 2012.

مهدي شرقي، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة – حالة المؤسسات العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري –، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015.

مهند بن عبد الملك سلمان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي The Concept of Gross Domestic Product، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير 2016.

مؤيد محمد علي الفضل، نوال حربي راضي، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة (دراسة حالة في الأردن)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، 2010.

ناصر عبد الحميد، حوكمة المؤسسات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.

نجلاء ابراهيم يحي عبد الرحمان، دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة.

نصر الدين محمد على هندي، التعديلات الأخيرة في النظام المحاسبي الموحد ومفهوم حوكمة المؤسسات، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، مصر، العدد 02، ديسمبر 2004.

نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007.

هيدوب ليلى، باهية زعيم، التكامل بين مهنة التدقيق وآليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي والإداري في ظل معايير المراجعة الدولية، ورقة عمل.

القوانين والتشريعات.

الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

القانون التجاري، 2007.

قانون الرسم على رقم الأعمال، 2016.

قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017.

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017.

القانون رقم 07-11 الموافق ل 2007/11/25 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.

النظام 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2008.

النظام رقم 09-04 الموافق ل 2009/07/23 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009.

النظام رقم 09-05 الموافق ل 2009/10/18 الذي يتضمن كيفية اعداد وعرض التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2009.

نظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

نظام رقم 14-03 مؤرخ في 16 فيفري 2014، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسة.

Livres

BANGNERIS, J., C et al, Introduction à la finance d'entreprise, 2e édition, Vuibert, 2010.

BARNETO, P., GREGORIO, G., DSCG2 Finance Manuel et Applications, 5e Edition, Dunod, 2015

BAZET, J., L., FAUCHER, P., Finance d'entreprise manuel et applications, 2e Edition, Nathan, 2009.

BEATRICE, GRANDGUILLOT, F., L'essentiel du Droit des sociétés, 14e édition, extenso édition.

BENOIT, P., les enjeux et les outils de l'information du conseil d'administration, le cas Enron, gestion 2000, janvier – février 2004.

BERCK, J., DEMARZO, P., Finance d'entreprise, 2e edition, Pearson France, 2011.

CAMBLAIN, E., Le Marché Action décrypté, Gualino éditeur, Paris, 2013.

CHABERT, D., Préface de jean-pierre allegret, Manuel d'économie bancaire appliquée au cœur des entreprises bancaires, 2e Edition, RB édition, 2014.

CHARREAUX, G., La théorie positive de l'agence : positionnement et support, Revue d'économie industrielle, N° 92, 2e et 3e trimestres 2000.

DE COUSSERGUES, S., BOURDEAUX, G., Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie, 7e édition, Dunod, Paris, 2013.

DEGOS, J., G., GRIFFITHS, S., Gestion financière de l'analyse à la stratégie, éditions d'organisation, 2011.

DELAHAYE-DUPRAT, F., DELAHAYE, J., Finance d'entreprise, 4e Edition, Dunod, Paris, 2013.

Institut français des administrateurs, La gouvernance des associations et fondations, éditions d'organisation, 2008.

KARVOTIS, C., L'essentiel de la banque, 3e édition, Gualino, 2016-2017.

KARYOTIS, C.,, L'essentiel de la Banque, Gualino, 2015/2016.

LAMARQUE, E., Vincent MAYMO, Economie et gestion de la banque, Dunod, 2015.

LECLERQ, P., Devenez expert en actions : les choisir, les acheter, les vendre, et gérer vos risques en bourse, 2e édition, Gualino éditeur, paris, 2008.

MACE, S, Les données de panel. Applications en management, Buisines school, 2013.

MANSOURI, M., système et pratiques bancaires en Algérie, Edition distribution houma, Bouzarèah, Alger, 2006.

MONNIER, P., MAHIER-LEFRANCOIS, S., Techniques bancaires, 7 e édition, Dunod, paris, 2016.

OGIEN, D., Comptabilité et Audit Bancaire Normes françaises et IFRS, 4e édition, Dunod, 2014.

QUIRY, P., LE FUR, Y., Finance d'entreprise, Daloz, Paris, 2010.

RECROIX, P., Finance 3 fiches de cours, 4e Edition Gualino éditeur, 2016.

ROUACH, M., NAULLEAU, G., Contrôle de Gestion Bancaire, 7e édition, RB édition, 2016.

THOMAS, P., ingénierie financière, 2e édition, RB édition, 2014.

VERNIMMEN, P., Finance d'entreprise, 6e édition, Dalloz, paris, 2005.

VIALLES, R., savoir investir en bourse avec internet, 7e édition, Magnard-Vuibert, Paris, janvier 2016.

Thèse.

TURKI, A., Le rôle de la politique de dividendes dans le cadre des opérations de fusions-acquisition, Thèse de Doctorat, Université Du Droit et de la Santé, Lille 2, 2013.

WONGCHAIWAT, P., Politique de dividende des entreprises sur les marches émergent d'asie, Thèse de doctorat, Université de paris1.

Articles

Mossadak, A., FONTAINE, KHEMAKHEM, H., Lien entre la structure de propriété et la politique de dividends dans un marché émergent : le cas du Maroc, Chaire d'information et organisationnelle ESG UOAM, Cahier de recherché, Vol.07, 2015.

Rapport.

KMPG, Guide Des Banques et Des Etablissement Financiers en Algérie, Edition 2012.

KMPG, Guide Des Banques et Des Etablissement Financiers en Algérie, Edition 2013.

KMPG, Guide Des Banques et Des Etablissement Financiers en Algérie, Edition 2014.

KMPG, Guide Des Banques et Des Etablissement Financiers en Algérie, Edition 2015.

Le Système fiscal algérien pour 2016.

Rapport annuel, BADR, (2009-2014).

Rapport annuel, BDL, (2009-2014).

Rapport annuel, BNA, (2009-2014).

Rapport annuel, CPA, (2009-2014).

Rapport annuel, Arab Banking Corporation Algérie (ABC), 2009-2015).

Rapport annuel, BEA, (2009-2014).

Rapport annuel, BNP PARIBAS ALJAZAIR (BNP), (2009-2015).

Rapport annuel, Gulf Bank Algeria (AGB), (2009-2015).

Rapport annuel, NATIXIS ALGERIE, (NATIXIS), (2009-2014).

Rapport annuel, Société Générale Algerie (SGA), (2009-2015).

Rapport annuel, TRUST BANK (TRUST), (2009-2014).

Rapport annuel, Housing Bank, (2009-2014).

Bank of Algeria, Rapport 2014 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015.

Housing Bank Algeria, Résultat et Chiffres Clés 2015.

Société Générale Algérie, rapport annuel 2015, p 10.

Gulf Bank Algérie, Etats financiers 2015.

Housing Bank Algeria, Résultat et Chiffres Clés 2015.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية.

ABDELLA, A., B., VINKNESWARAN, S., O., GUNASEELAN, A., A study on the determinants of dividend policies of commercial banks in Saudi arabia, Imperial journal of interdisciplinary research, Vol.2, No.9, 2016.

ABDELLA, A., B., VINKNESWARAN, S., O., GUNASEELAN, A., A study on the determinants of dividend policies of commercial banks in Saudi arabia, Imperial journal of interdisciplinary research, Vol.2, No.9, 2016.

AGRAWAL, A., JAFFE, J., F., MANDELKER, G., N., The post-merger performance of acquiring firms: A re-examination of an anomaly, Journal of Finance, Vol.47, 1992.

AGRAWAL, A., JAYARAMAN, N., The dividend policies of all equity firms: A direct test of free cash flow theory, Managerial Decision Economics, Vol.15, 1994.

AL-AJMI, J., Modeling the dividend policy of banks in gulf cooperation council countries, working paper.

ALLEN, F., MICHAELY, R., Dividend policy. Handbooks in Operations Research and Management Science: Finance. North-Holland, Amsterdam, 1995.

AMIDU, M., ABOR, J., Determinants of dividend payout ratios in Ghana, The 213 Journal of Risk Finance, Vol.7, 2006.

ASAD, M., SADDIA, Y., Impact of leverage on dividend payment behavior of Pakistani manufacturing firms, International journal of innovation and applied studies, Vol.6, No.2, 2014.

ASAD, M., SADDIA, Y., Impact of leverage on dividend payment behavior of Pakistani manufacturing firms, International journal of innovation and applied studies, Vol.6, No.2, 2014.

ASIF, A., WAQAS, R., YASIR, K., Impact of financial leverage on dividend policy : empirical evidence from karachi stock exchange-listed companies, African journal of business management, Vol.5, No.4, 2011.

ASIF, A., WAQAS, R., YASIR, K., Impact of financial leverage on dividend policy : empirical evidence from karachi stock exchange-listed companies, African journal of business management, Vol.5, No.4, 2011.

BAJAJ, M., VIJH, A., Dividend clienteles and the information content of dividend changes, Journal of Financial Economics, Vol.26, 1990.

BECK, N., KATZ, J., N., What to do (and not to do) with Time-series Cross-section data, American Political Science Review, Vol.89, No.3, 1995.

BHATTACHARYA, S., Imperfect Information, Dividend Policy, and «The Bird in The Hand» fallacy, The bell Journal of Economics, Vol.10, No.01, 1979.

BLACK, F., SCHOLES, M., The effects of dividend yield and dividend policy on common stock prices and returns, Journal of financial economics, Vol.1, No.1, 1974.

BRADLEY M., A. DESAI, E., KIM, Synergistic gains from corporate acquisitions and their division between the stockholders of target and acquiring firms, Journal of Financial Economics, Vol.21, 1988.

BRADLEY M., A. DESAI, E., KIM, Synergistic gains from corporate acquisitions and their division between the stockholders of target and acquiring firms, Journal of Financial Economics, Vol.21, 1988.

CHEN C., J., STEINER, Managerial ownership and agency conflicts: a nonlinear simultaneous equation analysis of managerial ownership, risk taking, debt policy and dividend policy, Financial Review, Vol.34, 1999.

CHRISTOPHER, M., EL KHOURY, R., Determinants of the dividend policy: an empirical study on the Lebanese listed banks, International journal of economics and finance, Vol.6, No.4, 2014.

CRUTCHLEY, S., Test of The Agency Theory of Managerial ownership, Corporate Leverage, and Corporate dividend, The journal of The Financial management Association, Vol.18, No.4, 1989.

DEANGELO, H., DEANGELO, L., SKINNER, D., Corporate payout policy, Foundations and Trends in Finance, Vol.3, 2008.

DEANGELO, H., DEANGELO, L., SKINNER, D., Dividends and losses, Journal of Finance, Vol.47, 1992.

DEANGELO, H., DEANGELO, L., SKINNER, D., Special dividends and the evolution of dividend signaling, Journal of Financial Economics, Vol.57, 2000.

Drucker, D., M., Testing for serial correlation in linear panel-data models, the stata Journal, Vol.3, No.2, 2003.

EADES, K. M., HESS, P., J., KIM, E., H., On interpreting security returns during the ex-dividend period, Journal of Financial Economics, Vol.13, 1984.

EASTERBROOK, F., H., D., R., FISCHEL, The proper role of a target's management in responding to a tender offer, Harvard Law Review, Vol.94, 1981.

EBENEZER, A., B., Determinants of dividend payout policy of listed financial institutions in Ghana, Research journal of finance and accounting, Vol.4, No.7, 2013.

Elton, J., E., Gruber, M., J., Marginal stockholder tax and the clientele effect, the review of economics and statistics, Vol.52, Issue.1, 1970.

ENG, S., H., YAHYA, M., H., HADI, A., R., A., The dividend payout policy – a comparison on Malaysian Islamic and conventional financial institutions, Journal of WEI business and economics, Vol.2, No.2, 2013.

FAMA, E. F., FRENCH, K., R., Disappearing dividends: Changing firm characteristics or lower propensity to pay?, Journal of Financial Economics, Vol.60, 2001.

FAMA, E. F., FRENCH, K., R., Forecasting profitability and earnings, Journal of Business, Vol.73, 2000.

FAMA, E., F., FRENCH, K., R., The cross-section of expected stock returns, The Journal of Finance, Vol.47, 1992.

Fen, G., N., L., Corporate Payout policy and managerial Stock incentives, Journal of financial Economics 60m, 2000.

GHOSH, C., SIRMANS, C., F., Do Managerial Motives Impact Dividend Decisions in REITs?, The Journal of Real Estate Finance and Economics, Vol.32, 2006.

HAFEEZ, A., ATTIYA, J., Dynamics and determinants of dividend policy in Pakistan: evidence from Karachi stock exchange non-financial listed firms, working paper.

HASHIM, Z., SHAHID, R., SAJID, I., UMAIR, A., Determinants of dividend policy: a case of banking sector in Pakistan, Journal of scientific research, Vol.18, No.3, 2013.

HOECHLE, D., Robust Standard Errors for Panel Regressions with LIQoss-Sectional Dependence, The Stata Journal, Number ii.

HOSAIN, Z., Determinants of the dividend payout policy: a study on listed private commercial banks of Dhaka stock exchange limited in Bangladesh, Vol.7, No.5, 2016.

Hu, A, P Kumar, Managerial entrenchment and payout policy, Journal of Financial and Quantitative Analys, Vol.39, 2004.

IBRAHIM, ELSIDDIG, A., Liquidity, Profitability and the dividends payout policy, World review of business research, Vol.5, No.2, 2015.

JENSEN, G., SOLBERG, D., ZORN, T., Simultaneous determination of insider Ownership, debt, and dividend policies, Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol.27, 1992.

JENSEN, M., C., Agency cost of free cash flow, corporate finance, and takeovers, American Economic Review, Vol.76, 1986.

JENSEN, M., C., MECKLING, W., Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs, and capital structure, Journal of Financial Economics, Vol.3, 1976.

JIRAPORN, P, C., Staggered boards, managerial entrenchment, and dividend policy, Journal of Financial Services Research, Vol.36, No.1, 2009.

JOHN, K., WILLIAMS, J., Dividends, dilution, and taxes: A signaling equilibrium, Journal of Finance, Vol.40, 1985.

Kose, J., Williams, J., Dividends, Dilution, and taxes: a signaling equilibrium, the journal of finance, Vol.40, No.4, 1985.

LA PORTA, LOPEZ-DE-SILANES, SHLEIFER, VISHNY, Investor protection and corporate governance, Journal of Financial Economics, Vol.58, 2000.

LEE, Y. T., LIU, Y. J., ROLL, R., SUBRAHMANYAM, A., Taxes and dividend clientele: Evidence from trading and ownership structure, Journal of Banking and Finance, Vol.30, 2006.

LEE, Y., T., LIU, Y., J., ROLL, R., SUBRAHMANYAM, A., Taxes and dividend clientele: Evidence from trading and ownership structure, Journal of Banking 229 and Finance, Vol.30, 2006.

LINTER, J., Distribution of Incomes of Corporations Among Dividends, Retained Earnings, and Taxes, The American Economic Review, Vol.46, No.2, May 1956.

LITZENBERGER, R., RAMASWAMY, K., The effect of dividends on corporate stock prices: Taxe effects or information effects?, Journal of Finance, Vol.37, 1982.

LITZENBERGER, R., RAMASWAMY, K., The effect of personal taxes and dividends on capital asset prices, Journal of Financial Economics , Vol.7, 1979.

MAHDZAN, N., S., ZAINUDIN, R., SHAHRI, N., K., Interindustry dividend policy determinants in the context of an emerging market, Economic research-ekonomska Istrazivanja, 2016.

MAHDZAN, N., S., ZAINUDIN, R., SHAHRI, N., K., Interindustry dividend policy determinants in the context of an emerging market, Economic research-ekonomska Istrazivanja, 2016.

MANCINELLI, L., OZKAN, A., Ownership structure and dividend policy: Evidence from Italian firms, The European Journal of Finance, Vol.12, 2006.

Merton H, Miller and Kevin Rock, Dividend policy under Asymmetric Information, The journal of Finance, Vol.XI, No.4, 1985.

MICHAELY, R., R. THALER, K., WOMACK, Price Reactions to dividend initiations and omissions: overreaction and drift?, Journal of Finance, Vol.50, 1995.

MICHAELY, R., R., THALER, K., WOMACK, Price Reactions to dividend initiations and omissions: overreaction and drift?, Journal of Finance, Vol.50, 1985.

Miller, M., H., Modigliani, F., Dividend policy, Growth, and the valuation of shares, the journal of business, Vol. XXXIV, No, Octobre 1961.

MILLER, M., ROCK, K., Dividend policy under asymmetric information. Journal of Finance, Vol.40 1985.

MILLER, M., SCHOLES, M., Dividends and taxes, Journal of Financial Economics, Vol.6, 1978.

MILLER, M., SCHOLES, M., Dividends and taxes: Some empirical evidence, The Journal of Political Economy, Vol.90, 1982.

MITTON, T., Corporate governance and Dividend Policy UN emerging Markets, Emerging Markets Review, 2004.

MYERS, S., et MAJLUF N., Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have, Journal of Financial Economics, Vol.13, 1984.

Norhasniza M., H., A., Zuraidah, A., The influence of Ownership Structure On the Firms Dividend Policy Based Linter Model, International Review of Business Research Papers, Vol.8, No.6, September 2012.

NUHU, E., MUSAH, A., DAMANKAH, B., S., Determinants of dividend payout of financial firms and non-financial firms in Ghana, International journal of academic research in accounting, finance and management sciences, Vol.4, No.3, 2014.

NUHU, E., Revisiting the determinants of dividend payout ratios in Ghana, International journal of business and social science, Vol.5, No.8, 2014.

OGDEN, J., P., JEN, F., C., O'CONNOR, P., F., Advanced Corporate Finance Policies and Strategies. Prentice Hall, New Jersey.

PETTIT, R., Taxes, transaction costs and the clientele effect of dividends, Journal of Financial Economics, Vol.5, 1977.

RANTI, U., O., Determinants of dividend policy: a study of selected listed firms in Nigeria, Manager, No.17, 2013.

RANTI, U., O., Determinants of dividend policy: a study of selected listed firms in Nigeria, Manager, No.17, 2013.

ROZEFF, M., S., Growth, Beta and Agency Costs As determinants of dividend Payout Ratios, The journal of financial research, Vol.4, No.3, 1982.

ROZEFF, M., S., Growth, beta and agency costs as determinants of dividend payout ratios, Journal of Financial Research, Vol.5, 1982.

SANFORD, J., The free-Rider problem, and the Theory of the corporation, The Bell journal of economics, Vol.11, No.01, 1980.

SEIDA, J., A., Evidence of tax-clientele-related trading following dividend increases, Journal of the American Taxation Association, Vol.23, 2001.

SKINNER, D., The evolving relation between earnings, dividends, and stock repurchases, Journal of Financial Economics, Vol.87, 2008.

SUMAIYA, Z., Is growth of a company a prime indicator of its dividend policy? Spotlight on private commercial banks of Bangladesh, World journal of social sciences, Vol.3, No.4, 2013.

TURKI, S., F., A., Al-KHADHIRI, A., Determination of Dividend policy : The Evidence from Saudi Arabia, International Journal of Business and Social Science, Vol.4, No 1, January 2013.

Ullah, H., Fida, A., Khan, S., The impact of Ownership Structure on Dividend Policy Evidence from Emerging Markets KSE-100 Index Pakistan, International Journal Of Business and Social Science, Vol.3, No.9, May 2012.

WANG, K., J., ERICKSON, G., W., GAU, Dividend policies and dividend announcement effects for real estate investment trusts, Journal of The American Real Estate and Urban Economics Association, Vol.21, 1993.

WANG, K., J., ERICKSON, G., W., GAU, Dividend policies and dividend announcement effects for real estate investment trusts, Journal of The American Real Estate and Urban Economics Association, Vol.21, 1993.

WATTS, R., The information content of dividends, Journal of Business, Vol.46, 1993.

Yi-Chein C, Bo-Song L, Dividend payout policy decision : the role of foreign ownership, Investment Management and Financial Innovations, Vol.12, No.2, 2015.

YONG, T., MAZILINA, M., Determinants of dividend payout ratio: evidence from Malaysian public listed firms, working paper.

ZAMAN, S., Dividend policy determinants of a private commercial bank in Bangladesh: wich is the strongest, profitability, growth or size?, World journal of social sciences, Vol.4, No.3, 2014.

ZEESHAN, H., ASAD, C., H., SAIF-UL-MALOOK, S., WASIMULLAH, The effect of taxes on dividend policy of banking sector in Pakistan, African journal of business Management, Vol.6, No.8, 2012.

ZHANG, G., Private information production, public disclosure, and the cost of capital theory and implications, Contemporary Accounting Research, Vol.18, 2001.

رابعا : مواقع الإنترنيت

الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.Bank-of-algeria.dz

الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر www.agb.dz

الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري www.cpa-bank.dz

الموقع الرسمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية www.arabbanking.com.dz

الموقع الرسمي لبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

الموقع الرسمي لبنك سوسييتي جنرال الجزائر www.societegeneralealgerie.dz

الموقع الرسمي لبنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر، http://www.housingbankdz.com

الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، http://www.bdl.dz/arabe/parcour-arabe.html

الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، https://www.badr-bank.dz

الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر، http://www.trust-bank-algeria.com

الموقع الرسمي لبنك نتيكسيس الجزائر، www.natixis.dz

الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري، http://www.bea.dz/index.php

European central bank, Beyond – how to measure bank performance, Disponible sur: www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/beyondroehowtomeasurebankperformance201009en.pdf, le 22/03/2014.

الملاحق

الملحق رقم (01): دراسة وصفية إحصائية لمتغيرات الدراسة.

```
. summarize div size lev roa grow liq risk capet div1
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
div	60	.3288902	.2996372	0	1.01478
size	60	11.34168	.6608682	10.27727	12.421
lev	60	.7090039	.1365112	.35143	.90859
roa	60	.02063	.0121386	.001483	.0733
grow	60	.1614546	.1542641	-.12658	.6805
liq	60	.4713461	.1257664	.18348	.67071
risk	60	.5191068	2.254745	-.969524	17.2766
capet	60	.5222083	.4655518	0	1
div1	60	.2655675	.3144869	0	1.41065

الملحق رقم (02): دراسة العلاقة الارتباطية ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

```
. pwcorr div size lev roa grow liq risk capet div1, star (5)
```

	div	size	lev	roa	grow	liq	risk
div	1.0000						
size	0.0554	1.0000					
lev	0.1998	0.7496*	1.0000				
roa	0.1326	-0.6009*	-0.4409*	1.0000			
grow	0.1466	-0.3988*	-0.2468	0.4625*	1.0000		
liq	0.2081	-0.2015	-0.0893	0.2810*	0.1801	1.0000	
risk	0.0157	-0.1928	-0.2486	0.0814	0.1826	-0.2029	1.0000
capet	0.2923*	-0.7922*	-0.3738*	0.5522*	0.3510*	0.2195	0.0934
div1	0.5150*	0.0252	0.2067	0.1768	0.1562	0.0797	-0.1229

	capet	div1
capet	1.0000	
div1	0.3421*	1.0000

الملحق رقم (03): مصفوفة الارتباط الخاصة بطريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP).

Matrice de corrélation
(Pearson (n)) :

Variables	div	size	lev	roa	grow	liq	risk	capet	divt-1
div	**1**	0,038	0,302	0,307	0,306	0,260	-0,197	0,439	0,932
size	0,038	**1**	0,772	-0,758	-0,629	-0,252	-0,425	-0,800	0,025
lev	0,302	0,772	**1**	-0,588	-0,450	-0,092	-0,658	-0,389	0,265
roa	0,307	-0,758	-0,588	**1**	0,667	0,384	0,174	0,676	0,231
grow	0,306	-0,629	-0,450	0,667	**1**	0,457	0,384	0,550	0,341
liq	0,260	-0,252	-0,092	0,384	0,457	**1**	-0,377	0,251	0,042
risk	-0,197	-0,425	-0,658	0,174	0,384	-0,377	**1**	0,226	-0,058
capet	0,439	-0,800	-0,389	0,676	0,550	0,251	0,226	**1**	0,430
divt-1	0,932	0,025	0,265	0,231	0,341	0,042	-0,058	0,430	**1**

الملحق رقم (04): نموذج الانحدار التجميعي.

Dependent Variable: DIV
Method: Panel Least Squares
Date: 02/08/2016 Time: 01:12
Sample: 2009 2013
Periods included: 5
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 60

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SIZE	0.351423	0.149084	2.357209	0.0223
LEV	-0.218410	0.432105	-0.505455	0.6154
ROA	0.806739	3.613328	0.223268	0.8242
GROW	0.151937	0.245590	0.618662	0.5389
LIQ	0.449083	0.276127	1.626362	0.1100
RISK	0.017417	0.015436	1.128312	0.2645
CAPET	0.436840	0.162047	2.695767	0.0095
DIV1	0.254285	0.131071	1.940053	0.0579
C	-4.059525	1.564086	-2.595462	0.0123

R-squared	0.415994	Mean dependent var	0.328890
Adjusted R-squared	0.324386	S.D. dependent var	0.299637
S.E. of regression	0.246289	Akaike info criterion	0.172859
Sum squared resid	3.093574	Schwarz criterion	0.487011
Log likelihood	3.814217	Hannan-Quinn criter.	0.295741
F-statistic	4.540991	Durbin-Watson stat	1.662880
Prob(F-statistic)	0.000324		

الملحق رقم (5): نموذج التأثيرات الثابتة.

```
. xtreg div size lev roa grow liq risk capet div1, fe
note: capet omitted because of collinearity

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        60
Group variable: bank                            Number of groups   =        12

R-sq:  within  = 0.1501                         Obs per group: min =         5
       between = 0.0004                                        avg =       5.0
       overall = 0.0039                                        max =         5

                                                F(7,41)            =      1.03
corr(u_i, Xb)  = -0.9141                        Prob > F           =    0.4224
```

div	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
size	.8347718	.3986413	2.09	0.042	.0296992	1.639844
lev	-.5917052	.9539603	-0.62	0.539	-2.518267	1.334857
roa	-5.07412	4.848518	-1.05	0.301	-14.8659	4.717661
grow	.1706015	.2890877	0.59	0.558	-.4132228	.7544259
liq	.3765203	.5745283	0.66	0.516	-.7837632	1.536804
risk	.0198235	.0163414	1.21	0.232	-.0131787	.0528256
capet	0	(omitted)				
div1	.0674927	.1749007	0.39	0.702	-.2857265	.4207118
_cons	-8.847856	4.206358	-2.10	0.042	-17.34277	-.3529449
sigma_u	.55386851					
sigma_e	.24705522					
rho	.83405333	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0:     F(11, 41) =     1.54              Prob > F = 0.1555

.
```

الملحق رقم (6): نموذج التأثيرات العشوائية.

```
. xtreg div size lev roa grow liq risk capet div1, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        60
Group variable: bank                            Number of groups   =        12

R-sq:  within  = 0.0690                         Obs per group: min =         5
       between = 0.8570                                        avg =       5.0
       overall = 0.4160                                        max =         5

                                                Wald chi2(8)       =     36.33
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000
```

div	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
size	.3514247	.1490844	2.36	0.018	.0592246	.6436247
lev	-.2184182	.4321065	-0.51	0.613	-1.065331	.6284949
roa	.8066909	3.613323	0.22	0.823	-6.275292	7.888674
grow	.151941	.2455904	0.62	0.536	-.3294074	.6332894
liq	.4490808	.2761271	1.63	0.104	-.0921184	.9902799
risk	.017416	.0154363	1.13	0.259	-.0128386	.0476706
capet	.4368418	.1620467	2.70	0.007	.1192361	.7544475
div1	.2542843	.1310711	1.94	0.052	-.0026103	.511179
_cons	-4.059537	1.564084	-2.60	0.009	-7.125085	-.9939895
sigma_u	0					
sigma_e	.24705522					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

.

الملحق رقم (7): اختبار Hausman للمفاضلة ما بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

```
. estimates store random

. hausman fixed .
```

	Coefficients			
	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
size	.8347718	.3514247	.4833471	.3697144
lev	-.5917052	-.2184182	-.3732869	.8504847
roa	-5.07412	.8066909	-5.880811	3.232959
grow	.1706015	.151941	.0186605	.1525025
liq	.3765203	.4490808	-.0725605	.503822
risk	.0198235	.017416	.0024075	.005363
div1	.0674927	.2542843	-.1867917	.1158043

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 8.55
Prob>chi2 = 0.2865

الملحق رقم (8): اختبار Breush Pagan للمفاضلة ما بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية.

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        div[bank,t] = Xb + u[bank] + e[bank,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     div |   .0897824       .2996372
                       e |   .0610363       .2470552
                       u |          0              0

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =     0.00
                              Prob > chibar2 =   1.0000
```

الملحق رقم (9): اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge.

```
. xtserial div size lev roa grow liq risk capet div1

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      11) =     17.282
           Prob > F =      0.0016
```

الملحق رقم (10): اختبار معامل تضخم التباين (Vif) للكشف عن التعدد الخطي.

```
. regress div size lev roa grow liq risk capet div1
```

Source	SS	df	MS		
Model	2.20359337	8	.275449172	Number of obs	= 60
Residual	3.09357081	51	.060658251	F(8, 51)	= 4.54
				Prob > F	= 0.0003
Total	5.29716418	59	.089782444	R-squared	= 0.4160
				Adj R-squared	= 0.3244
				Root MSE	= .24629

div	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
size	.3514247	.1490844	2.36	0.022	.0521253	.6507241
lev	-.2184182	.4321065	-0.51	0.615	-1.085908	.6490717
roa	.8066909	3.613323	0.22	0.824	-6.447358	8.06074
grow	.151941	.2455904	0.62	0.539	-.3411023	.6449844
liq	.4490808	.2761271	1.63	0.110	-.1052675	1.003429
risk	.017416	.0154363	1.13	0.264	-.0135737	.0484057
capet	.4368418	.1620467	2.70	0.009	.1115195	.7621642
div1	.2542843	.1310711	1.94	0.058	-.0088519	.5174206
_cons	-4.059537	1.564084	-2.60	0.012	-7.199566	-.9195082

```
. vif
```

Variable	VIF	1/VIF
size	9.44	0.105912
capet	5.54	0.180643
lev	3.38	0.295474
roa	1.87	0.534424
div1	1.65	0.605088
grow	1.40	0.716284
risk	1.18	0.848703
liq	1.17	0.852493
Mean VIF	3.20	

.

الملحق رقم (11): خطوات اجراء اختبار عدم تجانس التباين.

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   no autocorrelation

Estimated covariances      =        12          Number of obs      =        60
Estimated autocorrelations =         0          Number of groups   =        12
Estimated coefficients     =         4          Time periods       =         5
                                                Wald chi2(4)       =  3.94e+16
Log likelihood             = -23.01808          Prob > chi2        =    0.0000
```

div	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
size	-.4529977	7.80e-09	-5.8e+07	0.000	-.4529977	-.4529977
lev	0	(omitted)				
roa	0	(omitted)				
grow	8.177164	1.09e-07	7.5e+07	0.000	8.177164	8.177164
liq	7.688994	1.23e-07	6.3e+07	0.000	7.688994	7.688994
risk	-2.033299	3.26e-08	-6.2e+07	0.000	-2.033299	-2.033299
capet	0	(omitted)				
div1	.9949409	1.58e-08	6.3e+07	0.000	.9949408	.9949409
_cons	0	(omitted)				

```
. estimates store hetero

. xtgls div size lev roa grow liq risk capet div1
```

```
. xtgls div size lev roa grow liq risk capet div1

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        homoskedastic
Correlation:   no autocorrelation

Estimated covariances      =         1          Number of obs      =        60
Estimated autocorrelations =         0          Number of groups   =        12
Estimated coefficients     =         9          Time periods       =         5
                                                Wald chi2(8)       =     42.74
Log likelihood             =  3.814244          Prob > chi2        =    0.0000
```

div	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
size	.3514247	.137449	2.56	0.011	.0820296	.6208198
lev	-.2184182	.3983825	-0.55	0.584	-.9992336	.5623971
roa	.8066909	3.331319	0.24	0.809	-5.722575	7.335957
grow	.151941	.2264232	0.67	0.502	-.2918403	.5957223
liq	.4490808	.2545766	1.76	0.078	-.0498802	.9480417
risk	.017416	.0142316	1.22	0.221	-.0104774	.0453094
capet	.4368418	.1493997	2.92	0.003	.1440238	.7296598
div1	.2542843	.1208416	2.10	0.035	.0174392	.4911295
_cons	-4.059537	1.442014	-2.82	0.005	-6.885832	-1.233242

```
. estimates store homosk

. local df = e(N_g) - 1

. lrtest hetero homosk, df (9)

Likelihood-ratio test                                 LR chi2(9)  =     53.66
(Assumption: hetero nested in homosk)                 Prob > chi2 =    0.0000
```

الملحق رقم (12): اختبار Ramsey Reset Test.

```
F test that all u_i=0:     F(11, 38) =     0.88              Prob > F = 0.5644

. test Y2 Y3 Y4

 ( 1)  Y2 = 0
 ( 2)  Y3 = 0
 ( 3)  Y4 = 0

       F(  3,    38) =    0.88
            Prob > F =    0.4588
```

الملحق رقم (13): تقدير النموذج باستخدام طريقة (PCSE).

```
. xtpcse div size lev roa grow cr risk frgowner div1, correlation(ar1)

Prais-Winsten regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   bank                      Number of obs      =        60
Time variable:    annee                     Number of groups   =        12
Panels:           correlated (balanced)     Obs per group: min =         5
Autocorrelation:  common AR(1)                             avg =         5
                                                           max =         5
Estimated covariances      =        78      R-squared          =    0.4104
Estimated autocorrelations =         1      Wald chi2(8)       =    122.88
Estimated coefficients     =         9      Prob > chi2        =    0.0000
```

div	Panel-corrected Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
size	.354754	.1193258	2.97	0.003	.1208796	.5886283
lev	-.224502	.3087443	-0.73	0.467	-.8296298	.3806257
roa	.8096519	3.692389	0.22	0.826	-6.427298	8.046602
grow	.1498778	.2602692	0.58	0.565	-.3602404	.6599961
cr	.4526606	.2405381	1.88	0.060	-.0187853	.9241065
risk	.0171615	.0142235	1.21	0.228	-.0107161	.0450391
frgowner	.4417105	.1206353	3.66	0.000	.2052697	.6781514
div1	.2488219	.1369308	1.82	0.069	-.0195576	.5172013
_cons	-4.095119	1.245172	-3.29	0.001	-6.535611	-1.654626
rho	.0112318					

الملحق رقم (14): متغيرات الدراسة حسب كل بنك.

البنوك	السنوات	نسبة توزيع الأرباح (DIV)	حجم البنك (TAI)	معدل الرفع المالي (LEV)	معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA)	النمو (GROW)	السيولة (LIQ)	المخاطر (RISK)	نسبة رأس المال الأحتيي (CAPET)	الأرباح الموزعة في السنة الماضية (DIVt-1)
سوسيتي جنرال الجزائر SGA	2009	1,01478	11,19	0,73687	0,0167	0,41844	0,56139	0,81363	1	0
	2010	0,53903	11,199	0,74528	0,02163	0,01961	0,66253	0,32068	1	1,01478
	2011	0,4982	11,222	0,79104	0,02607	0,05581	0,66891	0,27255	1	0,53903
	2012	0,63839	11,306	0,7969	0,02553	0,21207	0,50851	0,18677	1	0,4982
	2013	0,6598	11,347	0,81838	0,01806	0,09936	0,50726	-0,2223	1	0,63839
بنك تروست الجزائر TRUST	2009	0	10,469	0,4763	0,0733	0,66577	0,59444	1,5351	0,48	0
	2010	0	10,516	0,4244	0,0253	0,11412	0,60254	-0,6152	0,48	0
	2011	0	10,478	0,5301	0,0313	-0,08374	0,60828	0,1307	0,48	0
	2012	0	10,559	0,5734	0,0311	0,20519	0,5187	0,2002	0,48	0
	2013	0,95	10,612	0,5078	0,0343	0,12934	0,65056	0,2458	0,48	0
بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	2009	0,209711	11,89	0,84435	0,01384	0,07291	0,34401	0,06262	0	0
	2010	0,193979	11,911	0,84492	0,01582	0,04806	0,41347	0,19789	0	0,209711
	2011	0,301756	11,995	0,85474	0,01338	0,21555	0,44025	0,02853	0	0,193979
	2012	0,323802	12,061	0,86325	0,0134	0,16321	0,46784	0,16489	0	0,301756
	2013	0,598629	12,134	0,8667	0,01226	0,18266	0,48197	0,08181	0	0,323802
بنك الخليج الجزائر AGB	2009	0,60339	10,664	0,83353	0,03165	0,6805	0,48833	0,35613	1	0,937259
	2010	0,74369	10,758	0,672166	0,03544	0,24007	0,46087	0,3887	1	0,60339
	2011	0,68884	10,876	0,66778	0,03445	0,31239	0,59329	0,27583	1	0,74369
	2012	0,4475	11,022	0,72121	0,038	0,39924	0,61716	0,54327	1	0,68884
	2013	0,511315	11,142	0,75179	0,03623	0,32044	0,58462	0,25905	1	0,4475
البنك الوطني الجزائري BNA	2009	0,189262	12,1	0,75736	0,01762	0,12637	0,63431	1,10057	0	0
	2010	0,190185	12,152	0,74634	0,02293	0,12766	0,52556	0,46784	0	0,189262
	2011	0,373358	12,209	0,63874	0,02148	0,13995	0,55562	0,06807	0	0,190185
	2012	0,551866	12,313	0,70497	0,01319	0,27113	0,55054	0,04833	0	0,373358
	2013	0,761554	12,339	0,70896	0,01382	0,06097	0,60203	0,06238	0	0,551866
بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC	2009	0	10,657	0,60777	0,0206	0,33749	0,31998	0,44824	0,9365	0
	2010	0	10,623	0,60912	0,02509	-0,07661	0,40903	0,1246	0,9365	0
	2011	0	10,623	0,61395	0,02202	0,00046	0,3884	-0,12219	0,9365	0
	2012	0	10,674	0,65227	0,02824	0,12609	0,42372	0,44462	0,9365	0

0	0,9365	0,00715	0,55643	0,07319	0,02651	0,58836	10,705	0,74303	2013	
0	0	0,04149	0,18348	0,08527	0,01551	0,8693	12,374	0,20088	2009	البنك الوطني الجزائري BEA
0,20088	0	0,39114	0,21416	0,11316	0,0087	0,84834	12,421	0,17467	2010	
0,17467	0	0,46822	0,25214	-0,12658	0,01148	0,82605	12,362	0,38003	2011	
0,38003	0	0,17482	0,35582	-0,08315	0,01544	0,81576	12,324	0,56258	2012	
0,56258	0	-0,41125	0,35852	-0,08315	0,00991	0,81576	12,324	0	2013	
1,41065	1	0,03875	0,39826	0,15015	0,02415	0,73944	11,158	0,64124	2009	بي أن بي باريبا الجزائر BNP PA
0,64124	1	0,16029	0,41961	0,15923	0,02417	0,73592	11,222	0,59509	2010	
0,59509	1	0,23284	0,45857	0,03975	0,02866	0,76921	11,239	0,48026	2011	
0,48026	1	-0,08171	0,39379	0,19432	0,02204	0,75509	11,316	0,65707	2012	
0,65707	1	-0,16216	0,47053	0,1289	0,01636	0,82285	11,368	0,91495	2013	
0	0	0,0124	0,37695	0,08626	0,00465	0,86773	11,92	0	2009	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
0	0	1,8032	0,31328	-0,02561	0,01338	0,87662	11,909	0	2010	
0	0	-0,06751	0,3988	0,1356	0,01099	0,89136	11,964	0	2011	
0	0	-0,44302	0,42223	0,06861	0,00573	0,89311	11,993	0,35473	2012	
0,35473	0	-0,08567	0,44448	0,13903	0,0046	0,90859	12,049	0,484953	2013	
0	0	0,28385	0,38255	0,13169	0,00608	0,67497	11,543	0,089987	2009	بنك التنمية المحلية BDL
0,089987	0	-0,66323	0,41201	0,06582	0,00192	0,69146	11,571	0,190033	2010	
0,190033	0	1,64379	0,45672	0,16171	0,00437	0,67839	11,636	0	2011	
0	0	0,09313	0,59415	0,04271	0,00458	0,67101	11,654	0,1934	2012	
0,1934	0	0,0617	0,66362	0,25652	0,00387	0,73872	11,753	0	2013	
0	1	0,392215	0,61978	0,21192	0,01778	0,64638	10,7	0	2009	نتيكسيس الجزائر NATIXIS
0	1	0,49002	0,67071	0,09097	0,02428	0,65328	10,738	0	2010	
0	1	-0,08434	0,62715	0,22828	0,0181	0,70277	10,827	0,24894	2011	
0,24894	1	1,04306	0,58379	0,268605	0,02916	0,7344	10,93	0,12185	2012	
0,12185	1	0,12011	0,53859	0,25984	0,02592	0,77703	11,031	0,669602	2013	
0,14656	0,85	-0,96952	0,312353	0,319	0,001483	0,35143	10,27727	0	2009	بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر HOUSSING
0	0,85	17,27655	0,252743	0,31905	0,020542	0,44659	10,39754	0,39849	2010	
0,39849	0,85	1,12316	0,32767	0,21254	0,035969	0,42536	10,48123	0,64259	2011	
0,64259	0,85	0,32238	0,291392	0,33894	0,035524	0,44548	10,60799	0	2012	
0	0,85	0,0654	0,346367	0,14019	0,033194	0,51909	10,66497	0	2013	